



# الإدارة العامة

دورية علمية متخصصة وصحفية  
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة  
الرياض - المملكة العربية السعودية

## فى هذا العدد:

• آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى  
منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع  
المصرفى السعودى.

د. فهد بن خلف البادي

• انعكاسات انضمام المملكة العربية  
السعودية إلى منظمة التجارة العالمية  
(ملامح ونتائج الانضمام - التحديات  
والفرص).

د. يحيى عبد الفتى ابو الفتوح

• واقع القطاع الزراعى السعودى فى ظل  
انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية،  
الاستثناءات والالتزامات والتحديات  
والفرص.

د. عبدالله بن عبدالله العبيد

• تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة  
التجارة العالمية من سنغافورة حتى هونج  
كونج للفترة من (١٩٩٦ - ٢٠٠٥م).

د. خليل عليان عبد الرحيم



ردمدم: ٢٥٦-٩٠٣٥  
ISSN.02569035  
رقم الإيداع: ١٤/٠١٣٧

## فيس هذا العدد

- أشار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي.

د. فهد بن خلف البادي

- انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملاحق ونتائج الانضمام - التحديات والفرص).

د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح

- واقع القطاع الزراعي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص.

د. عبدالله بن عبدالله العبيد

- تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من سنغافورة حتى هونغ كونج للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٥م).

د. خليل عليان عبدالرحيم

# الإدارة العامة

دورية علمية متخصصة ومحكمة  
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة  
الرياض - المملكة العربية السعودية

حقوق الطبع محفوظة  
لمعهد الإدارة العامة



# الإدارة المناهج

• المجلد السابع والأربعون  
• العدد الأول

## هيئة التحرير

### المشرف العام

١. د. عبدالرحمن بن أحمد هيجان  
نائب المدير العام للبحوث والمعلومات المكلف

### رئيس التحرير

د. طلال بن عاييد الأحمد  
مدير عام مركز البحوث

### الأعضاء

د. عبدالمحسن بن فالح اللحيد  
د. فهد بن خلف الببادي  
د. حمود بن صالح الكنعان  
د. عجلان بن محمد الشهري  
د. رضا إبراهيم عبدالقادر صالح  
د. حمدي محمد العجمي

### سكرتير التحرير

سعود بن غالب الهاجوج

تُعبّر البحوث والدراسات والمقالات التي تنشر في الدورية عن آراء  
كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المعهد.



# دورية الإدارة العامة



- ترحب الدورية بمشاركة الكتاب والباحثين وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية، وكذلك نشر ملخصات الرسائل الجامعية وعروض الكتب وفقاً للشروط والقواعد والمواصفات التالية:
- الإدارة العامة دورية علمية متخصصة ومحكمة لا تقبل الأعمال التي لا تتبع الأسلوب والمنهج العلمي في الكتابة.
  - تنشر الدورية الأعمال العملية المتصلة بحقل الإدارة وحقول المعرفة الأخرى ذات العلاقة بها، التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر إلى جهات أخرى.
  - يتم عرض جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر في الدورية على هيئة تحرير الدورية، ويرسل الملائم منها بشكل سري إلى محكمين متخصصين في موضوع العمل العلمي.
  - تُشعر الدورية صاحب العمل العلمي المقبول بموعد نشره، كما تزوده بنسختين من الدورية بعد صدورها وعشر مستلزمات من العمل المنشور.
  - العمل الذي يقدم للدورية لا يعاد لكتابه.
  - تصرف مكافأة رمزية عن العمل العلمي الذي يجاز نشره.
  - لا يعاد نشر أى عمل علمي نشر في الدورية بأى شكل من الأشكال أو بأى لغة فى أى جهة أخرى إلا بإذن خطى من رئيس التحرير.
  - فى حالة استخدام أداة لجمع البيانات، يجب إرفاق الأداة مع العمل العلمي.
  - تعبّر الأعمال التي تنشر في الدورية عن آراء كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأى المعهد.

توجه المراسلات المتعلقة بالتحرير إلى العنوان التالي:

مركز البحوث، معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١، المملكة العربية السعودية  
رئيس تحرير دورية (الإدارة العامة) - هاتف: ٤٧٨٧٥٧٢  
سكرتير التحرير هاتف: ٤٧٤٥٠٨٧ - فاكس: ٤٧٤٥٥٤١

E-mail: [journal@ipa.edu.sa](mailto:journal@ipa.edu.sa)  
[www.ipa.edu.sa/research](http://www.ipa.edu.sa/research)

## قواعد النشر فى الدورية

- يراعى فى الأعمال المقدمة للنشر فى الدورية أن تكون متّسمة بالجدة والأصالة والموضوعية، ومكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح مترابط، مع الالتزام بما يلى:
- ١ - نسخ العمل العلمى بواسطة الحاسوب وبمسافات مزدوجة بين الأسطر، مع ترك مسافة (٤) سم على الهامشين وكذلك مسافة (٤) سم فى أعلى وأسفل الصفحة.
  - ٢ - ألا يزيد حجم العمل المقدم على (٤٠) صفحة ولا يقل عن (٢٠) صفحة بما فى ذلك قائمة المراجع والملاحق.
  - ٣ - بعد استكمال إجراءات التعديل وقبول العمل العلمى فى الدورية يقدم مطبوعاً على قرص الحاسب حسب المواصفات الفنية لنسخ دورية الإدارة العامة.
  - ٤ - ترتب صفحات العمل العلمى حسب التسلسل التالى:  
- الغلاف، ويتضمن: عنوان البحث واسم الكاتب (باللغتين العربية والإنجليزية)، الوظيفة التى يشغلها، وكذلك جهة العمل.
  - الصفحة الأولى، وهى بداية المتن أو النص، وتأخذ رقم (١).
  - يستمر تسلسل ترقيم صفحات العمل العلمى حتى نهاية قائمة المراجع والملاحق.
  - ٥ - يكون لكل عمل علمى مستخلصان: أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة، ويراعى أن يتضمن المستخلص: أهداف البحث (العمل العلمى)، مشكلة البحث، منهج البحث، النتائج التى توصل إليها البحث.
  - ٦ - ترفق السيرة الذاتية لمعد العمل فى صفحة منفصلة بحيث تشمل: الاسم والعنوان، الدرجة العلمية والتخصص، العمل الحالى وجهته، وأهم الإنجازات العلمية.
  - ٧ - التوثيق العلمى: يجب أن يراعى فى عملية التوثيق العلمى أثناء الاقتباس وكذلك عند كتابة قائمة المراجع الشكل الإجرائى التالى:
- ١- الاقتباس:
- عندما يكون الاقتباس عاماً فإنه يشار إلى مصدر / مصادر اقتباس الفكرة وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف / للمؤلفين، وسنة النشر بين قوسين:  
(الحمد، ١٤١٢هـ) . (Deming, 1986)
  - عند الاقتباس أو الاستشهاد بمرجع سبقت الإشارة إليه فى متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولاً ثم توضع سنة النشر بين قوسين:  
، الحمد (١٤١٢هـ) . (Deming 1986)



- إذا ورد اسم المؤلف في نفس الفقرة بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى فإنه يكتب بذكر اسم الكاتب فقط:

وقد وجد الحمد أيضًا ...

وقد وجد Deming أيضًا ...

- عند الاقتباس أو الاستشهاد بالعديد من المصادر المختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين:

(الحمد، ١٤١٣هـ؛ السناري، ١٤١٥هـ).

(Selye, 1984; Deming, 1986; Sallis, 1993)

- عند الاقتباس أو الاستشهاد بأكثر من مرجع لمؤلف واحد وفي نفس العام، يميز بين المراجع باستخدام ترتيب الأحرف الهجائية لكل مرجع، بحيث توضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:

(الحمد، ١٤١٣ أ)، (الحمد، ١٤١٣ ب).

(AL-Hamad, 1994a)

(AL-Hamad, 1994b)

- عند الاقتباس من عمل لأكثر من مؤلف تذكر في المرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين تليها سنة النشر بين قوسين:

خليفة، الحسن، وأنس (١٤١٦هـ)

Williams, Jones, Smith, and Bradner (1983)

- وفي المرات التالية يذكر اللقب (الاسم الأخير) للمؤلف الأول تليه عبارة وآخرون تليها سنة النشر بين قوسين:

خليفة وآخرون. (١٤١٦هـ)

Williams et al. (1983)

- عندما يكون الاقتباس نصًا يذكر رقم صفحة أو صفحات الاقتباس بعد سنة النشر مباشرة:

(الحمد، ١٤١٣ : ١٤٤) (Deming, 1986: 9)

الحمد، (١٤١٣ : ٢٠) (Deming, 1986: 30)

#### ب- إعداد قائمة المراجع العلمية:

- يضمن أي مرجع يشار إليه في متن البحث أو الدراسة في قائمة المراجع.  
- تصنف المراجع العلمية في قائمة واحدة مهما كانت مصادرها: دوريات، كتب، نشرات رسمية، مجلات ... إلخ. وتوضع المراجع العربية في صفحة مستقلة تليها المراجع الأجنبية في صفحة أخرى. وترتب المراجع هجائياً حسب الاسم

(الأخير للمؤلف)، سنة النشر، عنوان الكتاب أو البحث، المدينة / الدولة، الناشر، وذلك على النحو التالي:

ج - البحوث والدراسات:

الطويل، محمد (١٤١٠هـ). «التجربة الخليجية في مجال التدريب الإداري ومشكلاته»، الإدارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، ٦٥: ٧-٥٠.

Wolf, R. (1994). "Organizational Innovation: Review, Critique and suggested research directions". **Journal of Management Studies**, 31 : 405 - 431.

ج - الكتب:

هيجان، عبدالرحمن (١٤١٩هـ). ضغوط العمل: منهج شامل لدراسة مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها. الرياض: معهد الإدارة العامة.

Schein, E.H. (1992). **Organizational Culture and Leadership**, San Francisco: Jossey - Bass

د - فصل في كتاب:

- الشقاوي، عبدالرحمن (١٤١٦هـ). أجهزة التنمية الإدارية. في محمد الطويل وآخرون، الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة. ص ص. ١٤٥-١٧٤.

هـ - النشرات والوثائق الرسمية:

- التقرير الإحصائي السنوي (١٤٢٠هـ). الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

- نظام معهد الإدارة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩٣) وتاريخ ١٠/٢٤/١٣٨٠هـ.

- قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢٠) وتاريخ ٥/٧/٢٨٣١هـ بشأن تشكيل لجنة عليا للإصلاح الإداري ولجنة إدارية تحضيرية.

و - الرسائل الأكاديمية:

- Almaayouf, S. M. (1993). **Factors Influencing the Utilization of IPA Consultations by Saudi Public Sector Organizations**. Unpublished doctoral dissertation, University of Pittsburgh, Pittsburgh, USA.

٨ - الملاحق: توضع الملاحق بشكل مستقل بعد نهاية المراجع مباشرة.

## التوثيق من مصدر إلكتروني

### أولاً - الدوريات:

١ - المقالة المنشورة على شبكة المعلومات (الإنترنت) ولها مصدر ورقى:

عند الاطلاع على المقالة توضع أقواس بعد عنوان المقالة كما هو مبين في المثال التالي:

VendenBos, G., Knapp, S., & Doe, J.  
(2001). Role of reference elements  
In the Selection of resources by  
Psychology undergraduates [Elctronic  
Version]. Journal of Bibliographic  
Research, 5,117-123

♦ إذا كان هناك اختلاف بين الأصل الورقي والنسخة الإلكترونية يكون التوثيق على النحو التالي:

VendenBos, G., Knapp, S., & Doe, J.  
(2001). Role of reference elements  
In the Selection of resources by  
Psychology undergraduates [Elctronic  
Version]. Journal of Bibliographic  
Research, 5,117-123  
Retrieved October 13,2001,

From <http://jbr.org/article.html>

٢ - المقالة المنشورة في دورية على شبكة المعلومات (الإنترنت) فقط:

Frecrichson, B.L. (2000, March7)  
Cultivating positive emotions to optimize  
Health and well-being. Prevention &  
Treatment, 3 Articles 0001a. Retrieved  
November 20, 2000, from  
<http://journals.apa.org/prevention/volume3/pre0030001a.html>

٣ - نسخة إلكترونية لمقالة كتبها من ثلاثة إلى خمسة كُتّاب في دورية مسترجعة من قاعدة بيانات:

Broman, W. C., Hanson, M.A., Oppler, S.H., Pulakos, E.d., & White, L.A.

(1993). Role of early supervisory experience in supervisor performance.

*Journal of applied Psychology*, 78, 443-449. Retrived October 23.2000,

from PsycARTICLES database.

### ثانياً - الوثائق غير الدورية المنشورة على شبكة المعلومات (الإنترنت):

١ - المقالة المنشورة في نشرة إخبارية على شبكة المعلومات (الإنترنت) فقط:

Glueckauf, R.L., Whitton, J., Baxter, J.,

Kain, J., Vogelgesang, Hudson, M.,

et al. (1998, July). Videocounseling for

Families for rural teens with epilepsy--

Project update. *Telehealth News*, 2(2)

Retrieved form [http://www.telehealth.net/subscribe/](http://www.telehealth.net/subscribe/newsletter4a.html)

[newsletter4a.html](http://www.telehealth.net/subscribe/newsletter4a.html)

٢ - وثيقة واحدة لم تتم الإشارة فيها إلى الكاتب والتاريخ:

GYUth WWW user survery. (n.d.).

Retrieved August 8, 2000,from

<http://www.cc.gates.edu.gyu/usersurvey/survey 1997-10/>

٣ - وثائق البرامج أو الأقسام الجامعية الموجودة على مواقع الجهة على شبكة المعلومات (الإنترنت):

Chou,L.,McClintock, R., Moretti, F.,

&Nix, D.H. (1993). Technology

and education: New wine in

bottles: Choosing pasts and imagining

educational futures. Retrieved

August24,2000, form Colombia

University, institute for learning

Technologies Web site:

<http://www.ilt.columbia.edu/publications/papers.newwinel.htm 1>

## قواعد نشر عروض الكتب:

### أ - شروط عامة:

- ♦ أن يكون الكتاب فى أحد مجالات العلوم الإدارية والعلوم الأخرى ذات العلاقة.
- ♦ أن يكون معد العرض النقدى متخصصاً فى نفس المجال العلمى للكتاب.
- ♦ ألا يكون قد سبق تقديمه للنشر فى دورية أخرى.
- ♦ أن يكون الكتاب مرجعياً وحديث النشر.
- ♦ أن يرسل أصل الكتاب مع العرض.

### ب - محتويات العرض النقدى:

#### ١ - بيانات عن الكتاب:

- العنوان
- المؤلف
- الناشر وعنوانه
- تاريخ النشر، ISBN / ردمك، عدد الصفحات

#### ٢ - مقدمة:

- أهمية الكتاب.
- الفئة (الفئات التى يخاطبها الكتاب).
- لماذا اخترت هذا الكتاب دون غيره؟
- كيف يقارن هذا الكتاب بالكتب المناظرة له فى نفس المجال (هل يتفوق عليها؟ هل يكملها؟).

#### ٣ - عرض محتويات الكتاب:

- توضيح مجال الكتاب وأهدافه وعرض للموضوعات التى تناولتها فصول الكتاب فصلاً فصلاً بطريقة موجزة؛ مع مراعاة التوازن بين هذا الجزء والجزء الذى يليه المتعلق بالعرض النقدى للكتاب.

#### ٤ - العرض النقدى للكتاب:

- تحليل ونقد لأهم القضايا والأفكار العلمية التى تناولها الكتاب مع الاستشهاد بأمثلة واقتباسات من الكتاب عند الحاجة إلى تأييد وجهة نظر معينة:
- ♦ حرفية تناول الموضوعات (المنهجية المتبعة فى تناول الموضوعات، طريق استخدام مصادر المعلومات، تنظيم العمل، طريقة التقديم ... إلخ).

❖ جودة أسلوب الكتاب.

❖ قدرة الكاتب على توضيح ما يريد بعبارة.

❖ الإسهامات العلمية التي قدمها الكتاب (هل يقدم الكتاب شيئاً جديداً أو يتناول المعارف الحالية بطريقة جديدة تساعد على الاستفادة منها بصورة أفضل؟).

❖ مناقشة السليبيات الموجودة في العمل - إن وجدت - بطريقة علمية موضوعية، دون التعرض لشخص المؤلف، مع مراعاة التعامل مع الأهداف التي وضعها الكاتب لكتابه وليس الكتاب الذي يتمنى قارئه أن يكون المؤلف قد كتبه.  
❖ أية نقاط تقترح إضافتها للكتاب عند إعادة طبعه لإثراء موضوع الكتاب.

٥ - خاتمة: تلخص أهم ما قدمه العرض النقدي من إسهامات.

٦ - قائمة بأهم المراجع: التي حوّاها الكتاب إلى جانب أي مراجع أخرى مهمة - إن وجدت - قد تفيد قارئ العرض.

#### ملخصات الرسائل الجامعية:

يراعى في الرسائل الجامعية أن تكون حديثة ولم يمض على تاريخ الحصول عليها أكثر من ثلاث سنوات، ولا يزيد عدد صفحات الملخص على (٢٠) صفحة، مع الالتزام بما يأتي:

١ - مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث.

٢ - ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية حلها.

٣ - ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وأدواته.

٤ - ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية) وأهم نتائجها.

٥ - خاتمة لأهم ما وصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

٦ - قائمة بالمراجع.

## المواصفات الفنية لنسخ البحوث والدراسات والمقالات المقدمة للدورية

### أولاً - المتن:

- ١ - مقاس المتن (٢٠ اسم عرضاً  $17,5 \times$  اسم ارتفاعاً) + اسم لترقيم الصفحة، بحيث يصبح الارتفاع النهائي ١٨,٥ اسم.
- ٢ - ينسخ المتن بخط Arial عادي (١٤) على الويندوز أو منى عادي (١٤) على بيئة الماكنتوش.
- ٣ - إدخال بداية الفقرة (٠,٦) سم.
- ٤ - المسافة الرأسية بين الفقرات تعادل (١,٥) من المسافة بين السطور.
- ٥ - المتن المتضمن كلمات أجنبية يجب أن ينسخ بخط تايمز عادي بحجم (١٢).
- ٦ - ينسخ التمهيش (التعليق) العربي - إن وجد - في ذيل الصفحة بخط Arial عادي (١٠) على الويندوز أو منى عادي (١٠) على بيئة الماكنتوش.
- ٧ - في الفقرات المرقومة يجب أن تترك شرطة (-) بين الرقم والفقرة.
- ٨ - في الفقرات المرقومة التي تتكون من أكثر من سطر يجب أن يبدأ السطر الثاني وما يليه مع بداية المتن وليس مع الرقم. مثال:  
١ - الخطوة الأولى في التحليل الهرمي: هي تجزئة المشكلة ووضعها في شكل هرمي وذلك بتحديد المعايير المؤثرة في اتخاذ القرار والبدائل التي تتم مقارنتها.

### ثانياً - العناوين:

- ١ - ينسخ العنوان الرئيسي بخط Arial أسود (٢٠) على الويندوز أو منى أسود (٢٠) على بيئة الماكنتوش.
- ٢ - يصف العنوان الفرعي بخط Arial أسود (١٦) على الويندوز أو منى أسود (١٦) على بيئة الماكنتوش.
- ٣ - يصف العنوان المتفرع (الأول) بخط Arial أسود (١٤) على الويندوز أو منى أسود (١٤) على بيئة الماكنتوش.
- ٤ - يصف العنوان المتفرع (الثاني) وما يليه بخط Arial عادي (١٤) على الويندوز أو منى عادي (١٥) على بيئة الماكنتوش.

### ثالثاً - الجداول والأشكال:

- ١ - ينسخ عنوان الجدول أو الشكل بخط آريل Arial أسود (١٤) على الويندوز أو منى أسود (١٤) على بيئة الماكنتوش.
- ٢ - ينسخ رأس الجدول بخط آريل Arial أسود (١٢) على الويندوز أو منى أسود (١٢) على بيئة الماكنتوش.
- ٣ - تنسخ بيانات الجدول بخط آريل Arial عادى (١٢) على الويندوز أو منى عادى (١٢) على بيئة الماكنتوش.
- ٤ - إذا كان هناك مجموع فى نهاية الجدول ينسخ بخط آريل Arial أسود (١٢) على الويندوز أو منى أسود (١٢) على بيئة الماكنتوش.

### رابعاً - المراجع:

- ١ - تصف المراجع العربية فى آخر البحث أو المقال بخط آريل Arial عادى (١٢) على الويندوز أو منى عادى (١٢) على بيئة الماكنتوش.
- ٢ - تصف المراجع الأجنبية فى آخر البحث أو المقال بخط تايمز عادى بحجم (١٠).



الصفحة	المحتويات
	● آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي.
١	د. فهد بن خلف البادي
	● انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملاحم ونتائج الانضمام - التحديات والفرص).
٣١	د. يحيى عبدالفني أبو الفتوح
	● واقع القطاع الزراعي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص.
٦٥	د. عبدالله بن عبدالله العبيد
	● تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من سنغافورة حتى هونج كونج للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٥م).
١٠١	د. خليل عليان عبدالرحيم



# آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي

---

الدكتور فهد بن خلف البادي  
أستاذ الاقتصاد المساعد  
معهد الإدارة العامة - الرياض

---



## آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي

د. فهد بن خلف البادي

### ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي فيها. ولتحقيق ذلك، استعرضت الدراسة المهام والوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وطبيعة الخدمات التي اشتملت عليها اتفاقية تلك المنظمة والالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء من جرائها. كما تم استعراض القطاع المصرفي السعودي والتحديات التي يمكن أن يواجهها بعد انضمام المملكة لتلك المنظمة. وتناولت الدراسة أيضاً الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تقع على هذا القطاع من جراء الانضمام.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أبرزها: اتجاه تكاليف الخدمات المصرفية الحالية في المملكة نحو الانخفاض بعد دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية في المملكة. وتحسن وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك السعودية نتيجة لوجود منافسة قوية من قبل تلك المؤسسات، إضافة إلى تشجيع الاندماج بين المصارف حتى تستطيع من خلال هذا الاندماج زيادة قوتها التنافسية في الساحة المالية، وذلك من خلال تحسين كفاءتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية. وكذلك خلصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك السعودية بزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشري وزيادة الاستثمار في مجال التقنية المصرفية الحديثة مما ينعكس إيجاباً على جودة وكفاءة الخدمات المصرفية وتنوعها، إضافة إلى ابتكار خدمات جديدة تلبي طموح العملاء.

**أحدث** التطور العلمي والتقني المذهل في مجال الاتصالات والإعلام، واقفاً جديداً في عصرنا الحاضر. فأصبح من اليسير على سكان العالم تداول المعلومات والخبرات والثقافات، وكذلك انتقال أي تطور يحدث في أي علم من العلوم إلى بقية أنحاء العالم. وساعد ذلك الانتقال في المعلومات والخبرات والتطورات على انتشار الكم الهائل من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية (حكومية وغير حكومية). وفي ظل هذا الوضع أصبحت الدول الصناعية المتقدمة تقنياً تشعر بالقلق على مصالحها؛ لذلك سعت إلى عقد اتفاقيات دولية وتأسيس منظمات يتطلب الانضمام إليها بعض الشروط التأهيلية والالتزام بما يصدر منها من لوائح وقوانين.

وكان من ضمن أهداف تلك الاتفاقيات والمنظمات، رعاية مصالح أعضائها، وتوفير ظروف المنافسة العادلة فيما بينهم. وقد شملت هذه الاتفاقيات والمنظمات العديد من نواحي التعامل فيما بين هذه الدول، ومنها النواحي التجارية حيث تعددت المحاولات

♦ أستاذ الاقتصاد المساعد، معهد الإدارة العامة - الرياض.

التي استهدفت تحقيق التكامل بين كافة الدول والتجمعات الإقليمية ومن ذلك، الإعلان في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣م عن اتفاق لجنة المفاوضات التجارية على حماية اتفاقية جولة أوروغواي. وتوالت المساعي الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون بين دول العالم في النواحي التجارية وتنظيمها، حتى أثمرت تلك المساعي - والتي استمرت سبع سنوات - إلى توقيع مجموعة اتفاقيات بين أكثر من مائة دولة. وتم وضع أسس وقواعد النظام التجاري الدولي الذي بدأ تطبيقه اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥م، بعد إعلان قيام منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO، والتي سستولى إدارة الاتفاقيات التي تم التوصل إليه، لتحل محل الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة (١٩٤٧م) الجات (General Agreement Tariffs and Trade (GATT التي احتوتها المنظمة الجديدة (عبد الغني، ١٩٩٨: ٧). والتي اشتملت على تنظيم تجارة الخدمات بالإضافة للجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية.

وقد تميزت المنظمة الوليدة (WTO) بما يلي:

- ١- تضم (١٥٠) دولة قابلة للزيادة خلال السنوات القليلة القادمة.
- ٢- أخذ معظم الدول بسياسة تحرير التجارة الخارجية، بعد أن تغير المناخ السياسي والاقتصادي الدولي إثر انتهاء عصر القطبين وانتهاج سياسة السوق في معظم دول العالم بما فيها دول أوروبا الشرقية والدول النامية.
- ٣- وجود نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء بما في ذلك حق اتخاذ إجراءات تجارية (أحمد، ٢٠٠١م).

وقد جذبت هذه الميزات وغيرها العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقد اهتمت المنظمة بالعديد من الجوانب ومنها ما يتعلق بتنظيم الخدمات المالية وخصصت لها اتفاقيات محددة استحوذت على اهتمام الباحثين في الجوانب الاقتصادية والمالية. وقد هدفت المنظمة من ذلك إلى إنشاء إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد للتجارة في الخدمات بهدف توسيع هذه التجارة وتهيئة جو من الشفافية والتحرير التدريجي لها (سنيور، ١٤٢٣هـ).

ويرى العديد من المراقبين والمحللين للشأن المالي في الدول النامية، أن تنفيذ تلك الاتفاقيات سوف يضع القطاع المصرفي في الدول النامية - ومنها المملكة - في جو صعب من المنافسة غير المتكافئة، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية؛ وذلك بسبب التفوق الكبير للمؤسسات المصرفية وبيوت المال وشركات التأمين في الدول المتقدمة.

## مشكلة الدراسة:

يُتضمن - عادةً - انضمام أى دولة نامية لمنظمة التجارة العالمية، إحداث تغييرات هيكلية فى اقتصادها ليتوافق مع متطلبات ذلك الانضمام. إضافة إلى ذلك تواجه أسواق الدول النامية منافسة حادة من قبل السلع والخدمات المنتجة فى الدول المتقدمة.

ومن المتوقع أن يواجه القطاع المصرفي السعودي منافسة حادة من قبل مؤسسات مالية أجنبية كبيرة تتمتع بقدرات هائلة فى تقديم الخدمات المصرفية، لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي؟ وهل يمكن مواجهة الآثار السلبية لهذا الانضمام؟ وكيف يمكن النهوض بالقطاع المصرفي السعودي فى ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية؟

## الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات والآثار الإيجابية والسلبية المحتملة التى يمكن أن يواجهها القطاع المصرفي السعودي بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، وتقديم توصيات تخفف من حدة تلك التحديات وتقلل من الآثار السلبية المحتملة. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم دراسة قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتجارة الخدمات عامة وتلك المتعلقة بالخدمات المصرفية خاصة. ثم يتم التعرف على أهم ملامح القطاع المصرفي السعودي وطبيعة ونوع الخدمات المصرفية التى يقدمها ذلك القطاع، والمؤشرات التى تحدد حجمه مثل الودائع المصرفية، الموجودات، المطلوبات، الاحتياطيات.

## أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع المصرفي فى الاقتصاد السعودي باعتباره ممولا رئيسا للقطاع الخاص الذى يتوقع أن يكون له دور كبير فى قيادة مسيرة التنمية بالمملكة، حيث أشارت خطة التنمية الثامنة فى هدفها السابع إلى «زيادة إسهام القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، كما أشار الأساس الإستراتيجى التاسع

من الخطة نفسها إلى: «الاستمرار في الاهتمام بتهيئة المناخ الملائم لزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكثيف المبادرات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، وتعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية» (وثيقة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ: ٧٦٤-٧٦٦).

### نطاق الدراسة:

تقتصر الدراسة على البنوك التجارية القائمة حالياً بالملكة العربية السعودية، والمؤسسات والشركات التي تقدم خدمات مصرفية داخل المملكة وتعامل معاملة البنوك من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وتسير على قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالخدمات حتى عام ٢٠٠٥م. وسيتم إعداد الدراسة في ضوء ما هو متاح للباحث من مراجع ودراسات وبحوث علمية أو أي إصدارات في هذا الشأن سواء كانت عربية أو أجنبية.

### منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عمل مسح مكتبي للدراسات السابقة، بهدف فحص وتحليل ما هو متاح من دراسات وكتابات عربية وأجنبية ذات علاقة بالموضوع.



## الفصل الأول

### منظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

#### تعريف:

منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة بين دول العالم، وهي تتضمن التزامات تعاقدية أساسية تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، وتسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية وفرض المنازعات القضائية التجارية. وقد تأسست هذه المنظمة في يناير ١٩٩٥م وذلك بعد جولة الأورجواي والتي كان من نتائجها إنشاء المنظمة المذكورة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وأن تكون (جنيف) بسويسرا مقراً لهذه المنظمة. (التركي: ١).

#### الفرق بين منظمة التجارة العالمية (WTO) والجات (GATT)،

منظمة التجارة العالمية ليست امتداداً أو توسيعاً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، بل حلت محلها بخصائص ووظائف مختلفة، أوضحتها المنظمة نفسها في إصدارها «التجارة في المستقبل» (<http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/fact6-ehmt.htm>).

وقد تناول العديد من الكتاب الاختلافات بين منظمة التجارة العالمية والجات، ومن بينهم السعدون والتركي اللذان اتفقا على أن أبرز الاختلافات بين منظمة التجارة العالمية والجات هي كالتالي:

١- الجات ليس لها إطار مؤسسي، فهي عبارة عن مجموعة من القواعد متعددة الأطراف، أما منظمة التجارة العالمية فهي إطار مؤسسي يجمع كل الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأورجواي.

٢- اتفاقية الجات هي اتفاقية مرحلية، أما منظمة التجارة العالمية فهي دائمة والتزاماتها كاملة.

٣- تركز اهتمام الجات على تجارة السلع فقط. أما اهتمام منظمة التجارة العالمية فهو أعم وأشمل، حيث إنها تهتم بالسلع والزراعة والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة.

٤- تتميز منظمة التجارة العالمية عن الجات بوجود نظام تسوية المنازعات الذى يتم بواسطته حل المنازعات بشكل آلى وسريع. (السعدون؛ العالى؛ ١٤١٩هـ: ٣٢-٢٢؛ التركي؛ ١٤-١٥).

### المهام والوظائف الأساسية للمنظمة:

بينت منظمة التجارة العالمية وظائفها الأساسية ومهامها فى موقعها على شبكة الإنترنت (<<http://www.wto.org/english/thewto-e/thewto-e.htm>> WTO)، كما تناولها العديد من الكتاب والباحثين منهم على سبيل المثال لا الحصر المجدوب والعيسوى. وقد تمثلت تلك الوظائف والمهام فيما يلى:

- ١- تسهيل وتطبيق وإدارة وتنفيذ النتائج التى تم تحقيقها فى جولة أورجواى.
- ٢- العمل كمنتدى لأعضاء المنظمة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وإطار لتنفيذ نتائجها.
- ٣- إدارة إجراءات تسوية المنازعات ومحاولة حسمها.
- ٤- مراقبة السياسات التجارية الوطنية.
- ٥- التعاون مع المؤسسات الدولية المختصة بالسياسات الاقتصادية العالمية مثل: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى والوكالات التابعة له من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية. (المجدوب ١٩٩٧: ٧٨؛ العيسوى ١٩٩٧: ٨١)

### المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية:

تقوم منظمة التجارة العالمية على سبعة مبادئ أساسية حددتها فى نشرتها «التجارة فى المستقبل» على شبكة الإنترنت، وتناولها بعض الاقتصاديين أمثال خان والسعدون، وهذه المبادئ هى:

- ١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية **Most Favorite Nation Clause**: وهو يعنى أن أى ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى فعلى هذه الدولة أن تمنح هذه الميزة لجميع الدول الأخرى الأعضاء فى المنظمة.

### ب- مبدأ الشفافية: Transparency

ويقصد به نشر المعلومات حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات التجارية السائدة بشكل واضح.

### ج- مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment

ويعنى هذا المبدأ أن تلتزم الدول الأعضاء بمنح المنتجات الأجنبية نفس معاملة المنتجات الوطنية من ناحية التسعير والتداول والضرائب والمزايا وغيرها.

### د- مبدأ المعاملة بالمثل Reciprocity

بموجب هذا المبدأ تستطيع أى دولة عضو فى المنظمة اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أى دولة أخرى عضو فى المنظمة أيضاً سبق لها اتخاذ تدابير وإجراءات مماثلة.

### هـ- مبدأ تخفيض عوائق التجارة Reduction of Trade Barriers

بموجب هذا المبدأ يمكن للدولة العضو فى المنظمة أن تخفض العوائق التجارية مثل الحصص وتخصيص الموانئ التى تعوق انسياب تدفق السلع والخدمات.

### و- مبدأ المعاملة الخاصة للدول غير الصناعية Special Treatment of Non-Industrial Countries

يتيح هذا المبدأ تقديم بعض الميزات المؤقتة للدول غير الصناعية، ومنها إعطاء فترة سماح زمنية للدول لترتيب أوضاعها التجارية.

### ز- مبدأ المحافظة على البيئة Protection of Environment

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة احترام الدول الأعضاء بالمنظمة لمتطلبات حماية البيئة فى المعاملات التجارية على المستوى المحلى والدولى. (خان: ٩-١٠)؛ السعدون (١٤١٩هـ: ٢٣-٢٥)

### آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

من الطبيعى أن يختلف تأثير الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية من دولة لأخرى، من حيث مدى اندماجها فى الاقتصاد الدولى، والتركيبية السلمية لصادراتها

وواراداتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية، وقدرات تنافسية. ويعتمد تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بدرجة كبيرة على طبيعة السياسات الاقتصادية الوطنية، إلا أنه قد يكون من المتعذر حصر المزايا المنتظرة والآثار السلبية التي تعود على الدول الأعضاء وخاصة النامية منها، إلا أنه يمكن استخلاص عدد من تلك المزايا والمسلبيات انطلاقاً من التطبيق العملي لأعضائها؛ كذلك إلى التقارير والدراسات المنشورة على شبكة الإنترنت إضافة إلى خبرة الباحث واتصاله بالشأن الاقتصادي.

**أولاً - المزايا التي تعود على الدولة من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية،**

**١- التمتع بالتخفيضات الجمركية:**

تتمتع الدولة العضو بجميع مزايا التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء، من خلق فرصة كبيرة لتنفيذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية، خاصة السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

**٢- زيادة حجم الإنتاج:**

وذلك نتيجة للتخفيضات في الرسوم الجمركية واتساع الأسواق لاستيعاب المنتجات المختلفة.

**٣- حماية الصادرات:**

يتيح الانضمام للدولة العضو تجنب صادراتها شدة منافسة مثيلاتها من دول المنظمة التي تتمتع بتخفيضات جمركية.

**٤- تحسين مستوى الإنتاجية:**

وذلك نتيجة طبيعية لزيادة حجم المنافسة بين الدول بما فيها الدول النامية للحصول على حصة أكبر من التجارة الدولية.

**٥- فض الشكاوى والمنازعات:**

تستطيع الدولة العضو من الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية نتيجة عضويتها ومشاركتها في المنظمة، إذ يحق لها أن تقدم شكوى ضد أي عضو يقوم بفرض قيود معينة على صادراتها.

٦- ضمان عدم التمييز:

ويعنى ضمان عدم التمييز في معاملة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

٧- جذب الاستثمارات الأجنبية:

يؤدي تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالاستثمار إلى تهيئة الظروف المواتية لجذب الاستثمارات، بصفة خاصة في ظل اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (Trade Investment Related Measures (TRIMS).

٨- تنظيم العلاقة التجارية:

وتعنى وجود أساس أو مرجع يمكن اللجوء إليه لتحديد آليات التجارة الدولية.

٩- الأثر الإيجابي لزيادة حجم التجارة الدولية:

يعمل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على زيادة حجم التبادل التجاري الدولي، مما يزيد الطلب على منتجات الدول النامية، خاصة أن الدول النامية تعتبر مصدراً مهماً للسلع الأولية.

١٠- مكافحة الإغراق:

تؤكد قواعد منظمة التجارة العالمية على مكافحة الإغراق في التجارة الدولية، وتغطي كل دولة الحق في اتخاذ إجراءات حماية منتجاتها ضد الإغراق، مما يتيح فرصة أكبر لتسويق الإنتاج المحلي دون منافسة غير عادلة.

ثانياً - الآثار السلبية التي تترتب على انضمام الدولة للمنظمة:

١- ارتفاع أسعار السلع الزراعية:

يؤدي تخفيض الدعم الزراعي على منتجات الدول المتقدمة إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية، مما يضر بوضع موازين مدفوعات الدول النامية التي تستورد الكثير من السلع الزراعية.

٢- انخفاض إيرادات الدول النامية:

تعد الرسوم الجمركية مورداً مهماً للإيرادات في الدولة النامية، ويؤدي انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية إلى تخفيض رسومها الجمركية وبالتالي إيراداتها.

٣- زيادة الحاجة إلى استثمارات أجنبية:

تتطلب المنافسة في الأسواق الخارجية استثمارات ضخمة قد لا تتوافر للكثير من الدول النامية.

٤- ارتفاع وتيرة المنافسة في الأسواق المحلية:

سوف يكون من الصعب على الصناعات الضعيفة أو ذات الجودة المتدنية الصمود في وجه المنافسة الدولية.

٥- إمكانية سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات:

تستطيع الشركات متعددة الجنسيات السيطرة على الأسواق، وذلك بسبب كبر حجمها وتمتعها بميزة الإنتاج بوفورات الحجم الكبير، وبذلك تمنع الشركات الصغيرة من المنافسة في الأسواق، مما يؤدي إلى خروجها من دائرة الإنتاج بفعل ما يعرف بأثر الإزاحة Crowding Out.

ونظراً للصعوبات التي عيرت عنها بعض الدول النامية في تنفيذ الالتزامات المترتبة عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فقد نصت بعض اتفاقيات المنظمة على منح معاملة خاصة لهذه البلدان على النحو التالي:

- منح البلدان النامية فترة انتقالية لتطبيق بعض الالتزامات.
- إطالة الفترة الانتقالية للبلدان الأقل نمواً، وإعفاؤها من بعض الالتزامات، وتحسين فرص نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة.
- توفير المساعدة الفنية للدول النامية.

نتائج أهم المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة من عام ١٩٩٦-٢٠٠٥م:  
يُقدّم المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وهو أعلى هيئة في المنظمة كل سنتين يحضرها وزراء الصناعة والتجارة في الدول الأعضاء ويكون الاجتماع في أحد عواصم

الدول الأعضاء. وقد عقدت ستة مؤتمرات في كل من سنغافورة عام ١٩٩٦م، جنيف عام ١٩٩٨م، سياتل عام ١٩٩٩م، قطر عام ٢٠٠١م، كانون/المكسيك عام ٢٠٠٣م، هونج كونج الصين عام ٢٠٠٥م. وفيما يلي ملخص لما توصلت إليه أهم تلك المؤتمرات من نتائج تتعلق بتجارة الخدمات.

#### ١- مؤتمر سنغافورة ديسمبر ١٩٩٦م:

كان الهدف الرئيسى من هذا المؤتمر هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها، وكذلك تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف فى إطار ما تم الاتفاق عليه فى جولة أوروغواي، وكذلك استكمال المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات واختبار آليات عمل المنظمة باعتبار أن هذا المؤتمر هو مؤتمرها الأول. وقد خلص المؤتمر إلى إنشاء مجموعات عمل لدراسة الموضوعات المختلف عليها واستمرار المفاوضات فى المسائل التى لم يتم الانتهاء منها.

#### ٢- مؤتمر الدوحة ٩-١٤ نوفمبر ٢٠٠١م:

حظى هذا المؤتمر بمشاركة كبيرة قوامها (١٤٢) دولة من بينها (١١) دولة عربية، وجاء انعقاد المؤتمر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التى أحدثت إرباكاً كبيراً فى الأسواق العالمية، وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً فى التوصل إلى نظام اقتصادى عالمى جديد. وقد احتوى جدول أعمال (أجندة) مؤتمر الدوحة على (٢١) موضوعاً هى امتداد (لأجندات) المؤتمرات السابقة فى سنغافورة وجنيف وسياتل التى لم يكتب لها النجاح، والتى تضمنت عدة قضايا من ضمنها الخدمات وقضايا التمويل والديون والنفاز إلى الأسواق وغيرها من القضايا. وقد صدر إعلان الدوحة شاملاً لمعظم القضايا التى كانت على جدول أعماله ومن ضمنه الفقرة (١٥) الخاصة بالتجارة فى الخدمات.

#### ٣- مؤتمر هونج كونج/الصين ١٣-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥م:

شاركت فيه (١٤٩) دولة من بينها المملكة العربية السعودية العضو رقم (١٤٩) بالمنظمة. وجاء انعقاده كمؤتمر إنقاذ للفشل الذى صاحب مؤتمري سياتل وكانون، وقد ناقش المؤتمر قضايا حساسة مثل إلغاء الدعم الزراعى. وقد توصل المؤتمر لعدة نتائج من بينها:

١- إلغاء الدعم والقيود على الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣م.

٢- رفع الدعم عن صادرات القطن (تلبية لمطلب الدول الإفريقية، وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً على هذا الطلب).

٣- ضرورة أن تسمح الدول المتقدمة بدخول (٩٧٪) من وارداتها من الدول الأقل نمواً بدون رسوم جمركية ولا حصص استيراد ابتداء من عام ٢٠٠٨م (<http://news.yahoo.com/wto-meeting>).

### الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS):

تُعد هذه الاتفاقية من أهم القرارات التي تم التوصل إليها في جولة الأورجواي والتي جاءت بعد جولات عديدة في إطار اتفاقية الجات (١٩٤٧م)، وتم تضمين نتائج جولة الأورجواي ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (General Agreements on Trade in Services (GATS)، وهي تماثل في أهميتها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT) واشتملت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على الخدمات التالية (سنيور، ١٤٢٣هـ):

- النقل الجوي.
- النقل البحري.
- الخدمات المالية.
- الاتصالات الأساسية.

### طبيعة الخدمات التي اشتملت عليها الاتفاقية:

حددت الفقرة الثانية من هذه الاتفاقية طبيعة الخدمات والكيفية التي تقدم بها، وذلك على النحو التالي (عقل، ٢٠٠٣: ٢٩١-٣٠٣):

#### ١- عبر الحدود (Cross Borders):

أي تقديم الخدمة من أرض دولة عضو في الاتفاقية إلى دولة أخرى عضو، دون انتقال فعلي لمقدم الخدمة أو متلقيها، وإنما انتقال الخدمة نفسها (ومثال ذلك الخدمات المصرفية).

#### ٢- الاستهلاك الخارجي (Consumption Abroad):

ويعنى تقديم الخدمة من دولة عضو إلى مواطني دولة عضو أخرى، ولكن خارج أرضه، وهنا ينتقل المستهلك إلى بلد المورد (السياحة).



### ٣- التواجد التجاري (Commercial Presence):

حيث يتم تقديم الخدمة داخل البلد المستفيد من خلال تواجد الشركات أو الوكالات، أو مكاتب التمثيل من البلد المورد.

### ٤- تواجد الأشخاص الطبيعيين (Natural Presence):

في هذه الحالة يتم توريد الخدمة عن طريق إيفاد أشخاص من دولة العضو المورد إلى أرض عضو آخر في المنظمة، مثل التواجد المؤقت للخبراء والاستشاريين.

### مناصر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية:

تتقسم الخدمات المالية التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي حول تجارة الخدمات إلى مايلى. عقل (٢٠٠٣م):

١- خدمات التأمين: التأمين المباشر، وإعادة التأمين، والوساطة، والسمسرة، والخدمات الاستشارية.

٢- الخدمات المصرفية: وتشمل قبول الودائع، والإقراض، والتأجير التمويلي، وخدمات الدفع، والتمويل، وبطاقات الائتمان، وعمليات المتاجرة في البورصات، وإصدار السندات، وإدارة الأصول، وجميع أشكال الاستثمار الجماعي.

وقد كان هناك رأيان أو وجهتا نظر حول تحرير الخدمات المالية، أولهما، للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقف إلى جانب الفكرة من منطلق أهمية النمو الكبير في الخدمات المالية في الدول الصناعية، هذا إلى جانب الفرص الكامنة في أسواق كثيرة من الدول النامية. وثانيهما، للدول النامية التي تتظر بكثير من الشك للمكاسب التي يمكن أن تحصل عليها نتيجة تحرير قطاع الخدمات بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. ومصدر الشك الرئيس للدول النامية هو انعدام التوازن بين كفاية قطاعي الخدمات في الدول النامية والدول المتقدمة، وبالتالي غياب القدرة التنافسية لخدمات الدول النامية أمام الخدمات المقدمة في الدول الصناعية، وذلك لتفوق الأخيرة بسبب المكون التقني في إنتاجها مما يكسبها ميزة نسبية لا تتوافر في الدول النامية.

وعموماً يتوقع أن يكون لانتفتاح الأسواق (العولة) في مجال العمل المصرفي آثار إيجابية وأخرى سلبية. فمن الآثار الإيجابية مايلى. عقل (٢٠٠٣م):

١- تحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على كفايته.

٢- إيجاد الحوافز للقيام بإصلاح هياكل المؤسسات المالية، وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات مالية شاملة.

٣- إيجاد فرص الانطلاق للأسواق الخارجية، ودعم التواجد المالى خارجياً.

أما الآثار السلبية، فتتمثل فى عدة نقاط منها:

١- عدم التكافؤ فى المنافسة مع وجود منافسين أقوياء يتمتعون بمزايا نسبية مرتفعة فى الموارد المادية، والبشرية، والتقنية.

٢- احتمال قيام المؤسسات الأجنبية بتجميع المدخرات الوطنية، واستثمارها فى بلدانها الأصلية، نظراً لوجود فرص استثمارية ذات مخاطر قليلة.

٣- التأثير على السياسات النقدية المتبعة فى الدولة بسبب مناخ الحرية الذى سيمنع للمؤسسات المالية.

### الالتزامات التى وقعت عليها المملكة فى قطاع تجارة الخدمات:

تركزت معظم المفاوضات التى خاضتها المملكة فى قطاع تجارة الخدمات والتزاماتها حيالها، على منح شركات الخدمات الأجنبية حقوق نفاذ أكبر داخل الأسواق السعودية، لذلك كانت هذه المفاوضات أكثر ارتباطاً بمناخ بيئة الاستثمار وبالحواجز أمام التواجد الفعلى للشركات الأجنبية فى السوق السعودى. وقد تعهدت المملكة بمجموعة التزامات فى تجارة الخدمات اشتملت على (١٢) قطاعاً رئيسياً، وعلى (٥٥) قطاعاً فرعياً وعلى (٤) أساليب لنقل أو توصيل تلك الخدمات هى:

١- عبر الحدود، ومثال ذلك خدمات الاتصالات التى يتم إجراؤها من الخارج.

٢- الاستهلاك فى الخارج، مثل سفر السعوديين إلى الخارج بفرض السياحة أو التعليم أو العلاج.

٣- التواجد الفعلى من خلال إقامة معارض أو مكاتب أو شركات أو مصارف داخل المملكة.

٤- نقل الأفراد الطبيعيين إلى المملكة مثل الاستشاريين والخبراء.

ويشتمل جدول الالتزامات الموحدة فى قطاع الخدمات مسائل متعددة ومعقدة، مثال ذلك عملية السعودة أو توطين الوظائف والاستثمارات الأجنبية المباشرة وحق النفاذ إلى الأسواق السعودية للشركات الأجنبية، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، كما تخضع الالتزامات المتعلقة بالخدمات بمبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية. ومثال ذلك إذا وافقت المملكة على فتح أسواق اتصالاتها لأحد الأعضاء بنسبة (٦٠٪)، فإن هذه المعاملة تتسحب تلقائياً على بقية الأعضاء فى المنظمة بموجب مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية (نشرة سامبا، ٢٠٠٦: ١٨).

## الفصل الثاني

### القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية

#### خلفية موجزة عن التطور التاريخي للقطاع المصرفي السعودي:

حتى صدور قانون إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ١٩٥٢م، كان القطاع المصرفي السعودي يتكون من عدد صغير من مكاتب للصيرفة، ففي عام ١٣٠٤هـ الموافق ١٨٨٥م أنشأت مؤسسة جلاتلي وهانكي أول بنك أجنبي في مدينة جدة، إضافة إلى مكتب المصرف الهولندي أو الجمعية التجارية الهولندية الذي بدأ عمله في العام ١٩٢٦م. وظل المصرف الوحيد في المملكة حتى العام ١٩٤٨م. حيث لم يكن الوضع الاقتصادي يشجع على إنشاء مصارف جديدة. إلا أنه ومع تزايد إيرادات النفط بدأت البنوك التجارية في الظهور - وكان أولها البنك الأهلي التجاري الذي تأسس أولاً تحت مسمى شركة الكمكي وأبن محفوظ في عام ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م - وانتشرت فروعها في جميع أنحاء المملكة على الرغم من القيود الشديدة التي كانت تفرضها مؤسسة النقد العربي السعودي على إصدار تراخيص جديدة لمزاولة النشاط المصرفي، يضاف إلى ذلك القيود على سعر الفائدة، والتنافس الشديد بين مكاتب الصيرفة التي كانت تقوم بوظائف البنوك التجارية كاستبدال العملات الأجنبية وتقديم القروض قصيرة الأجل.

وفي خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، قدم البنك الزراعي السعودي مجموعة قروض لم تكن تقل في حجمها عن ما قدمته البنوك التجارية خلال تلك الفترة. وقد استهدفت قروض البنك المذكور، زيادة الرقعة الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج بعض المحاصيل الغذائية لسكان المملكة.

على صعيد آخر، وفر قانون الرقابة على البنوك الذي صدر في العام ١٩٦٦م، الهيكل الأساسي لتطوير القطاع المصرفي، حيث قدم هذا القانون صلاحيات لمؤسسة النقد العربي السعودي لمراقبة المؤسسات المالية في المملكة، والمحافظة على الاستقرار النقدي واستكمال البناء المؤسسي للنظام المصرفي وتطوير آليات عمله. سنيور (١٤٢٣هـ: ٢٨-٤٧).

#### مكونات القطاع المالي السعودي:

يتكون القطاع المالي السعودي من مؤسسة النقد العربي السعودي إضافة إلى بعض المؤسسات المصرفية والمالية. وذلك على النحو التالي. سنيور (١٤٢٣هـ: ٢٦):

١- بنك سعودي (ملكية كاملة) كالبنك التجاري وبنك الرياض وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

- ٢- بنوك مشتركة مع بنوك أخرى (عربية وأجنبية).
- ٣- مؤسسات إقراض حكومية متخصصة: تقدم خدمات مالية أهدافها تنمية مثل الصندوق السعودي للتنمية الصناعية، صندوق التنمية العقارية، البنك الزراعي السعودي، وبنك التسليف السعودي وصندوق الاستثمارات العقارية.
- ٤- صندوق التأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد.
- ٥- سوق الأسهم السعودية.
- ٦- الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، ونحو (١٠٠) مكتب تشييط في مجال التأمين من خلال وكلاء سعوديين لشركات غير سعودية.
- في حين يضم القطاع المصرفي السعودي أحد عشر بنكاً تجارياً، عشرة منها مملوكة للقطاع الخاص، ولم يحدث أن بنكاً أعلن إفلاسه في المملكة العربية السعودية، وهذه البنوك هي (نشرة سامبا، ٢٠٠٦م: ١٩-٢٠):

المصارف السعودية حسب حجم الموجودات في عام ٢٠٠٤م (مليون ريال)			
عدد الفروع	الأرباح الصافية	إجمالي الموجودات	اسم البنك
٢٤٨	٣,٥٣١	١٣٠,٤١٤	١- البنك الأهلي التجاري
٦٥	٣,٩٣٦	٩٤,٩٥٢	٢- مجموعة سامبا المالية (البنك السعودي الأمريكي)
٣٩٥	٢,٠٠٦	٧٧,٨٥٥	٣- شركة الراجحي المصرفية
١٩٣	٢,٥٠٦	٧٤,٢٤٧	٤- بنك الرياض
٦٩	١,٦٣٦	٦٣,٣٣٦	٥- البنك العربي الوطني
٥٨	١,٥٣٦	٥٧,٩٢٥	٦- البنك السعودي البريطاني
١١٧	١,١٦٧	٥٩,٦٧٤	٧- البنك السعودي الفرنسي
٣٧	٧٤٣	٣٣,٤٤٤	٨- البنك السعودي الهولندي
١٥	٥٨٧	٢٨,٥٤٤	٩- بنك الاستثمار السعودي
١٧	١٨٨	١٠,٧٢٢	١٠- بنك الجزيرة

◆ شرع بنك البلاد في عملياته المصرفية في مايو ٢٠٠٥م.

وقد قطعت المملكة شوطاً كبيراً في تحرير أنشطة المصارف السعودية حتى قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. حيث تم إنشاء فروع للبنوك الأجنبية المملوكة بالكامل لمصارف من دول مجلس التعاون في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. وشرعت المملكة في منح تراخيص للمصارف الأجنبية من بقية دول العالم. كما ساعد إصدار قانون سوق الأوراق المالية في يوليو ٢٠٠٣م على تحرير الأسواق أمام دخول أنشطة البنوك الاستثمارية وشركات الوساطة المالية وخدمات الاستثمار الأخرى خارج نطاق عمل البنوك التجارية القائمة.

ومما هو جدير بالذكر أن قوانين منظمة التجارة العالمية لا تُلغى حق الدولة والتزاماتها فيما يتعلق بالحفاظ على سلامة وكفاءة القطاع المصرفي فيها. لذا فإنه من حق الدولة رفض أى طلب ترخيص لأى بنك إذا ارتأت أن ذلك يعرض القطاع المصرفي فيها للضرر (نشرة سامبا، ٢٠٠٦: ١٩).

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تحرير القطاع المصرفي قد بدأت في عام ٢٠٠٢م عقب إصدار تراخيص لبنك الإمارات وبنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني. وكان دويتشه بنك أول بنك غير خليجي يحصل على ترخيص لمزاولة العمل المصرفي في السعودية في أواخر عام ٢٠٠٣م، تلاه بى إن بى باريباس ثم جى بى مورغان ثم تيس في عام ٢٠٠٤. كما حصل كل من بنك مسقط وبنك الدولة الهندي وبنك باكستان الوطني وغيرها من البنوك التي شهدت مراحل مختلفة في تأسيس فروع لها بنهاية عام ٢٠٠٥م. وتستطيع البنوك التجارية الأجنبية التواجد في أسواق المملكة عن طريق إنشاء شركة مشتركة أو من خلال افتتاح فرع لبنك أجنبي. وبموجب المادة (٢) من قانون رقابة المصارف السعودية تتضمن شروط الترخيص لبنك وطني أو بنك مشترك في السعودية وجوب أن يعمل البنك كشركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأسهم السعودي. وبناء على توصية من مؤسسة النقد جرى وزير المالية ومجلس الوزراء تقييماً بمنح ترخيص لافتتاح فرع لبنك أجنبي أو بنك سعودي أو بنك مشترك (نشرة سامبا، ٢٠٠٦م: ٢٠).

### الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي السعودي:

تتراوح الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي السعودي من وحدات جمع الودائع وبيع العملات إلى مراكز متكاملة للخدمات المصرفية. وتقسم الخدمات التي تقدمها المصارف السعودية إلى قسمين هما (نشرة سامبا، ٢٠٠٦م: ٢٤):

### (أ) الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد وتشمل:

#### ١- الحسابات الجارية:

وهي عبارة عن حسابات يقيد فيها للعميل سحبيات وإيداعات وقت ما يطلب ذلك، ولا تحسب له أية فوائد مالية على رصيده.

#### ٢- حساب التوفير:

وهو حساب يقيد فيه البنك للعميل إيداعاته وسحبوباته (المقيدة بفترة زمنية) وتحسب له فوائد على الرصيد الموجود في الحساب خلال فتره زمنية محددة.

#### ٣- بطاقات الائتمان:

وهي بطاقات يصرفها البنك للملاء، ويحدد بها خط ائتمان (Credit Line) ويستخدمها العملاء في تسديد فواتير مشترياتهم، والحصول على النقد عند الحاجة. ويسمح البنك للعميل بتسديد تلك المبالغ خلال فترة تتراوح بين (٣٥ إلى ٤٥) يوماً وفي حالة تأخر السداد عن ذلك، تحسب على العميل عمولة تأخير. وتعد فيزاكارد، ماستركارد وأميركان إكسپريس من أكثر البطاقات استخداماً في المملكة. كما أصدرت العديد من البنوك بطاقات خاصة بها... بميزات ومسميات مختلفة أخذت طريقها في الانتشار سريعاً وسط السكان بالمملكة العربية السعودية.

#### ٤- خدمات الاستثمار:

تتعامل البنوك السعودية في مجموعة من الصناديق الاستثمارية بالعملية المحلية والعملات الأجنبية. وتشمل مجالات تعاملها السندات المحلية والدولية والأسهم المحلية والدولية، وتمويل مشاريع التنمية العقارية (باشيخ، الجفري؛ ١٤١٥هـ: ١٦٨).

#### ٥- الحوالات:

وهي عبارة عن قيام البنك بإجراء التحويلات المالية الداخلية والخارجية لصالح العملاء بمقابل مادي.

#### ٦- القروض الشخصية:

تقدم البنوك التجارية السعودية قروضاً شخصية لمن يطلبها بشروط سداد وفوائد معينة.

#### ٧- التبيع بالتقسيط:

وهى العملية التى يقوم بموجبها البنك بشراء عقار، سيارة أو أثاث نيابة عن العميل... ويقوم ببيعه للعميل بإضافة فائدة أو عمولة معينة بحسب المدة التى يتفق عليها لسداد كامل مبلغ التمويل.

#### ٨- خدمات الصراف الآلى:

يتمتع أصحاب الحسابات فى البنوك العاملة فى المملكة بخدمات الصراف الآلى على مدار الساعة. ومن تلك الخدمات، السحب من الحساب، تسديد فواتير الخدمات، الإيداع فى الحساب، طلب معلومات عن الرصيد، التحويل لحساب آخر ... إلخ.

#### ٩- خدمات الهاتف المصرفى:

استفادت البنوك التجارية السعودية من التطورات التقنية الهائلة التى حدثت فى مجال الاتصالات ووفرت لعملائها خدمات الهاتف المصرفى، التى تشمل أداء بعض العمليات المصرفية ومنها التحويل من حساب لحساب والاستفسار عن الحساب وعن العمليات التى تمت من إيداع وسحب وتسديد فواتير الهاتف والكهرباء.

#### ١٠- خدمات تسديد فواتير الخدمات:

تقوم البنوك التجارية فى المملكة بتقديم خدمة سداد فواتير الخدمات (كهرباء، ماء) لعملائها وغيرهم من المتعاملين معها.

#### (ب) الخدمات التى تقدمها المصارف السعودية للشركات والمؤسسات التجارية:

#### ١- الاعتمادات المستندية (LCS):

وهى تعهدات كتابية تصدرها البنوك السعودية بناء على طلب المستوردين لصالح الموردين تتعهد بموجبها هذه البنوك بدفع أو قبول كمبيالة مرفقاً بها مستندات الشحن إذا قدمت مطابقة تمام لشروط الاعتماد.

#### ٢- التحصيل المستندية:

وهى مستندات تجارية مصحوبة (أو غير مصحوبة) بمستندات مالية يقوم بها البنك بتظهير المستندات إلى المستورد بعد استيفاء قبول هذه المستندات وحسب حالة الدفع نقداً أو مقابل قبول كمبيالة تستحق فى موعد لاحق. (باشيخ، الجفرى؛ ١٤١٥هـ: ١٧٨).

### ٣- خطابات الضمان:

وهى خطابات تصدرها البنوك لتأمين وفاء طالب الضمان بالتزاماته تجاه الغير، ويطلب عادة من قبل جهات حكومية، أو للدخول فى المناقصات.

### ٤- القروض:

تقوم البنوك التجارية السعودية بإقراض الشركات التجارية (المحلية والأجنبية) بمبالغ مالية لتحويل مشاريعها مقابل ضمانات، إما أن تكون كمبيالات أو صكوكا أو أوراقا مالية يحتفظ بها البنك لحين إتمام سداد كامل مبلغ القرض.

### ٥- التأمين:

تقوم بعض البنوك السعودية بالتأمين على الحسابات الجارية لبعض العملاء مجاناً لاستقطاب المزيد من العملاء. وتقدم هذه الخدمة لمن يبلغ متوسط حساباته الشخصى ١٠٠٠٠ ريال فأكثر. وفى حالة وفاة صاحب الحساب أو عجزه يحصل ورثته على مبلغ التأمين. وتدرس البنوك السعودية إمكانية تسويق بوالص التأمين على السيارات ورخص القيادة والمنازل واليخوت بالتعاون مع شركات التأمين المحلية وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (<http://www.gn4me.com/banks/printart.jsp?id=9110>)

مقارنة بين تكلفة الخدمات التى يقدمها القطاع المصرفى السعودى ونظيرتها فى المصارف الدولية الأخرى قبل الدخول فى عقد مقارنة بين تكلفة الخدمات التى يقدمها القطاع المصرفى السعودى وتكلفة نفس الخدمات فى المصارف الدولية الأخرى، يستحسن إعطاء فكرة مختصرة عن البيئة الدولية المصرفية، التى شهدت أعظم التغيرات خلال السنوات القليلة الماضية. فقد أصبحت المؤسسات المصرفية العالمية فى العديد من الدول، تتمتع بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية فى إدارة عملياتها المصرفية، واتجهت رؤوس الأموال للتدفق عبر القارات متمدية الحدود القطرية والقومية، وأزيلت الحواجز الجغرافية بين الأسواق النقدية والمالية فى العالم وأخذت هذه الأسواق بالتكامل الإقليمى والدولى. وأصبح العالم بأسره سوقاً واحداً لنشاط رأس المال وحركته واستثماراته. وشهد هذا السوق ظاهرة أخرى هى حركة الابتكارات المالية Financial Innovation التى أدخلت تنوعاً كبيراً فى الأدوات المالية، كما تنوعت المؤسسات المالية الكبيرة وتزايدت أهمية المؤسسات المالية التى لا تأخذ بأسلوب التخصص القطاعى فى شكل ما يعرف بالبنوك الشاملة Universal Banks التى تزاوَل كافة أنواع الخدمات المصرفية دون حدود. (جريدة الحياة ١٢ شوال ١٤٢٠هـ: ١٠-١١).



وقد شهدت فترة التسعينيات من القرن الميلادي الماضي عمليات دمج بين البنوك الكبرى، من أبرزها اندماج بنكي مانيوفاكتشرز هانوفر مع كيميكال بنك وتكوين شركة واحدة تحت اسم كيميكال كوربوريشن، واندماج بنك أوف أمريكا مع بنك سيكورتر باسيفيك. (جريدة البيان، ١٩٩٨/٨/٧م).

وفيما يلي مقارنة بين رسوم بعض الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك السعودية كما حددتها مؤسسة النقد العربي السعودي، (مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤٢٥هـ: ٨٩-٩٥)، ونظيرتها المقدمة من قبل بعض المصارف الأجنبية خارج المملكة.

Community Banking of Lemont, Miscellaneous fees

<<http://www.cbofi.com/content/index.cfm/fuseaction/misc-fees.htm>

Chisholm trail state Bank prodnets and services

<<http://www.chishlm-bank.com/pronets/others.asp> .

م	نوع الخدمة	رسوم البنوك المحلية	رسوم البنوك الأجنبية (الأمريكية)
١	رسوم تحصيل شيك خارجي	١٠ ريالات = ٢,٦٦ دولار	٥,٠ دولار
٢	رسوم حوالة مالية خارجية	٣٠ ريالاً = ٨ دولارات	للمعمل ٢ دولار ولغير المعمل ٥ دولارات
٣	رسوم إعادة إصدار بطاقة صراف آلي	٥٠ ريالاً = ١٣,٣٣ دولار	٥ دولارات
٤	رسوم كشف حساب لعمليات مابقة	٢٠ ريال = ٥,٣٣ دولار	٣ دولارات
٥	رسوم ناجير صندوق أمانات	من ١٥٠ ريالاً = ٤٠ دولاراً إلى ٦٠٠ ريال = ١٦٠ دولاراً حسب حجم الصندوق	من ٢٠ دولاراً إلى ٧٠ دولاراً حسب حجم الصندوق
٦	رسوم تأمين مفتاح صندوق أمانات	٧٥٠ ريالاً = ٢٠٠ دولار	١٠٠ دولار

من الجدول السابق، نلاحظ أن هناك فرقاً بين رسوم الخدمات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية وهي في غالبيتها لصالح البنوك الأجنبية.

التحديات التي سيواجهها القطاع المصرفي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، قبل مناقشة التحديات التي يمكن أن تواجهها البنوك السعودية بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، يجدر أن نشير إلى أن البنوك السعودية قد تبين نجاحها في التكيف مع الآثار السلبية التي أحدثتها تقلبات أسعار النفط العالمية، والتي تمثلت في تباطؤ النشاط الاقتصادي، وظهور عجوزات في الميزانية العامة للدولة وظهور مشكلة الديون المتعثرة وتأثيرها في ربحية البنوك. حيث تمكنت تلك البنوك من التكيف مع تلك المرحلة ومعاودة النمو والربحية (الشيخ، ١٤١٩هـ). إذ استطاعت البنوك السعودية الوفاء بالتزاماتها تجاه مودعيها والقيام بدورها التأموي المأمول في ظل تقلبات أسعار النفط وبالظروف التي عصفت بالمنطقة ممثلة في حروب الخليج الثلاثة. وقد أصبحت هذه البنوك تتمتع بمراكز مالية قوية ومستوى سيولة متميز وحد أدنى لكفاية رأس المال يتجاوز بكثير (٨٪) (الحد الأدنى لنسبة بازل). كما حققت البنوك السعودية تقدماً ملحوظاً في إدخال التقنيات المتقدمة في خدماتها، ومن ذلك نظام التحويل الإلكتروني والذي يعتبر بكل المقاييس والمعايير المصرفية أحدث نظام تحويل في العالم بأسلوب فعال وسريع (حافظ، ع ٨٧). ويترتب على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ظل العولة مرحلة تحديات كبيرة للقطاع المصرفي السعودي، حيث يتوجب عليه الشروع في عمليات اندماج مصرفي كبيرة لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة مع ضرورة التطوير المتواصل لأساليب الرقابة المصرفية، وكذلك الاستفادة من تجارب دول جنوب غرب آسيا في حماية القطاع المصرفي من الأزمات الطارئة (منصور، ١٩٩٩م).

أما التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي السعودي فتمثل فيما يلي:

١- التزامات منظمة التجارة العالمية التي تخص القطاع المصرفي:

هناك ثلاثة التزامات تتضمنها اتفاقية منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقطاع المصرفي هي:

- أ - تقوم الدولة العضو بمعاملة الخدمات وموردي الخدمات المقدمة من الأعضاء الآخرين بأفضلية لاتقل عن تلك الممنوحة لخدماتها وموردي الخدمات المحليين.
- ب- تقضي الاتفاقية بأن تقوم الدولة العضو بإنشاء مركز أو أكثر للمعلومات يمكن من خلالها للدول الأعضاء الأخرى الحصول على المعلومات حول القوانين والأنظمة المؤثرة على التجارة في الخدمات.

ج - تحث الاتفاقية الدول الأعضاء على الدخول فى ترتيبات ثنائية أو جماعية للاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة للحصول على الترخيص المطلوب لأداء الخدمات. (الفرقة التجارية الصناعية بالرياض، ١٤٢٠هـ: ٣٩-٤٣)

٢- بدء سريان الالتزامات المشار إليها أعلاه.

٣- ضخامة حجم البنوك الأجنبية نتيجة الاندماج المصرفى لخفض التكاليف، ورفع معدل الكفاءة الذى قام به العديد من البنوك الأجنبية.

٤- التطورات التقنية المصرفية الحديثة التى بدأت تتفدّها البنوك الأجنبية من خلال شبكة الانترنت والتحول من التعامل التقليدى المباشر إلى التعامل اللاسلكى وتكوينها للمحافظ الإلكترونية.

وقد أثارت هذه التحديات مخاوف الكثير من الدول النامية مما دعاها إلى إجراء دراسات لتحليل القدرة التنافسية لقطاعها المصرفى والعمل على تقوية المركز التنافسى، حتى يتمكن من مواجهة هذه التحديات حال انضمامها للمنظمة.

بعض نتائج الدراسات التى تناولت مدى جاهزية القطاع المصرفى السعودى لعصر العولمة (الانضمام للمنظمة):

بحسب المعلومات المتوافرة للباحث فإن الدراسات التى تناولت مدى جاهزية القطاع المصرفى لعصر العولمة تعتبر قليلة جداً. ويرى الباحث أهمية ذكر بعض النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسات فى هذا الموضوع ومنها الدراسة التى أجراها سنيور (١٤٢٣هـ) والتى اتبع فيها الوصف التحليلى من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية فى تفسير البيانات وقياس معنوية النتائج، واعتمدت على أسلوبين لجمع البيانات هما المصحح المكتبى والدراسة الميدانية. وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية يرى فيها المسؤولون فى الإدارة العليا للبنوك السعودية ما يلى:

١- إن تكاليف الخدمات المصرفية الحالية ستتجه نحو الانخفاض بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية.

٢- إن الخدمات المصرفية المقدمة حالياً من قبل البنوك السعودية ستتحسن وتتطور بشكل أفضل نتيجة انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

٣- إن الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك السعودية ستتوسع بشكل أكبر بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

كما أشارت الدراسة إلى أن المسئولين بهذه البنوك قد أبدوا تخوفهم مما يلي:

١- هيمنة المصارف الأجنبية على معظم القطاع المصرفي السعودي.

٢- إغلاق المنشآت المصرفية الأقل كفاءة.

الإيجابيات التي ستعود على القطاع المصرفي السعودي من الانضمام للمنظمة:

يتوقع أن ينتج عن تحرير الخدمات المالية - ومنها القطاع المصرفي - بعض الإيجابيات التي أجمالها (البازعي: ٣٩-٤٠) في النقاط التالية:

١- سيؤدي توسيع الأسواق محلياً أو خارجياً من خلال بيئة أقل تميزاً ضد الأجانب إلى الاستفادة من وفورات الحجم.

٢- سيؤدي تحرير الخدمات المالية إلى زيادة درجة المنافسة، وستسعى المؤسسات المالية من خلال ذلك إلى تحسين أساليبها الإدارية، وهذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات، ومن ثم استفادة العملاء من هذه التخفيضات.

٣- وجود الشبكات الأجنبية سينقل إلى السوق المحلي التقنيات الحاسوبية والإدارية وتقنيات جمع وتحليل المعلومات مما يؤدي إلى تطوير قواعد المعلومات المحلية.

٤- تنوع الخدمات المقدمة للعملاء سيسهم في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المبادلات.

٥- تحرير الخدمات المالية سيؤدي إلى استقرار العاملين في مجال الخدمات المالية (مصدرين - مستوردين)، إضافة إلى إلغاء بعض القيود التي تقلل الكفاءة الاقتصادية لصناعة الخدمات المالية.

٦- كذلك أورد الشيخ (١٤١٩هـ: ٨-١) بعض الآثار الإيجابية لتحرير الخدمات المالية نوجزها فيما يلي:

١- زيادة الدخل وتحقيق نمو اقتصادي.

٢- التوزيع المتكافئ للموارد المالية ومساواة أسعار الفائدة عبر الدول.

٣- الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف، وإجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير، والتي ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي والمالي.

٤- تسهيل عملية الإقراض المباشر لصغار المستثمرين والذين لا تتوفر لديهم إمكانيات وقدرات اتصال جيدة.

٥- سياسة التحرير سوف تؤدي إلى أن تكون المؤسسات أكثر اهتماماً بحاجات ومتطلبات العملاء، نتيجة للمنافسة العالمية الناتجة عن تحرير الأسواق العالمية.

**السلبيات التي ستترتب على القطاع المصرفي السعودي من الانضمام للمنظمة:**  
البازعي والشيخ أشارا أيضاً إلى آثار سلبية محتملة ستترتب على القطاع المصرفي السعودي عند انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية يمكن إيجازها في النقاط التالية:،

١- سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات القدرة المالية الأفضل نسبياً من المؤسسات المحلية على سوق الخدمات المالية السعودي.

٢- قد تقتصر البنوك الأجنبية في نشاطها على خدمة الشرائح المريحة في الأسواق المحلية وتهمل الشرائح الأخرى، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد.

٣- قد يؤدي التحرير إلى زيادة عدد البنوك الأجنبية في السوق المحلية السعودية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفي السعودي.

٤- قد يؤدي فتح القطاع المالي أمام المنافسة الأجنبية إلى تدهور ميزان المدفوعات.

## الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي فيها. ولتحقيق ذلك، استعرضت الدراسة المهام والوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وطبيعة الخدمات التي اشتملت عليها اتفاقية تلك المنظمة والالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء من جرائها. كما تم استعراض القطاع المصرفي السعودي والتحديات التي يمكن أن يواجهها بعد انضمام المملكة لتلك المنظمة. وتناولت الدراسة أيضاً الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تقع على هذا القطاع من جراء الانضمام.

ومن خلال التحليل السابق وما أوردته بعض الدراسات تم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات التي سنوضحها فيما يلي:

### أولاً - النتائج:

- ١- يتوقع أن تتجه تكاليف الخدمات المصرفية المالية في المملكة، نحو الانخفاض بعد دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية في المملكة.
- ٢- يتوقع أن تتحسن الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك السعودية نتيجة لوجود منافسة قوية من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية.
- ٣- يتوقع أن تتنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك السعودية بشكل أكبر بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

### ثانياً - التوصيات:

في ضوء الالتزامات الثلاثة التي حددتها منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في مجال الأعمال المصرفية، فإن هذه الدراسة توصي بأن تقوم المصارف السعودية بتعديل بعض التشريعات والإجراءات التنظيمية حتى تكون قادرة على منافسة المصارف الأجنبية التي تتضمن للعمل المصرفي في المملكة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ومن ذلك ما يلي:

- ١- أن تقوم البنوك السعودية بزيادة مستوى الاستثمار في التقنية المصرفية الحديثة، مما يؤدي إلى توسيع وتنويع خدماتها المقدمة ورفع كفاءة الوساطة المالية.
- ٢- تشجيع الاندماج بين المصارف حتى تستطيع من خلال هذا الاندماج زيادة قوتها التنافسية في الساحة العالمية، وذلك من خلال تحسين كفاءتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية.
- ٣- يجب أن يشمل قياس الأداء المصرفي معايير الكفاءة، إضافة إلى معايير الربحية والمزيج الملائم من الخدمات المقدمة والحجم الملائم من حيث الأصول والموجودات.
- ٤- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال التدريب والتأهيل للكوادر المصرفية العاملة، مما يساعد على استيعاب التقنيات الحديثة.
- ٥- الاستمرار في تنويع الخدمات المصرفية المقدمة، وابتكار خدمات جديدة تلبي حاجات العملاء.

## المراجع

### أولاً- المراجع العربية:

- ١- أحمد، هلال محسن (٢٠٠١م)، المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، ٩-١٢ نوفمبر ٢٠٠١م.
- ٢- الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون لدول الخليج (١٩٩٨م)، دراسة تطالب المصارف الخليجية باتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات المقبلة، البيان، ٧ أغسطس ١٩٩٨م.
- ٣- باشيخ والجفري، عبد الرحمن محمد وياسين عبد الرحمن (١٤١٥هـ)، إدارة البنوك في المملكة العربية السعودية: تطور - تحليل - سياسات - استراتيجيات (د. م. د. ن، ١٤١٥هـ).
- ٤- البنك السعودي الأمريكي، نشرة سامبا (٢٠٠٦م)، المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، نشرة سامبا، فبراير ٢٠٠٦م.
- ٥- التركي، سليمان، منظمة التجارة العالمية: التجارة في المستقبل، (الرياض: مجلس الأعمال السعودي الأمريكي، د. ت).
- ٦- جريدة الحياة ١٢ شوال ١٤٢٠هـ الموافق ٧ يناير ٢٠٠٠م.
- ٧- حافظ، طلعت زكي، البنوك السعودية وتحديات القرن القادم، مجلة عالم الاقتصاد، ع ٨٧ <http://www.ecoworld-mag.com>
- ٨- خان، محمد عبد الحميد، منظمة التجارة العالمية: تعريف موجز، (جدة: الفرقة التجارية الصناعية بجدة، د. ت).
- ٩- السعدون والعالى، يوسف طراد وعبد الرحمن يوسف (١٤١٩هـ)، منظمة التجارة العالمية: الماضي والواقع والمستقبل، الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية.
- ١٠- سنيور، خالد بن عبد الله (١٤٢٣هـ)، منظمة التجارة العالمية وآثارها على القطاع المصرفي السعودي، دراسة ميدانية على اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة ١٤٢٣هـ.
- ١١- شركات تأمين سعودية تدرس عقد تحالفات مع البنوك - الموقع على الإنترنت <http://www.gn4me.com/banks/printart.jsp?id=9110>
- ١٢- الشيخ، سعيد عبد الله (١٤١٩هـ)، هيكلية القطاع المصرفي الخليجي وتأثير العولمة وتحرير الخدمات المالية، الأهلى الاقتصادي، ع ٢٤، ذو القعدة/ ذو الحجة ١٤١٩هـ.
- ١٣- عبد الغنى، مصطفى (١٩٩٨م)، الجات والتبعية الثقافية، د.م: مركز الحضارة العربية.
- ١٤- عقل، مفلح (٢٠٠٣م)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات في الأردن، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

- ١٥- العيسوي، إبراهيم (١٩٩٧م)، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
- ١٦- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (١٤٢٠هـ)، منظمة التجارة العالمية والآثار المحتملة على الاقتصاد السعودي، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ١٤٢٠هـ.
- ١٧- المجذوب، أسامة (١٩٩٧م)، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش، ط٢ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).
- ١٨- منصور، محمد إبراهيم (١٩٩٩م)، الاندماج هو الطريق لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة: العولة تفرض تحديات جديدة على النظام المصرفي السعودي، البيان، ١٦ سبتمبر ١٩٩٩م.  
<http://www.albayam.co.ae/albayam/1999.09.16/eat/13.htm>
- ١٩- مؤسسة النقد العربي السعودي، الأنظمة والتعليمات النقدية المصرفية (١٤٢٥هـ - ١٩٩٤م)، الرياض: مطابع نجد التجارية.
- ٢٠- وثيقة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥ - ١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م).

## ثانياً- المراجع الأجنبية:

- 1- WTO, Trading into Future <<http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/fact6-eh.htm>>
- 2- WTO <<http://www.wto.org/english/thewto-e/thewto-e.htm>>
- 3- WTO, Trading into Future <<http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/org2-e.htm>>
- 4- WTO Delegates Race for Compromise Dem <<http://news.yahoo.com/wto-meeting>>.
- 5- Community Banking of Lemont, Miscellaneous fees  
<<http://www.cbolf.com/content/index.cfm/fuseaction/misc-fees.htm>>  
Chisholm trail state Bank prodnets and services  
<<http://www.chishlm-bank.com/pronets/others.asp>>



**انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية  
إلى منظمة التجارة العالمية  
(ملامح ونتائج الانضمام - التحديات والفرص)**

---

**الدكتور يحيى عبدالغني أبو الفتوح  
أستاذ الاقتصاد العام المشارك  
معهد الإدارة العامة - الرياض**

---



## انعكاسات انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (ملاحق ونتائج الانضمام - التحديات والفرص)

د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح ♦

### ملخص:

مع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أصبح توضيح ظروف التفاوض والنتائج والتحديات والفرص المرتبطة جراء الانضمام ضرورة ملحة للتوطين المواطن سواء كان مستهلكاً أم مستثمراً، وكذلك للقطاع الخاص بشكل عام. ويهدف هذا المقال إلى تحليل ملاحق الانضمام وتحليل أهم نتائج المفاوضات في القطاعات المختلفة والآراء المؤيدة له والأخرى التي لديها بعض التحفظات والموانع. ولتحقيق ذلك اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في ظل المصادر المكتبية وكتابات المفوضين في هذا الشأن في الكتب والمقالات. وتم تقسيم المقال إلى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية منظمة التجارة العالمية، ويتعرض المبحث الثاني لملاحق ومفاوضات انضمام المملكة، في حين يتم في المبحث الثالث تحليل نتائج مفاوضات ذلك الانضمام، ويتناول المبحث الرابع الفرص والتحديات من جراء الانضمام.

**بموجب** قوانين منظمة التجارة العالمية أصبحت المملكة عضواً رسمياً في الحادي عشر من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥ م. ووافق المجلس الذي يضم الأعضاء الحاليين في المنظمة كافة، وعددهم (١٤٨) عضواً، على انضمام السعودية في جلسة خاصة بعد أكثر من عقد من المفاوضات. وتقوم الدول الأعضاء في المنظمة بوضع القوانين الدولية لتسهيل التجارة بينها رغم أنها تسعى جاهدة حالياً إلى كسر الجمود في المحادثات بشأن التوصل إلى اتفاق لإزالة مزيد من الحواجز التجارية. ويتعين على أي دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة أن تقدم تنازلات لفتح أسواقها لشركائها التجاريين الرئيسيين، ومن بينها خفض الضرائب الجمركية. وتطبق الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها في المحادثات الثنائية بين الأعضاء على أعضاء المنظمة كافة. وبالتالي يتعين على الدول المرشحة للعضوية التعهد بأن قوانينها التجارية تطابق جميع قوانين منظمة التجارة العالمية، وتلك خطوة أخيرة قبل أن تصبح عضواً في المنظمة.

ومع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أثارت عديد من التساؤلات أهمها: كيف حسمت المفاوضات بعد اثنتي عشرة سنة؟ ولماذا كل هذه الفترة؟ وما نتائج مفاوضات الانضمام؟ وما التحديات والفرص من الانضمام؟

♦ أستاذ الاقتصاد العام المشارك، معهد الإدارة العامة - الرياض.

ولما كان الانضمام له انعكاسات على الجوانب الحياتية للفرد وعلى الجوانب الاقتصادية المختلفة أصبح توضيح ظروف التفاوض والنتائج والتحديات والفرص المترتبة جراء الانضمام ضرورة ملحة لتتوير المواطن مستهلكاً أو مستثمراً، وكذلك للقطاع الخاص بشكل عام. ومن الصعب حصر نتائج المفاوضات وانعكاسات الانضمام على كافة القطاعات الاقتصادية في مساحة هذا المقال.

ويهدف هذا المقال إلى تحليل ملامح الانضمام وتحليل أهم نتائج المفاوضات في القطاعات المختلفة والآراء المؤيدة له والأخرى التي لديها اعتراضات عليه. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على المصادر المكتبية وكتابات المفوضين في هذا الشأن في الكتب والمقالات. وتم تقسيم المقال إلى أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية منظمة التجارة العالمية، ويتعرض المبحث الثاني لملامح ومعوقات انضمام المملكة، في حين يتم في المبحث الثالث تحليل نتائج مفاوضات ذلك الانضمام ويتناول المبحث الرابع الفرص والتحديات من جراء الانضمام.

### المبحث الأول - ماهية منظمة التجارة العالمية،

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفاً تاريخياً تميز باستكمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة امتدت من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٩٤م، وقد عقدت خلالها ثمانى جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT)، كان آخرها جولة الأوروغواي التي دامت ثمانى سنوات من عام ١٩٨٦م، حتى عام ١٩٩٤م وأثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية.

أنشئت منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥م، وهي واحدة من أحدث المنظمات العالمية عمراً؛ إذ إنها خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت "الجات" بلغ عمره خمسين عاماً. وشهدت العشرين عاماً الماضية نمواً استثنائياً في التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط (٦٪) سنوياً وساعدت "الجات" ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجارى قوى ومزدهر؛ مما أسهم في نمو غير مسبوق.

لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية "الجات"، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات.

وشملت المفاوضات التالية مواضيع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات، وأدت الجولة الأخيرة من ١٩٨٦م إلى ١٩٩٤م إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أوروغواي، في شباط (فبراير) ١٩٩٧م تم الوصول إلى اتفاقية بشأن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية مع موافقة تسع وستين حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي (WTO, 2003).

في العام نفسه أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة دون تعرفات جمركية خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتم سبعون من الدول الأعضاء اتفاقاً خاصاً بالخدمات المالية يغطي أكثر من (٩٥٪) من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية. (اللقماني، ٢٠٠٠م).

وفي إطار هذه المنظمة والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية، وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي، نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول، وزيادة تدفق رؤوس الأموال، وتبنى غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مما دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج.

### مهمة منظمة التجارة العالمية؛

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم، وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (IMF و WB) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية (الطيب، ١٩٩٩: ٨٤).

يتم اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء وتصدق عليها برلمانات الدول الأعضاء، ويتم الاعتراض بشأن الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه

الطريقة تتخفف مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. ويخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية حتى سبتمبر ٢٠٠٦م (١٥٠) عضواً يمثلون أكثر من (٩٠٪) من التجارة العالمية، كما أن هناك دولاً تتفاوض بشأن العضوية (٢١) دولة. تمثل الدول العربية فيها (٢٠٪) بما يعادل ست دول هي: الجزائر، اليمن، ليبيا، السودان، لبنان، العراق (WTO, October, 2006). ويتم اتخاذ القرارات عن طريق جميع الأعضاء، وتكون بالإجماع، وتم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عن طريق برلمانات جميع الدول الأعضاء.

وتتحكم المنظمة في (٨٩٪) من إجمالي التجارة العالمية و (٩٠٪) من حركة رؤوس الأموال المستثمرة و (٩٢٪) من سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، كما أنها تسيطر على (٩٧٪) من براءات الاختراعات وحقوق الملكية الفكرية، ويشكل حجم الخدمات المالية والتأمين في الدول الأعضاء (٩٢٪) من الحجم العالمي، و (٨٨٪) من مشتريات العالم من الطاقة والألمنيوم والحديد والبتروكيماويات (يماني، هاشم، الاقتصادية ١١/١١/٢٦هـ). ولو نظرنا إلى هذه المجموعة من الأطراف المتعاقدة فيما بينها، نجد أنها تستحوذ على النصيب الأكبر من جملة الحركة التجارية العالمية في العالم، وهذا نتيجة لما تقدمه هذه الدول بين بعضها من مميزات تجارية.

### اختصاصات منظمة التجارة العالمية:

إن مفهوم التجارة العالمية هو- ببساطة - إعطاء فرصة لتحرير التجارة، أي تعطى فرصة لمن يملك قدرة معينة للاستفادة منها، مثال ذلك إذا كانت الدولة العضو تملك منتجاً ذا ميزة معينة فإن باقى الدول تعطىها الفرصة بفتح أسواقها لهذه الدولة كي تجنى ثمار هذه الميزة، ومن ثم يتبادل كل منهم مميزات الآخر بفتح الأسواق، وإن الأسواق في حد ذاتها محكومة بسقوف جمركية ومتطلبات أخرى تضعها كل دولة للنفاذ إلى أسواقها، فالمملكة - على سبيل المثال - لها سقوف جمركية ولها متطلبات أخرى، مثل المواصفات القياسية والتدابير الصحية وغيرها.

يمكن القول- إذن - إن اختصاص منظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبحرية. وتقوم المنظمة بذلك عن طريق: إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة، إيجاد منتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة، فض المنازعات المتعلقة

بالتجارة، مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة، معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

وتعد الاتفاقيات والقواعد القانونية للتجارة الدولية عقوداً تكفل للدول الأعضاء حقوقاً تجارية مهمة، كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع. غير أن الغرض من تلك الاتفاقيات في الأساس هو مساعدة منتج السلع والبضائع ومقدمي الخدمات والمصدرين والمستوردين على إدارة أعمالهم بنجاح؛ مما يقود إلى تحقيق مصلحة ورهاية شعوب الدول الأعضاء.

ويرى البعض وجود مخاطر من نشاط واتفاقيات المنظمة خاصة فيما يتعلق بالعبء المالية أهمها: (زكي، ١٩٩٩: ٨٥)

- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال).
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.
- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خاصة قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية).

ولكن يرى المؤيدون أن التجارب أظهرت استفادة الدول التي تحظى بقطاع مالى ومصرفى متحرر ومتطور من الاستثمارات وحقت أداء اقتصادياً أفضل. كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالى والبنكى؛ نظراً لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلى المنشود (التقرير الاقتصادي العربى الموحد- سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠: ص ١٦٣).

### القرارات في المنظمة:

تتخذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع أصوات الدول الأعضاء، ثم يتم إقرارها لاحقاً من خلال برلمانات الدول، وتحول أى خلافات تجارية إلى آلية تسوية

المنازعات في المنظمة حيث يتم الاحتكام إلى الاتفاقيات والمعاهدات لضمان أن النظم والسياسات التجارية للدول تتوافق معها. وبهذا الأسلوب تتخفض كثيراً مخاطر تحول المنازعات إلى صراعات سياسية أو عسكرية، وكذلك تؤدي أنظمة منظمة التجارة العالمية إلى تقليل الحواجز بين الأمم والدول بتقليل الحواجز التجارية.

### المبحث الثاني - ملامح ومعوقات الانضمام:

بعد مفاوضات شاقة ولمدة اثني عشر عاماً تمكنت المملكة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) التي تضم (١٤٨) دولة وأصبحت المملكة العضو رقم (١٤٩)، ويمثل أعضاء المنظمة أكثر من (٩٥٪) من حجم التجارة الدولية. وللمملكة دور كبير في التجارة الدولية فالمملكة تحتل المركز التاسع عشر في الصادرات والتاسع والثلاثين في الواردات في التجارة العالمية عام ٢٠٠٤م، وفي مجال الخدمات تحتل المركز السابع والأربعين في الصادرات والمركز السادس والثلاثين في الواردات للعام نفسه.

وبنظرة سريعة إلى مكونات الاقتصاد السعودي الثلاثة محل المفاوضات (الصناعة، الزراعة، الخدمات) يتضح أن الاقتصاد السعودي شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤م نحو (٩٤٠) مليار ريال بالأسعار الجارية، وبنسبة نمو بلغت (١٦,٨٪) ويعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية بالمملكة، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو (٩٥) مليار ريال بنسبة (١٥,٢٪) واستثمارات إجمالية تصل إلى (٢٦٦) مليار ريال بنهاية العام ٢٠٠٤م. أما القطاع الزراعي فساهم بنحو (٤٪) وبمبلغ (٣٧) مليار ريال من الناتج الإجمالي واستثمارات تبلغ نحو (٣٠) مليار ريال. وبالنسبة لقطاع الخدمات والذي يشتمل على عدة نشاطات أكثر من (٦٠٠) نشاطاً (كالمالية، والنقل والتجارة والمقاولات وغيرها) ساهم بنحو ٣٥٦ مليار ريال وبنسبة (٢٨٪) من الناتج القومي الإجمالي (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، ١٤٢٦هـ).

ويرى البعض أن المملكة قد تأخرت في الانضمام واستغرقت المفاوضات وقتاً طويلاً، ويعزل ذلك في أن التعامل مع ما يُطلب من المملكة كان بطيئاً جداً، إذ تكون جميع الدول قد التزمت بأشياء جديدة واستجبت أشياء كثيرة بحيث ما تم الموافقة عليه لم يعد يصلح الآن، لكنه كان مناسباً قبل سنوات.

كما يرى آخرون أنه يمكن تبرير التأخر في أمرين الأول من حيث التسلسل الزمني لساعي انضمام المملكة للمنظمة، والثاني من حيث اتخاذ القرار في الدولة. فمن



حيث التسلسل الزمني لمساعي انضمام المملكة للمنظمة يلاحظ أنه تم أولاً تشكيل اللجنة الوزارية في عام ١٤٠٤هـ، ودرست اللجنة ملاءمة الانضمام عام ١٤٠٨هـ، ثم صدرت الموافقة على السعي للانضمام عام ١٤١٢هـ، وفي العام نفسه تم تشكيل فريق التفاوض السعودي، وأسندت مهمة الإشراف إلى وزارة التجارة والصناعة بعدما كانت في وزارة المالية، (قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) ١٤١٦/٧/٥هـ)، كما صادف تقديم المملكة بطلب الانضمام فترة تحول من "الجات" إلى منظمة التجارة العالمية، حيث توقفت في فترة معينة من معالجة الطلبات لانشغال الدول في جولة الأوروغواي، التي استمرت ثماني سنوات فكان الوقت محسوباً علينا .

وقد تم تشكيل اللجنة الوزارية مهمتها رعاية عملية الانضمام واتخاذ القرارات الحاسمة ومنح التفويضات التي يحتاج إليها الفريق التفاوضي الذي يرتبط به فرق فنية متعددة يصل إجمالي أعضائها إلى أكثر من (٥٠) متخصصاً في المجالات محل التفاوض ومن أكثر من (١٥) إدارة حكومية.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما انتهت المفاوضات تقريباً تم اعتماد ملف وثائق انضمام المملكة، من قبل مجلس الوزراء بعد مناقشتها في مجلس الشورى، وصدر المرسوم الملكي في مدة لم تتعد عشرة أيام وهذا يعتبر خطوة غير مسبقة، حيث كان هذا الأمر محل إعجاب من عدد من الدول تجاه الإنجاز بهذه السرعة؛ لأن البطء في اتخاذ القرار كان أحد المعوقات التي كانت تحتاج إلى إصلاح في المملكة. ومن ثم فإن التأخير لم يكن من المستويات العليا المهتمة باتخاذ واعتماد القرارات على وجه السرعة.

كما أن مهمة التفاوض ليست بالأمر السهل لمناقشة أكثر من (٧٠٠٠) سلعة صناعية وزراعية وكذلك أكثر من (٦٠٠) قطاع خدمي، إضافة إلى عدد من الاتفاقيات التي طلب من المملكة الدخول فيها، وإن كان بعضها اختيارياً؛ فإن بعض الدول مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أصرت على دخول المملكة فيها. وكان أكثر الأمور إلحاحاً من جانبهم هو موضوع تسعيرة الغاز المحلية رغم معرفتهم بعدم قانونية مطلبهم. كذلك كان التفاوض مع ما يسمى فريق العمل Working Party ويتكون من (٥٢) دولة، إذ يحق لكل دولة عضو (١٤٨ دولة) أن تطلب التفاوض مع المملكة حول سلع أو خدمات معينة وطلبهم إعطائهم ميزة في السوق السعودية، ونتيجة للمفاوضات مع هذه الدول تم عقد (٢٨) اتفاقية تتضمن جداول الالتزامات في مجالي السلع والخدمات (العبيد، ٢٠٠٦م).

أما من حيث تسلسل اتخاذ القرار في الدولة فلقد أعطى مجلس الوزراء فريق التفاوض مساحة للتفاوض، هذه المساحة توصى بها اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها برئاسة وزير الخارجية، وعضوية كل من: وزير البترول والثروة المعدنية، ووزير التجارة والصناعة، ووزير الاقتصاد والتخطيط، ووزير الزراعة، ويرأس الفريق التفاوضي وزير التجارة والصناعة. كما أن هناك فريقاً فنياً من جميع الجهات، يتولى هذا الفريق مهمة دراسة جميع المواضيع ويبحثها مع الدول الأعضاء ثم يرفع توصياته إلى اللجنة الوزارية بالمساحة التي يرغبون في التحرك فيها.

وبطبيعة الحال لا تعطى اللجنة الوزارية هذا الفريق الفنى المساحة الكاملة في التحرك، لكنها تعطيه ما هو متاح ثم يذهب الفريق مرة أخرى، ويفاوض بحسب المساحة التي أعطيت له من قبل اللجنة الوزارية، فبعض الأمور يتم حلها وبعضها الآخر يواجه صعوبات، فيتم تقييم هذه الصعوبات "التي ربما تكون بسبب تشددنا أكثر من اللازم"، ثم يقدمونها للجنة الوزارية مرة أخرى للحصول على مساحة أكبر، فتدرسها اللجنة الوزارية وترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء، وهكذا مما أدى إلى طول فترة التفاوض.

وقد صدر منذ بداية المفاوضات حتى نهايتها نحو (٢٦) أمراً سامياً جميعها يؤكد ضرورة التحرك ضمن الحدود المرسومة للمفاوضات، فإذا ما قسمت على عشر سنوات فسيكون لدينا ما معدله في السنة (٢،٦) من الأمر السامى. وقد اجتمعت اللجنة الوزارية (٢٥) مرة وأجرى الفريق التفاوضي السعودى عدة اجتماعات لدراسة المكاسب والتكاليف، بلغت (١١٧) اجتماعاً للفريق التفاوضي، وزيارة (٥٧) دولة والتوقيع على (٢٨) اتفاقية ثنائية. العبيد (٢٠٠٦م).

ويرى الباحث أن عشر سنوات مدة معقولة؛ فالأمر ليس كما يعتقد البعض أن المملكة دولة قوية وهي التي تقرر متى تتعامل مع الدول الأخرى وتدخل في الوقت الذي ترغب فيه إلى المنظمة بشروطها الخاصة. صحيح أن هذا الأمر كان ممكناً في وقت سابق قبل إنشاء المنظمة وفي وقت الطفرة. كما أن مهمة التفاوض ليست بالأمر السهل لمناقشة أكثر من (٧٠٠٠) سلعة صناعية وزراعية؛ وكذلك أكثر من (٦٠٠) قطاع خدمي كما ذكرنا من قبل. ويكفى للتدليل على ذلك أنه في الاجتماعات الثلاثة الأولى التي اقتصرت على استعراض ومناقشة سياسات وأنظمة المملكة في التجارة والاستثمار والاقتصاد تم تقديم أكثر من (٢٠) وثيقة تجاوز عدد صفحاتها (٧٠٠٠) صفحة، وأجيب عن العديد من الأسئلة والاستفسارات تجاوزت (٢٤٠٠) سؤال واستفسار. العبيد (٢٠٠٦م: ١٢٢).

كما تطلب الوفاء بمتطلبات الانضمام إصدار المملكة (٤٢) نظاماً ولائحة وإجراء منها (١٩) نظاماً ولائحة ذات علاقة باتفاقيات المنظمة الأساسية، ومن تلك الأنظمة واللوائح ما يخص الجوانب التجارية ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية وتراخيص استيراد وإجراءات الصحة وغيرها.

وبشكل أكثر شفافية يمكن ذكر عدة أسباب لاستغراق مفاوضات الانضمام عشرة أعوام رغم أن اقتصاد المملكة حر ومفتوح أكثر من معظم الدول الأعضاء، كما أنها كانت عضواً مراقباً بالمنظمة وقبلها بالجات، وتلك الأسباب هي:

١- بعض الأجهزة الحكومية لم تكن على علم بإيجابيات الانضمام، ومنهم من فوت الفرصة على دخول المملكة بدون مفاوضات في بداية عام ١٩٩٥م لو تم التوقيع على اتفاقية مراكش حينئذ.

٢- البيروقراطية وطول الإجراءات حيث تطلب الانضمام إلى إعادة إصدار أو تعديل أو إصدار أنظمة جديدة تتلاءم مع متطلبات الانضمام، وتم خلال الأعوام العشرة إصدار (٤٢) نظاماً جديداً في جميع المجالات الاستثمارية والتجارية والمالية والاقتصادية، مثل أنظمة حقوق الملكية الفكرية وتراخيص الاستيراد والتصدير الصحية والنباتية والتمثين الجمركي ومراقبة شركات التأمين التعاوني ومكافحة الإغراق والحماية الوقائية.. إلخ.

٣- كانت المفاوضات في مجال الخدمات أكثر تعقيداً من المفاوضات على السلع الصناعية والزراعية، وذلك لتعدد الخدمات وتعدد الجهات المشرفة عليها.

٤- لم يتم الاستفادة من البعد السياسي في المفاوضات إلا أخيراً والمتوج بزيارة خادم الحرمين الشريفين للولايات المتحدة، كما لم نستفد من استخدام قوة رجال الأعمال في التنسيق مع شركائهم في الدول الأخرى الذين يشكلون عامل ضغط على دولهم، بل إن بعض الدول تتحدث بلسان رجال الأعمال فيها، وبعض الدول يقرم رجال الأعمال فيها بالدراسات القطاعية اللازمة وتقديم التوصيات للحكومة في مفاوضاتهم في منظمة التجارة العالمية.

٥- مطالبة المملكة الدخول في اتفاقيات اختيارية مثل اتفاقية المشتريات الحكومية واتفاقية البتروكيماويات (التي كان عدد الدول المنظمة لها ١٢ دولة فقط)، وذلك شرط في الموافقة على الانضمام للمنظمة.

٦- توزيع الأدوار بين الدول وعدم مساندة الدول الصديقة للمملكة في مفاوضاتها، وكان حضور هذه الدول لمفاوضات الفريق التفاوضي محدوداً.

ويعد كل هذه الجهود والمفاوضات "العسيرة"، ما نتائج مفاوضات الانضمام؟ وهو ما يتناوله المبحث الثالث.

### المبحث الثالث - نتائج مفاوضات الانضمام:

لقد كانت المفاوضات بين المملكة والمنظمة تتم في إطار المبادئ الأساسية للمنظمة. ولعل من المناسب في البداية أن نلقى نظرة على بعض أهم هذه المبادئ التي تساعد على فهم النتائج المتحققة في مفاوضات المملكة مع المنظمة أو المفاوضات الثنائية، وهي: (عبد الحميد، ٢٠٠٣م)

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهو يعني أنه إذا قامت الدولة العضو بمنح ميزة لأى دولة، فعليها أن تمنح الميزة نفسها لجميع الدول الأعضاء بالمنظمة، ويستثنى من ذلك اتفاقيات مناطق التجارة الحرة التي تتم بين دولة عضو وأكثر من دولة عضو، مثل اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية المسماة Quiz.

النشافية، وتنى الوضوح والإعلان لجميع الأنظمة التجارية للدولة العضو وعدم التمييز في تطبيقاتها بين الدول الأعضاء.

مبدأ المعاملة الوطنية، وذلك بعدم التمييز بين المنتجات المحلية والمماثلة لها من المستوردة. عدم مطالبة الدولة النامية بالمعاملة بالمثل من قبل الدول المتقدمة وإعطائها ميزات أكثر، ولذلك كان هناك معارضة قوية من قبل الدول الصناعية على قبول المملكة بوصفها دولة نامية.

اقتصار الحماية على التعرفة الجمركية فقط، ووفق مبادئ معينة وعدم اللجوء إلى إجراءات أخرى مثل القيود الكمية أو حظر الاستيراد، ماعدا الاستثناءات التي تتمتع بها الدولة بموجب أنظمة المنظمة، مثل حظر استيراد المحرمات وما يتنافى مع الأخلاق والمعادن والتقاليد.

أما عن حق الدولة الأولى بالرعاية، فقد أراح هذا المبدأ المملكة كثيراً في عملية المفاوضات؛ لأنه لا تأتى كل دولة لتفاوض المملكة على حدة، إذ إن ما تحصل عليه الدولة الواحدة هو الذى تأخذه الـ (١٤٨) دولة الأعضاء، إذ إن أكثر الدول النامية تركت الدول القوية كي تفاوض المملكة، والذى تحصل عليه هذه الدول نحصل عليه نحن أيضاً في نهاية المطاف.

أما الشفافية، فإن ما يهم المنظمة بشكل عام تطبيق مبدأ الشفافية والقدرة على الاستقراء، بمعنى أن يكون لدى المملكة أنظمة منشورة ومعروفة وعندما يكتب أي شيء في النظام يكون واضحاً، مثل سبل التقاضي وخطواته، فهذا مما يجب أن يكون علنياً وواضحاً لجميع الدول الأعضاء.

وهنا نوضح أن النتائج التي تمت لتأهيل بيئة العمل السعودية والأنظمة التي صدرت أخيراً، تعد أحد أسباب نجاح الانضمام، وقد تطلب ذلك عمل الكثير من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد السعودي، ولكن خلال السنوات الثلاث الأخيرة عندما بدأت مسيرة هيكلة الاقتصاد السعودي تم إنجاز كثير من الإصلاحات بسرعة جداً لتنفيذ متطلبات الانضمام.

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كان مبنياً على ثلاث وثائق:

أ - الجداول الموحدة للسلع الزراعية والصناعية، وتم إصدار هذه الجداول من خلال اتفاق المملكة مع (٢٨) دولة تمنح التزاماتها في هذه الجداول لكل الدول الأعضاء دون تمييز.

ب - جداول موحدة للخدمات.

ج - تقرير فريق العمل الذي يتضمن الأنظمة واللوائح التنفيذية.

و يتم مناقشة كل من تلك الوثائق مع بيان نتائج المفاوضات فيها.

#### أ- الجداول الموحدة للسلع: وفق الوثيقة النهائية 1DDA/16/UAS/CCA/TW

هناك (٧٥٥٩) سلعة تشكل إجمالي السلع المتداولة بين المملكة والدول في المنظمة، وقد وافقت السعودية على تخفيض الجمارك على جزء بسيط من هذه السلع في الوقت الحالي، وعلى نحو (٨٤٩) سلعة تشكل ما نسبته (١١,٢٥٪) من السلع خلال خمس سنوات، وهناك (٧,٨٨٪) من مجموع السلع لن تتعرض لأي تغييرات، مما يعني أن الانضمام للمنظمة أدى إلى تغييرات محدودة في الجمارك، وكذلك بالنسبة لمعظم السلع المحمية، ومنها السلع الزراعية، ومتوسط السقوف الجمركية المتفق عليها أعلى من المطبق حالياً. (العبيد، ٢٠٠٦م: ١٢٥).

وهي الصناعة سيستمر الإقراض وكذلك إعفاء مدخلات الإنتاج الوطنية، واستمرار تسعيرة الغاز وكذلك منح أرض صناعية. ويعني هذا أن هناك تأثيراً لكنه محدود جداً، وأعتقد أنه توجد نقاط إيجابية أيضاً، مثل موضوع تسعير الغاز، حيث إن ما حصلت عليه المملكة من اتفاق يعتبر شهادة بأن سياسة تسعير الغاز في المملكة سليمة وهذا في حد ذاته مكسب كبير.

وتتضمن التزامات المملكة في مجال السلع الصناعية في تخفيض تدريجي للتعرفة الجمركية على بعض السلع لفترة تمتد إلى خمس سنوات من تاريخ الانضمام للمنظمة، وإزالة الرسوم الجمركية على الحاسبات الإلكترونية ومنتجات تقنية المعلومات في مطلع عام ٢٠٠٨م، وإزالة الرسوم الجمركية على المنتجات التي تغطيها اتفاقية المنظمة بشأن الطيران المدني من وقت الانضمام مباشرة، وكذلك تطبيق اتفاقية المنظمة بشأن تصنيف المنتجات الكيماوية وربطها جمركياً بشكل نهائي مع مطلع عام ٢٠١٠م، بحيث تقوم المملكة بعد الانضمام إلى المنظمة بتطبيق معدلات التعرفة المطبقة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول نظام التعريفات المنسق على المواد الكيماوية، ويشمل جدول التعريفات الجمركية السعودي على معظم البنود المطبقة في المنظمة التي تصل إلى نحو (١١٠٠) منتج كيماوي مشمول في الاتفاقية، وسيجرى تقليص التعريفات على عدد قليل من المنتجات الكيماوية على مرحلتين. وستدخل المعدلات النهائية للتعريفات حيز التنفيذ اعتباراً من أول كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠م. (www.wto.org) (www.wto.org).

كما يلاحظ أن المملكة ستطبق أعلى نسبة رسوم على منتجات التبغ والتمر، لكن نحو (١١ ٪) من المنتجات غير الزراعية المستوردة ستكون خالية من الرسوم، في حين أن أعلى نسبة تعرفه سيظهر أثرها في المنتجات الخشبية والحديدية والفولاذية.

وبحسب اتفاقية انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية يلاحظ مايلي:

- ستلغى المملكة الإجراءات غير التعريفية التي لا يمكن تبريرها، بموجب قوانين المنظمة، وتشمل إزالة المعوقات غير الجمركية تسهيل استيراد منتجات تقنية المعلومات، وتمهيدات بمراجعة رسوم الموانئ لتعكس التكلفة الحقيقية للخدمة، وإزالة رسوم التأشيرات في نهاية كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠٠٧م، وإلغاء الحظر الذي تفرضه المملكة على تصدير جميع أنواع الخردة المعدنية، وعدم فرض ضرائب على تصدير منتجات الخردة.
- تلتزم المملكة بشكل تدريجي بإزالة القيود التجارية، إضافة إلى تقيدها بجميع التعريفات المفروضة ضريبياً على جميع المستوردات.
- أبدت المملكة استجابتها للنظر في قائمة البضائع المستوردة على الأقل مرة واحدة في السنة، كذلك لن تستمر في تقديم مساعدات مالية للصادرات المتعلقة بالمنتجات الزراعية.
- ستدرس المملكة تسعيرة الرسوم المتعلقة بالوثائق التجارية المصدقة وجعلها متوافقة مع قوانين منظمة التجارة العالمية خلال سنتين من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

من حيث السلع المحرمة كان لدى المملكة موقف واضح منها، وكان تساؤل المفاوضين للمنظمة ماذا تعنى محرمة؟ وطلبوا أن يتم المنع من خلال تحديد سقف جمركى يصل إلى ألف فى المائة، لكن المملكة رفضت هذا الأمر بتاتاً، وتم إقناعهم فى النهاية بأنه لا يمكن لأحد أن يبيت فى هذا الأمر؛ لأن هذه السلع محرمة شرعاً، وانتهى الأمر بفرض وجهة نظر المملكة فى هذا الشأن. وتعد المملكة أول دولة نالت عضوية المنظمة ووضعت شرط عدم دخول لحم الخنزير والكحول والمواد المحرمة، وهذا الأمر جاء بفضل وقوف الكثير من الدول إلى صف المملكة فى هذا الشأن.

كذلك هناك نحو (٦٥) سلعة شرعية أو سلع أخرى يمنع دخولها لأسباب فنية مثل الإطارات المعاد تصنيفها.

#### ب- الخدمات، وفق الوثيقة الرسمية 2DDA/16/UAS/CCA/TW

تُعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS "الجاتس" من الاتفاقيات التجارية الأساسية للمنظمة التى يقوم بمهمة الإشراف على تطبيقها مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة. وتتضمن هذه الاتفاقية تحرير وتطوير التجارة فى جميع المجالات الخدمية التى تدخل فى إطار التجارة الدولية، وتلتزم المملكة، بحكم عضويتها المرتقبة فى منظمة التجارة العالمية، بهذه الاتفاقية التى تغطى (١٢) قطاعاً خدمياً. (داس، ٢٠٠٥م).

وتتكون "الجاتس" من مبادئ عامة، والتزامات أفقية تنطبق على جميع قطاعات الخدمات، وأخرى خاصة بكل قطاع على حدة. وتستمد "الجاتس" قوتها من كونها اتفاقية دولية متعددة الأطراف، ملزمة، وشاملة لجميع الخدمات، ولما تتضمنه من التزامات عامة بتحرير التجارة، الشفافية، والانفتاح الاقتصادى على الدول الأعضاء فى المنظمة. داس (٢٠٠٥م).

والخدمات لها وضع مماثل للسلع، ففيها مبدأ أن، الأول النفاذ إلى الأسواق وهذا النفاذ يكون بشفافية واستقرار، والثانى مبدأ المعاملة الوطنية، وهذا يعنى أن تتم مساواة مقدم الخدمات الوطنى بالأجانب، وهناك استثناءات أيضاً، فالالتزامات فى جداول هذه الخدمات تقبل الإبقاء على الوضع الحالى للأنشطة الخدمية طبقاً للقائمة السلبية للاستثمار. ويمكن عرض أهم نتائج المفاوضات فى أهم قطاعات الخدمات (التوزيع والتأمين والاتصالات والبنوك والسياحة) على النحو التالى:

### ١- قطاع التوزيع:

تم فتح بعض الأنشطة للاستثمار الأجنبي، ضمن ضوابط وشروط محددة مثل قطاع التوزيع بالجملة والتجزئة، قطاع التأمين التعاوني. وتم السماح بزيادة نسبة رأس المال الأجنبي في عدد من الأنشطة مثل قطاع التأمين التعاوني من (٤٠٪) إلى (٦٠٪)، وأيضاً قطاع التوزيع بالجملة والتجزئة. وقد وضعت المملكة شروطاً على المستثمر الأجنبي منها السماح بإنشاء منفذ واحد في كل منطقة لتجارة الجملة والتجزئة وتحديد رأس المال المستثمر بـ ٢٠ مليون ريال لكل منفذ، إضافة إلى تطبيق شرط السعودية، إذ يجب أن يكون هنالك (٧٥٪) من العاملين سعوديون من أول يوم يمارس فيه هذا النشاط.

### ٢- قطاع التأمين:

وفقاً لنتائج المفاوضات سيتم السماح لشركات التأمين الأجنبية بفتح وإدارة فروع مباشرة في السعودية، ويسمح بالحضور التجاري لشركات التأمين بتأسيس شركات تأمين ذات رأسمال مشترك بحيث تكون المشاركة الأجنبية مقصورة على (٦٠٪)، وسيتم منح فترة انتقالية تصل إلى ثلاث سنوات لشركة التأمين الأجنبية الموجودة في السعودية من أجل أن تتحول إما إلى شركة تأمين تعاونية سعودية وإما إلى فرع مباشر لشركة التأمين الأجنبية، وخلال الفترة الانتقالية سيتم السماح لشركة التأمين الأجنبية الموجودة في السعودية من الاستمرار في عملياتها الحالية، وكذلك تقديم خدماتها ومنتجاتها الجديدة لملائتها.

### ٣- قطاع الاتصالات:

تتلخص التزامات المملكة في قطاع الاتصالات في السماح للشركات الأجنبية للاتصالات بتقديم خدماتها عبر الحدود، وتبنى تشريعات جديدة حول الوجود التجاري بصورة تدريجية ليمتد السماح برفع سقف الملكية الأجنبية لرأس المال إلى (٧٠٪) في نهاية ٢٠٠٨م، وتشمل هذه الالتزامات كلاً من خدمات الاتصالات الأساسية، والقيمة المضافة إلى خدمات الاتصالات بأى وسيلة من وسائل التكنولوجيا، كما تم الموافقة على تضمين الالتزامات في ورقة إضافية مرجعية صادرة من منظمة التجارة تشجع المنافسة في مجال الاتصالات، وإصدار مجموعة تشريعات لمنع شركة الاتصالات من القيام بأية ممارسات احتكارية، كما التزمت المملكة بتطبيق الورقة بشكل شمولي وبحيث تؤسس الورقة مرجعية قانونية للالتزامات المملكة في قطاع الاتصالات.



#### ٤- قطاع البنوك،

سيتم السماح بالوجود التجاري للبنوك على شكل شركة ذات رأسمال مشترك أو على شكل فرع تابع للبنك العالمي، وبعد انضمام السعودية فإن حصة رأس المال الأجنبية بمشروعها المشترك البنكي سيتم زيادته إلى (٦٠٪)، وبينما يتم تحديد الخدمات المالية فقط عن طريق البنوك التجارية فإن البنوك غير التجارية يمكن أن تقدم خدمات استشارية وإدارة الأصول.

#### ٥- قطاع السياحة والسفر،

يقسم تصنيف الخدمات في "الجاتس" - كما ذكرنا - إلى (١٢) قطاعاً، وهذا التصنيف يعرف بـ W/120 كما تم في هذا الإطار تصنيف خدمات السياحة والسفر المرتبطة بها إلى أربعة قطاعات فرعية هي:

- خدمات الفنادق والمطاعم، شاملة خدمات التوريد بالأطعمة.
- خدمات وكالات السفر ومنظمي الرحلات أو مشغلي الخدمات.
- خدمات الإرشاد السياحي.
- خدمات أخرى.

بمراجعة ما قدمته المملكة حتى شوال ١٤٢٦هـ من التزامات في كل الأنشطة السياحية، سواء المصنفة ضمن القطاع (٩) أو غيره من القطاعات يمكن عرض أهم الالتزامات على النحو التالي:

- لم تقدم المملكة أي التزامات لتحرير بعض القطاعات المرتبطة بالسياحة، وأغلب هذه القطاعات موجود في القائمة السلبية للهيئة العامة للاستثمار. (الجمعة، ٢٠٠٢م)، مثل: خدمة نقل المسافرين جواً وبراً.

- قدمت المملكة التزامات كاملة بعدم تقييد نفاذ الموردين الأجانب إلى أسواق الخدمات السياحية، وكذلك التزامات بمعاملة الموردين الأجانب معاملة وطنية في القطاعات السياحية الرئيسية، وهي: الفنادق والمطاعم (باستثناء البارات والنوادي الليلية ونحوها)، وكلاء السفر، ومشغلو الرحلات السياحية، والمرشدون السياحيين (باستثناء ما يخص الحج والعمرة). وتشمل هذه الالتزامات الأشكال الثلاثة الأولى للتوريد وهي: (التوريد عبر الحدود، الاستهلاك الخارجي، التواجد التجاري). كما قدمت التزامات مماثلة في قطاعات مرتبطة بالسياحة، مثل خدمة نقل المسافرين بجراً، وبالسكك الحديدية، وخدمة تأجير السفن والسيارات، وخدمات الترويج في الحدائق والمتنزهات العامة.

- الاستثناء الرئيسي من هذه الالتزامات هو قطاع وكلاء السفر، وقد قيد النفاذ للسوق المحلية عبر الشكل الثالث للتوريد (الوجود التجاري) - وهو يعني انتقال المورد من بلد المنشأ إلى دولة أخرى، كأن يقوم مثلاً بإنشاء فندق في المملكة، ويرتبط هذا الشكل بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بشرط اختبار الحاجات الاقتصادية الذي يعني تقييد النفاذ للسوق المحلية بمدى الحاجة إلى دخول مورد خدمة جديد إلى السوق، وفق المعايير التالية: الطاقة الاستيعابية، نسبة السكان إلى وكلاء السفر، والانتشار الجغرافي.

- اتخذت المملكة موقفاً متحفظاً فيما يتعلق بوجود الأشخاص الطبيعيين - وهذا الوجود يتمثل في الانتقال المؤقت للعاملين من الدول الأعضاء للعمل في الشركات السياحية ويدخل ضمنهم المديرون والتفزيون والمتخصصون - بهدف توفير فرص أفضل لتوظيف المواطنين في جميع قطاعات الخدمات ومن بينها السياحة؛ حيث لم تلتزم المملكة فيما يتعلق بالشكل الرابع للتوريد والمتعلق بالعمالة (تواجد الأشخاص الطبيعيين) بخلاف ما ورد في جدول الالتزامات الأفقية. وبمراجعة الالتزامات الأفقية الخاصة بالعمالة يتضح أن المملكة التزمت بالسماح بانتقال المديرين والتفزيونيين والإخصائيين للعمل في المملكة وفقاً للشروط التالية:

- أن تكون لديهم خبرة ثلاث سنوات في المجال نفسه.
- ألا تتجاوز نسبتهم (٢٥٪)، بعد أدنى ثلاثة أشخاص لكل مورد خدمة.
- أن تكون مدة الإقامة سنتين قابلة للتجديد.
- ألا يعملوا في الوظائف المقصورة على المواطنين وهي: التوظيف والاستقدام، الاستقبال، الصرافون، مسؤولو الأمن، المعقبون لدى الجهات الحكومية.

#### الاستثناءات في جداول الخدمات:

والاستثناءات التي حصلنا عليها في جداول الخدمات هي تحديد نسبة العمالة الأجنبية بما لا يزيد على (٢٥٪) من إجمالي العاملين، وتطبيق الضريبة على أرباح المستثمر الأجنبي، والزكاة الشرعية على السعودي.

إضافة إلى تطبيق الأنظمة السعودية واللوائح التنفيذية الصادرة عن الجهات الحكومية المختصة على المستثمر الأجنبي والسعودي دون تمييز، وتطبيق اشتراطات الممارسة والترخيص الصادرة عن الهيئات السعودية المنظمة لهذه الخدمات، وتحديد

شروط الإقامة والزيارة والخبرة العالمية ومعايير الشهادة للعمالة الأجنبية، كما تم استثناء نشاط الحج والعمرة والنقل البري من جداول هذه الخدمات؛ لأهمية ذلك أمنياً، كذلك لخصوصية الحج والعمرة.

#### ج- تقرير فريق العمل troper ytraP gnikroW ehT وفق الوثيقة IDDA/16/UAS/CCA/TW

يعد تقرير فريق العمل هو عصب وناثق الانضمام، وهو نتاج المفاوضات التي دامت عقداً من الزمان. ويحوى الكثير من المعلومات والبيانات عن الجوانب المختلفة للاقتصاد السعودي والإجراءات والأنظمة واللوائح والسياسات. وكذلك يتضمن استفسارات الأعضاء وردود المملكة عليها كما يحتوى تقرير فريق العمل على (٢١٦) فقرة منها (٥٨) فقرة التزام و(٥٩) فقرة استثناء، وتتكون هذه الفقرات من بنود تحدد وضع المملكة الحالى فى جميع القطاعات، وفقرات تحتوى على ما تم الاتفاق عليه مع الدول الأعضاء، وما تم الالتزام به وما تم الحصول عليه من الاستثناءات.

#### أولاً - الالتزامات:

تعنى الالتزامات فى هذا التقرير تطبيق اتفاقيات المنظمة متعددة الأطراف تحت مبدأ الالتزام الشامل الموحد، فلا يمكن اختيار اتفاقية دون أخرى، وضرورة توضيح خطوات صدور القرارات وتعديليها وإلغائها طبقاً لمبدأ الشفافية، وإمكانية الاستعراء، وكذلك تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وتوثير حق الدولة الأولى بالرعاية، والالتزام بأحكام حق المتاجرة وأنظمة الاستيراد والتصدير، والالتزام بتطبيق قواعد المنشأ والتدابير الحدودية والتأمين الجمركى، وتطبيق السياسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وإلغاء الحصص الكمية والدعم المحظور للصادرات وتخفيض الدعم الزراعى المحلى، وأخيراً إلغاء الحظر المفروض على تصدير خردة الحديد وإلغاء التمررة الجمركية المفروضة على تصديرها.

#### ثانياً - الاستثناءات:

##### ١- السلع والخدمات:

تصرف الاستثناءات فى تقرير فريق العمل التى حصل عليها الفريق التفاوضى إلى تنفيذ أحكام المنظمة بما لا يتعارض مع القيم والمبادئ والأمن والبيئة والصحة طبقاً للمادة (٢٠) من اتفاقية الجات فى قطاع السلع، والمادة (١٤) من اتفاقية الجات فى قطاع

الخدمات. وتطلى المنظمة الدول هذا الحق، وذلك يعنى أن أى شيء يتعارض مع قيم الدولة أو مبادئها وأمنها وبيئتها وصحتها يمكن استثناءه سواء كانت سلعا أو خدمات. ولكل دولة فى المنظمة ثوابتها المختلفة عن بقية الدول الأخرى. اللقمانى (٢٠٠٠م).

كذلك سُمح للمملكة باستخدام مبدأ النفاذ التدريجى للأسواق فى زيادة نسبة رأس المال الأجنبى المستثمر، مثلاً الاتصالات (٤٩%) عند الانضمام و (٥١%) بعد سنة و (٦٠%) بعد ثلاث سنوات وهكذا، وأيضاً إعطاء المملكة الفرصة للنظر فى جدوى الانضمام لاتفاقيات المشتريات الحكومية، واستثناء المملكة من تطبيق اتفاقية الطائرات المدنية، ما عدا الجزء الخاص بالسلع، بالإضافة إلى تطبيق اللوائح الخاصة بالتدابير الصحية والصحة النباتية وإمكانية تحديد فترات الصلاحية على المنتجات الغذائية سريعة التلف، وتطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة فى المملكة على جميع السلع، والإبقاء على توفير قروض البنوك الصناعية والزراعية التتموية، وتوفير تسعيرة بعض السلع والخدمات طبقاً لمبدأ المعاملة الوطنية، واستثناء الدعم الخاص ببعض الأنشطة الخدمية الممنوحة للمواطنين فقط، إضافة إلى استمرار المملكة فى تسعير الغاز بما يغطى التكاليف وهامش ربح معقول، والإبقاء على إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة من التمرقة الجمركية، ([www.wto.org](http://www.wto.org)).

ومن الجدير بالذكر أن إعطاء الأجانب حق تملك (٦٠%) من البنوك، تمكن وليس فرضاً، ولا يعنى هذا أن الطريق أصبح مسدوداً أمام السعوديين للاستثمار فى البنوك، بل العكس فإنه يحق للسعوديين أن يدخلوا هذا القطاع بنسبة (١٠٠%). أما موضوع الخدمات البنكية فى المملكة فإنها تعد أحد ثلاثة قطاعات حققت تقدماً فى الأداء وفى السعودية (البنوك، المصارف، والبتروكيماويات)، والحقيقة أن هذه القطاعات مفتوحة للاستثمار الأجنبى منذ فترة ليست بالقصيرة، وقد جلبت للمملكة تقنيات وأساليب إدارية جيدة، وإذا أثرت المنافسة فى البنوك واحتاجت إلى إدارات متقدمة أو تخصصات استثمارية فإنها سوف توفر متطلباتها سواء كانوا سعوديين أو غير سعوديين.

كذلك يجد المطلع على تقرير فريق العمل أن وثائق انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية للمملكة منحت الحق فى وضع شروط ومتطلبات معينة فى آلية منح إجازات الاستيراد على بعض المواد، على الرغم من أن قوانين المنظمة المعنية بتسهيل التجارة، تشجع على عدم وضع شروط، ورفع الموجود منها، وأن يكون منح إجازات الاستيراد آلياً. ويتعين على الجهات الحكومية المحددة المعنية بالفسح البت فى طلبات الاستيراد خلال (٣٠) يوماً وإلا اعتبر الطلب نافذاً.

كما منحت وثائق انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية حقوقاً للمملكة في أن تشترط على المصدر الأجنبي تقديم شهادة إلزامية Mandatory Certification تتضمن معايير صنع المنتج، ومواصفاته، ومقاييس الجودة. ولا يعنى انضمام المملكة إلى منظمة التجارة أنه يحرمها من حق الحصول على شهادة الجودة على مواد أخرى، لكنها تكون اختيارية بالنسبة للمصدر طبقاً لما جاءت به اتفاقية منظمة التجارة العالمية "العوائق الفنية على التجارة TBT-Technical Barriers to Trade".

ولم تمنح المنظمة هذا الحق للمملكة إلا بعد أن وجدت أن ما قدمته المملكة من معلومات (الفقرات من ١٩٠ إلى ٢٠٢ من تقرير فريق العمل المعنى بانضمام المملكة) حول القوانين السعودية المعنية بالمعايير الاختيارية، والمعايير الإلزامية (تتضمن ٢٠٣٢٨ فقرة) في اللوائح الفنية السعودية والبرنامج السعودي لشهادات الجودة الدولية، والتوجيهات المعدلة للبرنامج، وخطة العمل السعودية لتنفيذ اتفاقية العوائق الفنية على التجارة، وتوجيهات هيئة المقاييس السعودية (١٨ من تموز (يوليو) ٢٠٠٠م، وتعديلاتها في ١٩ من تموز (يوليو) ٢٠٠٥م) - يتطابق مع قوانين المنظمة. (يمانى، هاشم، جريدة الاقتصادية، ١١/١١/١٤٣٦هـ).

وأكدت المملكة في تقرير فريق العمل أن معاييرها في المقاييس الإلزامية للجودة تستند إلى حماية الصحة العامة، البيئة، الأمن الوطني، القوانين الإسلامية، ومنع الممارسات المخادعة، وأن الأطراف المعنية في الإشراف على تطبيقات هذه القوانين والأنظمة تضم ممثلين عن اللجان الفنية في التجارة بينهم فنيون حكوميون متخصصون، وأكاديميون، وممثلون عن قطاعي الصناعة والتجارة.

واشترطت السعودية صدور شهادة الجودة والمواصفات "من قبل هيئة مخولة من مؤسسة رسمية في بلد المنشأ"، وأن تتضمن الشهادة "المعلومات المتعلقة بالمادة المستوردة كلها" وأن تؤكد مطابقتها المعايير الدولية للجودة التي حددتها الأنظمة الفنية في منظمة التجارة، وأن يشار بوضوح لاسم وعنوان الجهة التي أصدرت الشهادة، وأن تؤكد الشهادة أن المنتج خضع للفحص المخبري المنتظم، تحت إشراف مؤسسة متخصصة في بلد المنشأ تكون مسؤولة كلياً عن محتويات الشهادة، وأن تتحمل الشركة المنتجة المسؤولية الكاملة عن جميع الأضرار التي تحصل نتيجة لاستخدام هذه المنتجات.

وأنه يمكن للسلطات السعودية أن تأخذ عينات عشوائية من الشحنات المستوردة لدى وصولها إلى موانئ المملكة للتأكد من صدقية الشهادة، ولن تكون مثل هذه الشهادات

مطلوبة حالما تؤكد المملكة، أكثر من مرة، قدرة البلد على تقديم شهادات جودة صادقة وحقيقية. وأكدت المملكة أنها لا تضع حدوداً جغرافية أو وطنية على تقويم شهادة الجودة أو المطالبة بها، وأن مطالبتها بهذه الشهادات لا تقوم على أسس تمييزية بين دولة وأخرى أو جهة وأخرى، أو تمييز على أصل المنتج.

وتسرى شهادة الجودة على جميع المنتجات والبضائع المصدرة إلى المملكة العربية السعودية بينها المنتجات المحلية، باستثناء الخاضع منها لأنظمة المملكة حول صحة سلامة الحيوان والنبات. ولن تكون الشهادات مطلوبة عندما يتم تقديم وثائق تؤكد مطابقة المنتجات مع متطلبات الدين الإسلامي، ولن تفرض المملكة رسوماً على هذه الشهادات.

كما أوضحت المملكة أنها ستتولى بمختبرات القطاع الخاص، بوصف ذلك آلية بديلة عن المختبرات الحكومية، تقديم شهادات مطابقة الجودة على المواد المستوردة بما يتلاءم مع المعايير الموضوعية في المملكة، وذلك بعد أن يتم منح هذه المختبرات شهادة كفاية لإجراء الفحوصات. وتشمل قائمة المنتجات التي يكون فيها المورد الأجنبي ملزماً بتقديم شهادة الزامية Mandatory Certification تتضمن معايير صنع المنتج، ومواصفاته، ومقاييس الجودة (طبقاً لما جاء في الملحق H من وثائق الانضمام).

## ٢- الثوابت الدينية:

ومن الاستثناءات المهمة والجديرة بالذكر، أن اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي وقعتها المملكة لا يترتب عليها أى تنازل عن ثوابتها الدينية في مختلف القضايا والنزاعات التجارية. فالنظام العام في المملكة هو الشريعة الإسلامية، وطبقاً لما تضمنه نظام الحكم فإن الشريعة هي التي يجب تطبيقها في جميع الأحوال. وقد وضح ذلك في نص الفقرة (٦٧) فريق العمل الذي أقرته المنظمة، وهي تشير إلى أنه في حال تعارض الاتفاقيات الدولية مع الأنظمة في المملكة "يتم اتخاذ الإجراء اللازم لمعالجة ذلك، ومثال ذلك تحريم بيع واستيراد الخمر في المملكة، والأجهزة التي تستخدم أو يمكن أن تستخدم لتصنيع الخمر". كما تضمن التقرير أن المادة (٤/٢) من الجزء الثاني من المواصفات والمقاييس السعودية لا تتضمن مواصفات قياسية تعوق انسياب التجارة الدولية إلى المملكة، باستثناء ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتأكيداً لهذا المبدأ اشترطت كون اللحوم المستوردة حلالاً، وأن تكتب عبارة "خال من الكحول" على المشروبات.

كما أضحى التقرير نفسه عن أن النفاذ إلى أسواق قطاع التأمين في المملكة لا بد أن يكون على أساس خدمات التأمين التعاوني، وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، فيما يتفق مع الشريعة الإسلامية ولا يتعارض مع أحكامها.

إلى جانب ذلك تضمنت أنظمة حقوق الملكية الفكرية التي تم إعدادها لمتطلبات الانضمام إلى المنظمة نصوصاً صريحة بعدم التزام المملكة بحماية ما يتعارض من تلك الحقوق مع أحكام الشريعة. فتصت المادة (٤) من نظام براءات الاختراع على: "عدم منح الحماية إذا كان الاستغلال التجاري مخالفاً للشريعة الإسلامية"، وكذلك ورد في نظام العلامات التجارية في مادته الثانية.

وتأكيداً لذلك استتبت المملكة في أنظمتها ما يتعلق بالمادة (٢٢) من اتفاقية تريبس التي تعنى بالحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية المتعلقة بالخمور والمشروبات الكحولية وتمت موافقة دول المنظمة جميعاً على ذلك.

### ٣- حماية حقوق الملكية الفكرية:

في مجال حماية الحقوق الفكرية (على الحدود) لصالح أصحاب العلامات التجارية، وفي حين أسند إلى وزارة الإعلام حماية حقوق المؤلف، وللوفاء بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ صدرت لائحة الإجراءات الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالعلامات التجارية وحقوق المؤلف التي شارك في إعدادها، إضافة إلى مصلحة الجمارك، كل من: وزارة التجارة والصناعة، وزارة الثقافة والإعلام، وديوان المظالم. تضمنت هذه اللائحة أحكاماً تفصيلية خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية على الحدود مثل الإجراءات التي يقوم بها أصحاب الحقوق لمنع دخول السلع التي تنتهك حقوقهم عند الحدود الجمركية كالجهة التي يتقدمون إليها لإصدار أوامر الحجز التحفظي، وهو ديوان المظالم، فيما يتعلق بحقوق أصحاب العلامات التجارية ووزارة الثقافة والإعلام فيما يتعلق بحقوق المؤلف.

تحقق هذه اللائحة، وكذلك الأنظمة الأخرى التي صدرت المتعلقة بحماية الحقوق الفكرية، حماية أفضل لأصحاب الحقوق، إضافة إلى تطبيق مبدأ الشفافية، وقد تم نشر تلك اللائحة في الجريدة الرسمية ووضعت على موقع مصلحة الجمارك في الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية ([www.customs.gov.sa](http://www.customs.gov.sa)).

يشجع صدور تلك اللائحة والأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الاستثمارات، ومن ذلك الاستثمارات الأجنبية، ونقل التقنية من خلال حماية هذه الحقوق لأصحابها،

ومن شأن ذلك أيضاً إيجاد فرص عمل بتحسين البيئة الاستثمارية. (الجهني، جابر، الاقتصادية ١٢/١٠/١٤٢٦هـ).

إن توفير حماية حقوق الملكية الفكرية هو أحد العوامل المساعدة على تحسين مناخ الاستثمار في المملكة، حيث تطمئن الشركات على وجود حماية للحقوق الفكرية التي تتضمنها منتجاتهم وخدماتهم؛ لذلك فإن لحماية الحقوق أثرها في تنظيم الأنشطة التجارية والصناعية في المملكة وتشجيع الإبداع والابتكار لمواطني المملكة.

### المبحث الرابع: الفرص والتحديات:

حتى انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية باهتمام كبير على المستويين المحلي والإقليمي، وصاحب هذا الاهتمام مزيد من الجدل بين المؤيدين بما يروونه من إيجابيات والمعارضون بما يروونه من تحديات.

#### المؤيدون والإيجابيات:

يرى المؤيدون أن انضمام المملكة يأتي بالإيجاب في مجال الصناعة والاستثمار والزراعة، والخدمات والاستيراد والتصدير وممارسة حقها في حماية صناعتها من الممارسات التجارية الدولية غير العادلة، كالإغراق والدعم أو حتى زيادة غير مبررة في الواردات.

#### الصناعة الوطنية والاستثمار:

يرى المؤيدون أن الصناعة الوطنية من أكثر القطاعات التي ستستفيد من هذا الانضمام؛ لأنها في الأصل لم تكن صناعة محمية، لذا فإن الصناعة السعودية لن تؤثر فيها المواجهة مع العالم، إذ تشكل الصادرات نحو (٦٠) مليار ريال، وقد نمت هذه الصناعة بشكل كبير في ظل المنافسة، لكن الذي سيخسر من لا يستطيع مواجهة المنافسة؛ لأنه بعد دخول الشركات الأجنبية ستكون هناك منافسة أقوى. وقد التزمت السعودية بتخفيض التعرفة الجمركية على جميع السلع الصناعية المستوردة عند انضمامها وينسب متفاوتة، وهذا سيسهل دخول المستثمر الأجنبي لإضافة مشاريع جديدة في البلاد تعود بالنفع في نهاية المطاف على الاقتصاد السعودي. كما أن نظام حماية حقوق الملكية الفكرية سيعطي للمستثمر الأجنبي الثقة المطلوبة لحماية حقوقه في السوق السعودية، وبهمه جداً أن تكون ملكيته الفكرية محمية. كذا سيجد المستثمر



بيئة عمل أصليح. أما عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك مؤسسات تعاني الآن مشكلة المنافسة، وهذه المؤسسات ستتضاعف معاناتها مع الانضمام، وهنا يأتي دور الفرفة التجارية في حثها على الاندماج وعمل كتلات اقتصادية وإيجاد مخرج لها.

### الزراعة:

نتيجة لوعي المملكة بأهمية القطاع الزراعي؛ استطاعت خلال مفاوضاتها المضنية التي خاضتها أن تحافظ على مكتسبات هذا القطاع والمحافظة على السلع الحساسة التي لها ثقل كبير في القطاع الزراعي السعودي، كذلك استطاعت الحصول على فترة سماح للتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية على بعض السلع الزراعية لفترة تمتد إلى خمس سنوات، كما استطاعت الحفاظ على مكتسبات القطاع من الدعم الحكومي للقطاع الزراعي بما يتوافق مع بنود اتفاقية الزراعة في إطار المنظمة والتي تتيح للدول دعم القطاع الزراعي في حدود معينة، وأشير هنا إلى أن التزامات السعودية بالنسبة للقطاع الزراعي ستعكس على هذا القطاع في الفترة القريبة المقبلة، غير أن بعض التأثيرات ستمتد لعشر سنوات مقبلة؛ مما يعني أن بعض المنتجات الزراعية ستتأثر أكثر من غيرها، فالمنتجات الزراعية التي تعتمد على الحماية بشكل كبير ستتأثر أكثر من غيرها مما يتطلب وضع خطط إستراتيجية للمرحلة المقبلة للتعامل مع مرحلة انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، أما فيما يخص بالتسهيلات والتغيرات التي ستطرأ على أنظمة المواصفات التي تعالج موضوع الواردات من المنتجات الزراعية واللحوم وغيرها، نجد من المناسب رفع المقاييس السعودية لحماية المستهلك من دخول السلع الأجنبية الرديئة إلى السوق، ورغم أن رفع المواصفات للمنتجات الزراعية سيزيد الأعباء على الصناعات الغذائية والزراعية الوطنية، إلا أننا نرى أن هذا سيكون مفيداً للمستهلك والمصنع السعودي على المدى الطويل. العبيد (٢٠٠٦م: ١٣١-١٣٨).

### قطاعا البنوك والتأمين:

يعد القطاع المالي السعودي قطاعاً حيوياً ونشطاً استفاد من انفتاحه على المستوى الدولي من خلال مشاركة البنوك الأجنبية الكبرى في ملكية وإدارة عدد من البنوك السعودية. ولذلك فإن تأثر القطاع المصرفي سوف يكون محدوداً بسبب انفتاح ذلك القطاع السابق للانضمام. ومع حرص الدولة على استمرار نمو وتطور القطاع المصرفي وتقديم الخدمات المتجددة والمبتكرة لعملاء القطاع المصرفي من المستثمرين المحليين والأجانب. أعطت المملكة عدداً من الرخص لبنوك دولية مرموقة لفتح فروع

لها في المملكة دعماً لذلك التوجه. كما تم تحويل عدد من مؤسسات الصرافة المحلية إلى بنك مرموق (بنك البلاد) ذي حجم يواكب متطلبات سوق كبيرة ومنافسة مثل السوق السعودية. ومما لاشك فيه أنه سوف يكون هناك رخص جديدة تمنح من قبل هيئة السوق ومؤسسة النقد لشركات وبنوك استثمارية توفر خدمات مالية متنوعة. ولكن كل ذلك سوف يتم في إطار المتطلبات الإشرافية السعودية التي تطبقها الجهات الرقابية السعودية على مختلف المؤسسات بصرف النظر عن ملكيتها.

ومع كبر حجم سوق البنوك، من المتوقع عدم تأثر البنوك السعودية كثيراً حتى مع دخول بنوك أجنبية منافسة لها، ويرى الباحث أن البنوك السعودية ستأثر في جانب إقراض الشركات، وهو الجانب الذي سيحدث فيه منافسة كبيرة بين البنوك، ويرجع التأثير النسبي للبنوك إلى تنوع العمليات التي تقوم بها كخدمات التجزئة والتمويل والإقراض وغيرها من الخدمات البنكية المتنوعة. وعند قراءتنا للالتزامات في قطاعي البنوك والتأمين نجد أن السعودية قد حررت السوق بشكل كبير وفق ما هو معلن في الاتفاقية.

أما التأمين فيعتبر سوقاً حديثاً على السوق السعودية، فعملية الانضمام ستعمل على تنظيم شركات التأمين وتخلق صناعة جديدة ضمن سوق كبيرة تقدر بالمليارات، إضافة إلى أنه سيوفر فرصاً وظيفية مع وجود شركات جديدة، كذلك من المتوقع مع هذا الانضمام أن تنتهي مشكلة التأمين التي كنا نسمع بها في السابق، هذا يرجع إلى العدد الكبير من الشركات التي ستدخل هذا السوق، إلى جانب وجود تشريعات ستظم خدمات شركات التأمين وترتقي بها وهي النهاية البقاء للأصلح منها.

وبالإضافة إلى السماح للبنوك وشركات التأمين بتأسيس فروع داخل السعودية، نجد أن هذه البنوك وشركات التأمين تستطيع تقديم خدماتها عبر الحدود ودون الحاجة إلى تأسيس فروع داخل السعودية؛ الأمر الذي يضع البنوك وشركات التأمين السعودية أمام تحديات كبيرة.

#### الإغراق والتحكيم:

فيما يتعلق بالإغراق، ستوجد قنوات رسمية تستطيع أن تلجأ إليها المملكة كجهات قضائية لتحجم أسواقها من أي ممارسات تجارية غير عادلة، ف لدى المنظمة أنظمة وقوانين يخضع لها جميع أعضائها، إضافة إلى أن لديها لجاناً للتحكيم، فهذا الأمر يعطي الحق لأي عضو بعد إثباته تضرره من خلال قنوات المنظمة القضائية، أن يضع رسوماً تصل إلى (١٠٠٪) على الواردات التي تسبب له بالضرر.

### تسهيل الاستيراد والتصدير:

تشمل إزالة العوائق غير الجمركية تسهيل استيراد منتجات تقنية المعلومات، وتعهّدات بمراجعة رسوم الموائى لتعكس الكلفة الحقيقية للخدمة، وإزالة رسوم التأشيرات فى نهاية كانون الثانى (ديسمبر) من عام ٢٠٠٧م. سيسهم هذا الإجراء فى انتعاش حركة الموائى، ويعمل على زيادة التجارة الخارجية السعودية استيراداً وتصديراً، ويتوقع أن يستفيد قطاع التصدير استفادة أكبر؛ نتيجة انخفاض تكاليف الشحن على الصادرات السعودية، وهذا سيساعد الصادرات السعودية على المنافسة فى الأسواق الخارجية. وتشير الكثير من التوقعات إلى انتعاش سوق الخردة المعدنية فى المستقبل القريب، على اعتبار أن إلغاء حظرها من أهم متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي تحظر على الدول استخدام القيسود الكمية لتحديد الصادرات أو الواردات.

من أهم مزايا انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، التحسن المتوقع فى مستوى رفاهية المستهلك؛ حيث سيؤدى فتح سوق الخدمات السياحية للمنشآت الأجنبية إلى توافر الخدمات كما وكيفا بسبب المنافسة الدولية، كما سيتم نقل التقنية وتطويرها مع دخول المنشآت الأجنبية المتطورة، ما يؤدى إلى زيادة كفاءة وتنافسية قطاع الخدمات السياحية المحلية؛ وهذا بدوره سيعود بالإيجاب على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### الجانب العقارى:

إن تأثير انضمام المملكة للمنظمة العالمية فى الجانب العقارى تأثير إيجابى؛ إذ إن من شأن ذلك تحفيز العاملين فى هذا المجال على الإبداع والرفع من مستوى هذا القطاع الحيوى بوجه عام، وهو قطاع مؤثر فى اقتصاديات أخرى مثل قطاع الاستثمارات وقطاع مواد البناء وقطاع المقاولات والقطاع الهندسى وقطاع المفروشات وكذلك القطاع الصناعى، ولأهمية هذا القطاع عالمياً ومحلياً ولتأثيره الكبير فى الاقتصاد الوطنى فإن من المهم إعادة النظر فى تنظيمه ورفع كفاءته بشكل عام، وهناك عدة نقاط ومحاور مهمة يجب الاهتمام بها لتحقيق ذلك، منها:

أولاً - تهيئة القطاع الخاص والتعريف بالشروط والأنظمة المعمول بها فى المنظمة والتي تخص القطاع العقارى، وهذا الأمر يجب أن تعنى به الغرفة التجارية الصناعية عن طريق عقد الندوات والمحاضرات التعريفية.

ثانياً - تحقيق مطابقة العقارين بإنشاء هيئة عليا للعقار تمنى بجميع جوانب العقار التشريعية والتنظيمية والرقابية والتنفيذية؛ لتوحيد المرجعية لهذا القطاع وتسهيل الإجراءات الخاصة به بشكل عام، ويمكن فى هذا الجانب ضم الإدارات المعنية بالعقار فى الوزارات المعنية فى هذه الهيئة حيث يمكن ضم وكالة الأراضى والممتلكات وإدارة السجل العقارى فى وزارة الشؤون البلدية والقروية، وكذلك كتابة العدل فى وزارة العدل وغيرها من الإدارات المعنية بالعقار. ومن المهم تفعيل السجل العقارى والتسجيل العيني للعقار وتبنى أسلوب تقنى حديث فى هذا الجانب.

ثالثاً - سرعة إصدار وتحديث بعض الأنظمة المهمة، مثل: نظام الرهن العقارى المرتبط بالتمويل العقارى، والذي يعتبر عصب القطاع العقارى. وكذلك تطبيق نظام السجل العقارى والتسجيل العيني للعقار لأهميتهما فى حفظ الحقوق وإلغاء التدخلات وضبط الملكيات والتي من شأنها رفع الثقة لدى المستثمر فى القطاع. كذلك من المهم وضع آلية واضحة وعملية لحفظ كامل حقوق المستثمر والاستفيد على حد سواء، ولا يقل أهمية عن هذه الأنظمة تحديث وتسهيل الأنظمة الخاصة بالبناء وإصدار التصاريح للمباني بأنواعها.

رابعاً - التخطيط السليم لإنشاء كيانات عقارية كبيرة قادرة على المنافسة العالمية فى هذا المجال. ومن المفيد لهذه الكيانات الاندماج والمشاركة مع شركات عالمية متخصصة للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم فى هذا القطاع، وهو يُعدُّ جذاباً جداً للشركات الأجنبية من ناحية جدواه الاستثمارية.

### المعارضون والتحديات؛

يرى المعارضون أن أهم تكاليف الانضمام تتركز فى إعطاء الشركاء التجاريين فرصة أكبر للنفوذ إلى السوق السعودية، تحت شروط أكثر تيسيراً مما مضى فى مجال الصادرات السلعية وبعض القطاعات الخدمية، مثل التأمين والتوزيع ونحوها من القطاعات الخدمية؛ ولذا يتوقع المعارضون تأثر بعض الجوانب الاقتصادية سلبياً كالقطاعات الغذائية، فإما تجارة التجزئة فمن الأهمية الاطلاع الكامل على البرتوكولات الموقعة التى تختص بتجارة التجزئة، والعمل على بحثها بشكل جيد من قبل تجار التجزئة وتطبيقها على الوضع القائم لدى المملكة، إلى جانب دراسة مدى تأثيرها فى سوق تجارة التجزئة.

كما أن هناك تحدياً كبيراً سيواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، لاسيما عند كثرة الاستثمارات الأجنبية في البلاد، لذا فإن التحدي الأكبر سيواجه صغار المنتجين عندما تزداد منتجاتهم من أماكن عرضها لتحل محلها منتجات الشركات الأقوى بعدما تفتتح أمامها الحدود، ويجدون أنفسهم في صراع لمحاولة تصريفها ولو بأقل من تكلفة إنتاجها!! ولذلك فإن على هؤلاء المنتجين التركيز بشكل أكبر على المنتجات النهائية أو المنحدرة من الصناعات الأساسية التي ستكون هي مستقبل الصناعة السعودية في ظل هذا الانضمام ومراجعة حساباتهم وإعادة تنظيم كياناتهم، ومحاولة الاندماج مع غيرهم في سبيل إيجاد كيانات أقوى تستطيع المنافسة والبقاء، وفضلاً عن ذلك ينبغي عليهم الاهتمام بإعادة تشكيل الهياكل التنظيمية لمنشآتهم، وإزالة ما بها من ترهلات، وتطوير مهارات كوادرهم البشرية بالتدريب والتأهيل النفسى لمواجهة التغيرات التي قد لا تكون متوقعة. وقبل ذلك، من المهم مراجعة تكاليف الإنتاج والمصروفات الإدارية بهدف ترشيدها، والحد من الهدر فيها؛ لما لذلك من تأثير مباشر في الأرباح، كذلك فإن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى وجود منافسة مع الشركات الأجنبية: الأمر الذي سيوجد تحديات كبيرة أمام الصناعات السعودية؛ مما يتطلب من القطاع الخاص دراسة التزامات المملكة تجاه المنظمة بدقة، والاطلاع على اتفاقيات المنظمة لمعرفة الحقوق والواجبات تجاه هذه الاتفاقيات لتعظيم الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، ويرى الباحث أنه يجب على الغرف التجارية العمل بجد من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتوضيح الاتفاقية والشروط التي تتضمنها عملية الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، والتوعية لجميع القطاعات التجارية والصناعية المختلفة.

إن تزايد نفوذ موردى الخدمات الأجانب في سوق الخدمات السياحية المحلية؛ نظراً لامتلاكهم كفاءة أعلى في توريد الخدمات السياحية مقارنة بالموردين المحليين في هذه المرحلة - قد يؤدي في بعض الحالات إلى سيطرة أجنبية على بعض القطاعات السياحية والمرتبطة بها. ولكن بسبب انفتاح سوق الخدمات السياحية الوطنية لكثير من المنشآت الأجنبية في الوقت الحالي، فإن الآثار السلبية للانضمام قد تكون أقل من المتوقع، في حين أن فتح الأسواق الأجنبية للمنشآت السياحية الوطنية قد لا يفيد كثيراً منشآت الخدمات المحلية بسبب المنافسة الأجنبية القوية في الأسواق الخارجية وبسبب عدم توافر الخبرات والإمكانات اللازمة للمنافسة عالمياً.

## الخلاصة:

مع انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أصبح توضيح ظروف التفاوض والنتائج والتحديات والفرص المترتبة جراء الانضمام ضرورة ملحة لتتوير المواطن مستهلكاً أو مستثمراً، وكذلك للقطاع الخاص بشكل عام. إن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية ليس فقط إنجازاً كبيراً للمملكة، ولكن قبل ذلك هو شهادة اعتراف عالمية بسلامة وملاءمة أساسيات الاقتصاد والأنظمة التجارية. وقد أوضح المقال أسباب استغراق المملكة عشر سنوات في المفاوضات، ونتائج تلك المفاوضات في المجالات الصناعية والخدمية والزراعية، والسلع المستثناة ووجهة نظر المؤيدين (الإيجابيات والفرص) والمعارضين (التحديات) من جراء الانضمام.

تلخص نتائج المفاوضات في وثيقة تسمى تقرير فريق العمل الذي تطرق إلى موضوعات متعددة تتعلق بالسياسات الاقتصادية والتجارية والنفاذ إلى الأسواق والشفافية. كما تضمن تقرير فريق العمل حصر المؤسسات المالية المتخصصة وتوضيح أهدافها التنموية. أما عن الأنظمة فيجب ألا تتعارض مع المبادئ الأساسية للشرعية. وقد حصلت المملكة على استثناءات عدد من السلع لكي تخضع لنظام التسعير بفرض ضمان استقرارها وأهميتها في سد احتياجات أفراد المجتمع. استطاعت المملكة أن تحصل على استثناء للسلع الممنوع استيرادها وعددها (٨٢) سلعة وأهمها مشتقات الخنزير والكحول والإطارات المستخدمة وفي مجال الالتزامات نتائج مفاوضات المملكة بشأن السلع سوف ينتج عنها في الأخير بعد خمس سنوات تخفيض التعرفة الجمركية لنسبة أقل من التعرفة المطبقة لعدد (٨٤٩) سلعة تشكل (٨، ١١٪)، وتظل نسبة (٢، ٨٨٪) من السلع عند مستويات التعرفة الجمركية المطبقة.

أما قطاع الخدمات، فتم حجب الأنشطة التي تتعارض مع القيم والمبادئ والأمن والصحة والبيئة إضافة لحجب الأنشطة ذات العلاقة بالحج والعمرة. كما تم تحديد نسبة العمالة الأجنبية بما لا يزيد على (٢٥٪) من إجمالي العاملين. وجميع الأنشطة يطبق بشأنها الأنظمة واللوائح السعودية. كما تم فتح قطاع التوزيع ولكن بشروط هي تحديد منافذ التوزيع بالجملة والتجزئة بما لا يزيد على مركز واحد في كل منطقة ولا يقل استثمار رأس المال الأجنبي عن (٢٠) مليون ريال في كل مركز والالتزام بتدريب (١٥) من المواطنين السعوديين سنوياً. وأن يمارس التأمين حسب نظام التأمين التعاوني فقط وحسب النظام في المملكة.

وأهم القطاعات التي تم فتحها هي: القانونية - ولكن المرافعة تكون من خلال محامين سعوديين في المحاكم - والحاسبة، والكمبيوتر، والبحوث، الاستشارات الإدارية، والصيانة، والشحن، والمستشفيات، والفنادق، مكاتب السفر والسياحة، والنقل البحري، وقد قيدت معظم هذه الأنشطة بنسبة مشاركة أجنبية لا تتعدى (٧٥٪). والبنوك بنسبة (٦٠٪) والاتصالات بنسبة (٥١٪) ترتفع بعد سنوات إلى (٧٠٪).

وقد أوضح المقال وجهة نظر المؤيدين (الإيجابيات والفرص) والمعارضين (التحديات) من جراء الانضمام. أما عن الفرص والإيجابيات التي يوفرها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فتتمثل في استقرار نفاذ المنتجات السعودية من سلع وخدمات إلى الأسواق العالمية، وتمثل خطوة مهمة في زيادة التبادل التجاري وتحسين البيئة الاستثمارية، وتتيح فرصة الانضمام تمتع المملكة بثمار نتائج الجولات السابقة من المفاوضات التجارية العالمية التي لم تشارك فيها، وتمكنها من عدم تعرض صادراتها للتمييز، واكتسابها حقوق الدفاع عن مصالحها في إطار فض المنازعات متعددة الأطراف. كما أن من شأن عضويتها في المنظمة أن تدعم جهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي الضروريين لتتبع قاعدتها الإنتاجية، وسوف تتمتع المملكة بكافة مزايا الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية المتاحة للدول الأعضاء الآن في المنظمة (١٥٠ دولة) وفتح أسواقها للصادرات السعودية. كما أن الانضمام يمثل خطوة إستراتيجية للاندماج في الاقتصاد العالمي والمشاركة في المفاوضات التجارية الشاملة وصياغة الاتفاقيات الجديدة والدفاع عن مصالحها الحيوية والاستفادة من الامتيازات والحقوق التي تتيحها المنظمة لأعضائها.

أما التحديات فهي كثيرة. تقع معظم التحديات - في رأى الباحث - على عاتق الأجهزة التنفيذية، تتمثل في أهمية عنصر الشفافية والوضوح في تنفيذ الأنظمة والإجراءات وتحديد إنجازها في فترة محددة وصعوبة التعطيل؛ لأن مجال المقاضاة مفتوح. والتحدى الآخر هو زيادة حدة المنافسة على المنتج المحلي من سلع وخدمات تدفع مسائل جديدة للبحث مثل جدوى الاندماجات أو إعادة أولويات المنشآت، إذ تبرز أهمية عنصر الإنتاجية واستخدام التقنية لزيادة القدرة التنافسية والمحافظة على حصصها في الأسواق، وهذا يعتبر في البداية تحدياً ولكن النجاح في التعامل معها يمكن أن يحول هذا التحدي إلى ميزة في المستقبل. بالإضافة إلى أن فتح قطاع التوزيع يتطلب العمل على تحسين خدمات التوزيع للاستمرار على المحافظة على حصة السوق والبديل هو الخروج من السوق. وهذا التحدي ينسحب على قطاعات الاتصالات والبنوك والتأمين ومعظم قطاعات الخدمات.

وعلى المملكة العمل على تنفيذ الأنظمة واللوائح التنفيذية ذات العلاقة باتفاقية المنظمة الأساسية والتي استكملت المملكة إقرارها، وهى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، وأنظمة العلامات والأدلة، والبيانات والأسماء التجارية، ونظام حقوق المؤلف وبراءة الاختراع، والمنافسة غير المشروعة، وتراخيص الاستيراد، والتدابير الصحية، والعوائق الفنية أمام التجارة، والتأمين الجمركى. وهذا التحدى يصبح مشكلة فى حالة تراخى جهود التنفيذ. ولكن يتحول إلى ميزة إذا تم التنفيذ بحزم؛ فإنه مع تطبيق هذه الأنظمة سوف تصبح البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية والإجراءات أكثر شفافية والحقوق تتمتع بالحماية المطلوبة، مما يشجع على زيادة الاستثمار وجعل المملكة موطناً ملائماً لتنمية الأفكار والإبداعات والاختراعات العلمية والتجارية.

كما أن قضايا جودة التدريب ومخرجات التعليم هى مسائل أكثر إلحاحاً من فترة ما قبل الانضمام والتعامل معها بجدية. ويقع على الغرف التجارية مسؤولية توعية أصحاب المنشآت ومتابعة سير شفافية الإجراءات والأنظمة التى تخصه. والتعامل مع قضايا قد تبدو جديدة وهى الإنتاجية والتدريب وإيجاد مراكز جديدة تعنى بتعزيز المنافسة والاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية وتميز الكفاءة الإنتاجية وتنمية الصادرات. وتوفير مزيد من المعلومات عن الأسواق الخارجية.



## المراجع

### المراجع العربية:

- ١- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠م.
- ٢- الجمعة خالد، (٢٠٠٢م)، التعليق على نظام الاستثمار الأجنبي الجديد في المملكة العربية السعودية، التعاون، العدد الخامس والخامسون، ربيع الآخر.
- ٣- الجهني خليل بن جابر، جريدة الاقتصادية، ١٢/١٠/١٤٢٦هـ، السعودية.
- ٤- داس، بهاجيراث لال، (٢٠٠٥م)، "اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: "المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة"، تعريب، عبد السلام، رضا، عبد الخالق، سيد أحمد دار المريخ للنشر، ٢٠٠٥م.
- ٥- رمزي زكي، "العولة المالية، الاقتصاد السياسي للراسمال المالى الدولى. دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- ٦- عبد المنعم محمد الطيب الاقتصاديات العربية والعولة والبدائل المطروحة، ورقة عمل مقدمة فى المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا، ١٩٩٩م.
- ٧- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٣م)، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: (من أورو جواى لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٨- العبيد، عبد الله (١٤٢٧هـ) القطاع الزراعى فى ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. وزارة الزراعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٩- قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) ١٤١٦/٧/٥هـ.
- ١٠- اللقماني، سمير (٢٠٠٠م). منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار الحامد.
- ١١- مؤسسة النقد العربى السعودى، التقرير السنوى، ١٤٢٦هـ.
- ١٢- يمانى، هاشم، جريدة الاقتصادية، ١١/١١/١٤٢٦هـ.

### المراجع الأجنبية:

- 1- World Trade Organization, (2003) (WTO) 10 benefits of WTO trading system, Geneva.
- 2- HYPERLINK "http://www.customs.gov.sa" www.customs.gov.sa.
- 3- HYPERLINK "http://www.imf.org" www.imf.org.
- 4- HYPERLINK "http://www.worldbank.org" www.worldbank.org.
- 5- HYPERLINK "http://www.wto.org" www.wto.org.
- 6- World Trade Organization, (2006), (WTO) Understanding WTO ,October 2006.



**واقع القطاع الزراعى السعودى فى ظل انضمام المملكة  
لمنظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات  
والتحديات والفرص**

---

**الدكتور عبد الله بن عبد الله العبيد  
وكيل وزارة الزراعة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية  
وعضو فريق التفاوض السعودى**

---



## واقع القطاع الزراعي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص

د. عبدالله بن عبدالله العبيد ♦

### ملخص:

تعتبر منظمة التجارة العالمية (WTO) The World Trade Organization من أكبر المنظمات المؤثرة في الساحة الدولية. وقد خاضت المملكة مفاوضات شاقة حتى تمكنت من إنهاء جميع المفاوضات وتحقيق متطلبات الانضمام. ولقد كانت الزراعة أحد المحاور المهمة في جميع مراحل المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويهدف هذا البحث إلى تقييم النتائج النهائية للمفاوضات الزراعية متضمناً تلك الالتزامات والاستثناءات. ولتحقيق هدف البحث تم إعطاء خلفية مبسطة ومختصرة عن واقع الزراعة خلال فترة اتفاقية «الجات» في ظل منظمة التجارة العالمية. هذا بالإضافة إلى وضع القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي والوضع النهائي للمفاوضات والاستثناءات والالتزامات في هذا القطاع. وفي الختام تم التطرق إلى مستقبل القطاع الزراعي في المملكة من حيث التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة له في ظل الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية ومتطلبات القطاع الزراعي في المرحلة القادمة، ودور كل من القطاع الخاص والقطاع العام في ظل هذا الانضمام.

تعد منظمة التجارة العالمية (WTO) The World Trade Organization من أكبر المنظمات المؤثرة في الساحة الدولية. كيف لا وقد أصبحت بأعضائها (١٥٠) دولة تسيطر على نحو (٩٠٪) من حجم التجارة الدولية، كما أنها تشمل بأحكامها والتزاماتها جميع أسواق السلع ومعظم أسواق الخدمات وتحتوي جهازاً فعالاً لفض المنازعات التجارية بين أعضائها. ولقد كان من المستغرب جداً ومن غير المناسب أن تكون دولة كالمملكة العربية السعودية بأقتصادها الكبير وتجاريتها الواسعة - وهي تحتل المرتبة (١٣) بين مصدري دول العالم، والرقم (٢٦) ضمن أكبر مستوردي دول العالم - خارج أسوار هذه المنظمة الفعالة. لقد تقدمت المملكة للمشاركة في اتفاقية الجات (GATT) (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) منذ عام ١٩٨٥م (قبل بداية الجولة الثامنة من مفاوضات الجات) ولكن باعتبارها دولة «مراقبة»، ولم يتم تقديم الطلب الرسمي للمشاركة في اتفاقية الجات إلا في عام ١٩٩٢م. وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية لتبدأ أعمالها في ١/١/١٩٩٥م تم تحويل الطلب للانضمام إلى هذه المنظمة الجديدة مع نهاية عام ١٩٩٥م. ومنذ ذلك التاريخ خاضت المملكة مفاوضات شاقة على المستوى الثنائي Bilateral، وعديد الأطراف Blurilateral، ومتعدد الأطراف Multilateral حتى

♦ وكيل وزارة الزراعة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية، وعضو فريق التفاوض السعودي.

تمكنت المملكة - بحمد الله - من إنهاء جميع المفاوضات وتحقيق متطلبات الانضمام قبيل المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة (هونغ كونغ ١٢-١٣/١٢/٢٠٠٥م). هذا ولقد كانت الزراعة أحد المحاور المهمة في جميع مراحل المفاوضات. وقيل الحديث عن النتائج النهائية للمفاوضات الزراعية، متضمناً تلك الالتزامات والاستثناءات، أجد من المناسب جداً إعطاء خلفية مبسطة ومختصرة عن واقع الزراعة من حيث المفاوضات والممارسة خلال فترة اتفاقية «الجات» ومنظمة التجارة العالمية. هذا بالإضافة إلى وضع القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي حيث تم الاستفادة من هذه الخلفية في إدارة المفاوضات الزراعية التي تحظى غالباً بتعامل خاص نظراً لأهميتها وحساسيتها. وفي الختام تم التطرق إلى مستقبل القطاع الزراعي في المملكة من حيث التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة فيه في ظل المتغيرات الجديدة التي في مقدمتها الانضمام الرسمي لمنظمة التجارة العالمية.

## أولاً- الزراعة في اتفاقية «الجات» أ- النشأة والأهداف:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار وأوضاع اقتصادية سيئة كان هناك حرص شديد من قبل الدول التي تأثرت بهذه الحرب، وخاصة الدول الصناعية - على تخطي هذه الأزمة وتصحيح الأوضاع وإعادةتها إلى حالتها الطبيعية لضمان استمرار نموها الاقتصادي ويسط هيمنتها على الاقتصاد العالمي وفي ظل هذا التوجه تم إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٤٥م باعتبارهما مؤسستين عالميتين تابعتين للأمم المتحدة.. حيث يقوم الأول بإرساء قواعد النظام المالي والنقدي ومعالجة عجز موازين المدفوعات ويقوم الثاني بمهام التمويل التنموي وإعادة الإعمار، وكذلك توفير الإقراض طويل الأجل المخصص لمشاريع البنية الأساسية والتنمية في الدول النامية. ونظراً لأهمية الجانب التجاري في النظام الاقتصادي الجديد آنذاك فقد فكر قرابة (٥٠) دولة في إنشاء منظمة دولية ثالثة ضمن مؤسسات برتس وودز (Bretton Woods) تابعة للأمم المتحدة تعنى بالجوانب التجارية تسمى منظمة التجارة الدولية International Trade Organization ITO وكان يراد لهذه المنظمة أن تكون طموحة لتتجاوز تنظيم التجارة الدولية ولتشمل الأنظمة الخاصة بالعمل واتفاقيات السلع والاستثمار الدولي والخدمات. وقبل الاتفاق النهائي لإنشاء هذه المنظمة اتفق بعض الأعضاء (٢٢ دولة / أمريكا - بريطانيا - فرنسا - هولندا - كندا - أستراليا - نيوزلندا - بلجيكا - لوكسمبورج - جنوب أفريقيا -

الصين - تشيلي - بورما - سيريلانكا - تشيكوسلوفاكيا - كوبا - البرازيل - النرويج - الهند - باكستان - لبنان - سوريا - روديسيا) في عام ١٩٤٧م على تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية، وبهذا نشأت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، وقد شكلت هذه المنظمات الثلاث إدارة النظام الاقتصادي الجديد، بحيث تولت كل من هذه المنظمات الثلاث مسؤولية إدارة النظام النقدي والمالي والتجاري في العالم. «الجات» لم تكن منظمة لها أعضاء ثابتون، وإنما أطراف متعاقدة Contracting Parties، وكان من أهدافها توسيع نطاق التجارة الدولية من خلال إزالة القيود الكمية والقيود غير الجمركية الأخرى وإجراء تخفيضات مرحلية على الرسوم الجمركية.

### ب- مهام ومسؤوليات اتفاقية الجات:

مقارنة بمنظمة التجارة العالمية (WTO) كانت اتفاقية «الجات» ذات مهام ومسؤوليات محدودة، حيث ركزت على مجال النفاذ للأسواق من حيث الرسوم الجمركية على السلع الصناعية والزراعية كافة، ولذا لم تشمل التجارة الخدمات وتجارة المنسوجات والملابس، ولم تشمل كذلك الجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية، ولم يكن لديها جهاز فعال لفض المنازعات التجارية بين الدول المشاركة فيها.

ومن عيوب اتفاقية الجات أنها متحيزة لصالح الدول الصناعية، حيث وصفت بأنها نادى الأغنياء حيث ركزت على السلع الصناعية وتعمدت إغفال السلع الزراعية. لقد كانت الدول المتقدمة (الصناعية) تتحاشى التفاوض في السلع الزراعية لأنها كانت تعاملها معاملة خاصة، وكانت تخصصها بالدعم الكبير والرعاية والحماية المستمرة، وفي نهاية جولة الأورغواي تم صياغة اتفاقية خاصة بالزراعة بعد جدل كبير ومناقشات مكثفة أدت إلى تأخير إنهاء جولة الأورغواي وميلاد منظمة التجارة العالمية ثلاث سنوات كاملة؛ إذ كان من المفترض إنهاء جولة الأورغواي عام ١٩٩٠م، وليس عام ١٩٩٣م، وقد تم تحقيق هذه الاتفاقية بعد أن تم الوصول إلى حلول توافقية ترضى اللاعبين الكبار - أي: كلاً من دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية - من خلال تلبية مطالبهم بدعم القطاع الزراعي وفق إجراءات الصندوق الأزرق Blue Box Measures (تقديم مدفوعات تعويضية للمزارعين للحد من الإنتاج) (Goode 1998)، وكذلك منح مزيد من المرونة لدعم الصادرات من خلال اختيار سنوات أساس التخفيض التي تخدمهما بشكل أكبر (متوسط الفترة ١٩٨٦م-١٩٩٠م) كما تم إرضاء اليابان من خلال السماح لها بحماية نشاط إنتاج الأرز بشكل كبير وفق إجراءات حمائية مرتفعة.

### ج- ممارسات الدول المشاركة في الجات،

خلال فترة عمل اتفاقية «الجات» كان هناك انتهاكات مستمرة من جميع أعضائها خاصة الدول المتقدمة؛ لذلك شهدت هذه الاتفاقية ثمانى جولات تفاوضية لتطويرها، وفى كل جولة ينضم أعضاء جدد ويخرج أعضاء آخرون دلالة على عدم وجود القناعة التامة من جميع أعضائها بتطبيق التزاماتها، وخلال هذه الاتفاقية تم التركيز على السلع الصناعية، وهذا ما حقق مصالح الدول المتقدمة بشكل أكبر، حيث تم خلال مسيرة اتفاقية «الجات» تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية من (٤٠٪) - وهو المتوسط السائد عند قيام الاتفاقية فى عام ١٩٤٧م - إلى أقل من (١٠٪) فى المتوسط مع نهاية الجولة السابعة عام ١٩٧٩م (جولة طوكيو). من جانب آخر شهدت فترة تطبيقها زيادة التكتلات الإقليمية والسياسية على حساب الاتفاقية، كما شهدت هذه الاتفاقية استمرار الدول الصناعية فى مخالفة القواعد الرئيسية للاتفاقية مثل زيادة العوائق الفنية، فقد شكّل ذلك ستاراً يحمى الإنتاج المحلى فى الدول الصناعية أمام الواردات القادمة من الدول النامية.

### د- مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية؛

رغم أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية كانت من المؤسسين ومن المؤثرين فى اتفاقية «الجات»، ومن أهم المستفيدين منها، إلا أنها لم تلتزم بالشق الزراعى منها، وكانوا يقدمون دعماً كبيراً وحماية مستمرة لقطاعاتهم الزراعية، ورغم أن المنتجات الزراعية لم تكن وفق منطق اتفاقية «الجات» تخضع لأى شروط خاصة بل كانت من حيث المبدأ كمثيلاتها من المنتجات والسلع الأخرى خاضعة للتحرير وفق ما نصت عليه المادة (١١) من «الجات»، لكن النصوص شىء والتطبيق شىء آخر.. ولذا لم تطبق أحكام الجات على السلع الزراعية ولو بالحد الأدنى، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من أعفى نفسه من أحكام «الجات» الأساسية فى الزراعة، وكان ذلك عام ١٩٥٥م وفق قرار اتخذته الكونجرس الأمريكى، وبعد فترة تبعتها الدول الأوربية عندما اعتمدت ما سُمى بالسياسة الزراعية المشتركة (The Common Agricultural Policy (CAP عام ١٩٥٧م (CECOEDECON: 2005)

### هـ- ازدياد النزاعات التجارية؛

نظراً لعدم وجود جهاز فعال لفض المنازعات التجارية فى اتفاقية «الجات» ونظراً لاقترصار تطبيقها على السلع الصناعية دون الزراعة، فقد شهدت فترة اتفاقية



«الجات» الكثير من النزاعات التجارية بين أطرافها المتعاقدة، وقد كان التناقض الواضح بين مبادئ الاتفاقية ومصالح الدول الصناعية أحد الأسباب الرئيسة لخرق أحكام الاتفاقية، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود نزاعات تجارية بين الدول التوسع في استخدام القيود الكمية، وبالذات حصص الاستيراد بدلا من الرسوم الجمركية، وكذلك مبالغة الدول الصناعية في قيمة الرسوم المضادة للإغراق وتحويلها في نهاية المطاف إلى حواجز منيعة أمام السلع القادمة من الدول النامية.. وخلاصة القول إن زيادة النزاعات التجارية بين الدول وتحيز الاتفاقية فيما بعد لتحقيق مصالح الدول الصناعية على حساب الدول النامية، قد ولد القناعة بأهمية إنشاء منظمة دولية تتجاوز سلبيات هذه الاتفاقية وتكون أكثر قوة وشمولاً (UNCTAD: 1995).

## ثانياً - الزراعة في «منظمة التجارة العالمية»:

### أ- قضايا الزراعة ونشأة المنظمة:

مع نهاية جولة الأوروغواي وبالتحديد في يوم ١٥ / أبريل / ١٩٩٤م بمدينة مراكش بالمغرب أعلن وزراء التجارة والاقتصاد والمال الذين يمثلون (١٢٧) دولة، إنشاء منظمة التجارة العالمية حيث وقعوا على المحضر الختامي لجولة الأوروغواي لتصبح المنظمة سارية المفعول في ١/١٠/١٩٩٥م، وقد احتوى المحضر على (٦٠) اتفاقية ومبدأ ومذكرة تفاهم تقع في (٢٢, ٠٠٠) صفحة (٣٤ مجلداً)، في حين يقع النص الأساسي للمحضر الختامي في (٤٢٤) صفحة، وبعد إنشائها أصبحت منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO) الإطار المؤسسي المشترك لحماية المبادئ الأساسية وتعزيز الأهداف التي بُني عليها النظام التجاري الجديد فيما بين أعضائها وفقاً لأحكام الاتفاقيات والصكوك القانونية الواردة مرفقات لهذا الاتفاق.

هذا ويمكن القول إن منظمة التجارة العالمية أشمل من اتفاقية «الجات»، وهي أكبر تأثيراً، فقد جاءت لتتعامل مع تجارة السلع في كل أشكالها وأنواعها، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية، كما أنها احتوت على جهاز فعال لفض المنازعات التجارية ومكافحة الإغراق وإجراءات الوقاية منها. كما أنها غطت مجالات حيوية أخرى مثل تجارة السلع الزراعية وتجارة الملابس والمنسوجات والجوانب التجارية للاستثمار. ومنظمة التجارة العالمية منظمة دائمة، وهي مبنية على أسس قانونية، وتضم أعضاء دائمين ملتزمين بأحكامها واتفاقياتها ومبادئها، بعكس اتفاقية «الجات» التي لم يكن لها أعضاء دائمون، وإنما أطراف تعاقدية (Contracting Parties). وتعتبر منظمة التجارة العالمية منظمة مستقلة يحكمها أعضاؤها، وليس تحت إحدى منظمات الأمم المتحدة، ومقرها الرئيسي في جنيف، وليس لها فروع في أي مكان آخر.

## ب- اتفاقية الزراعة Agreement on Agriculture:

تهدف اتفاقية الزراعة إلى إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق، كما أن الهدف الطويل الأجل هو التوصل إلى تخفيضات تصاعديّة كبيرة في الدعم والحماية الزراعيّة تتواصل وفق فترة زمنية متفق عليها؛ مما يسفر عن تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعيّة العالميّة. تتكون اتفاقية الزراعة من (٢١) مادة في (١٣) فصلاً وخمسة ملاحق توضيحية، وتتركز أساساً في ثلاثة أركان رئيسية Three Pillars هي:

١- النفاذ للأسواق Market Access.

٢- الدعم المحلي للإنتاج الزراعي Domestic Support.

٣- إعانات التصدير Export Subsidies.

وعلى كل عضو في المنظومة تطبيق الالتزامات الخاصة بهذه المجالات على أن تكون هذه الالتزامات متساوية فيما بين الدول الأعضاء كافة مع الأخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وكذلك الاهتمامات غير التجارية للدول Non-Trade Concerns مثل: الأمن الغذائي، وحماية البيئة، والتنمية الريفية، هذا بالإضافة إلى منح الدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للذءاء بعض الاستثناءات الخاصة، وذلك لمراعاة الآثار السلبية المتوقعة عليها من تنفيذ الاتفاقية.

فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق فإن اتفاقية الزراعة تنص على مبدأ الشفافية Transparency والذي يعني إلغاء جميع القيود الكمية غير الجمركية (خطر الاستيراد أو تحديد حجمه، تراخيص الاستيراد التمييزية، حصص الاستيراد، الرسوم المتغيرة على الواردات، تجارة المؤسسات الحكومية وغيرها) إلى رسوم جمركية Tariffication تضمن للسلع الزراعيّة الحماية نفسها التي كانت تتمتع بها من خلال تطبيق القيود غير الجمركية. ومن هذا المنطلق فإن اتفاقية الزراعة تنص على أن يتم تثبيت الرسوم الجمركية على السلع الزراعيّة وتخفيضها بنسبة (٣٦٪) بالنسبة للدول المتقدمة خلال ست سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥ م وحتى العام ٢٠٠٠ م. وينسبة (٢٤٪) بالنسبة للدول النامية خلال عشر سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥ م وحتى العام ٢٠٠٥ م. هذا وتطالب منظمة التجارة العالميّة من جميع الدول الأعضاء تثبيت الرسوم الجمركية على جميع السلع الزراعيّة وتخفيضها وفقاً للمعدلات والبرامج الزمنية المذكورة أعلاه، إلا أن للدول الإسلاميّة استثناء السلع المحرمة دينياً مثل المشروبات الكحولية ولحوم الخنزير

استناداً إلى المادة رقم (٢٠) والمادة رقم (٢١) من اتفاقية «الجات» التي تعطي الحق المطلق للدول الراغبة في الانضمام للمنظمة بحجب واستثناء ما تراه ضاراً بالقيم والأخلاق والصحة والبيئة والأمن الوطني.

وبالنسبة للسلع التي كان استيرادها محظوراً قبل الانضمام أو عليها إجراءات حماية كبيرة، فيمكن للدول في هذه الحالة وضع حصص تعريفية Tariff Quotas عليها، بحيث تستورد وفق كميات محددة وبرسوم جمركية منخفضة، وما زاد عن ذلك فيرسوم أعلى (٢٨ دولة تستخدم هذا الإجراء، معظمها دول متقدمة، كما أن من ضمنها دولتان عربيتان هما تونس والمغرب). من جانب آخر هناك (٣٩) دولة (معظمها من الدول المتقدمة) لها الحق في استخدام تدابير وقائية خاصة (SSM) على (٦١٥٣) سلعة زراعية، وذلك في حالة ارتفاع حجم الاستيراد أو انخفاض أسعار الاستيراد بشكل كبير. وفيما يتعلق بالدعم الزراعي المحلي فإن اتفاقية الزراعة تقسم هذا الدعم إلى ثلاثة أقسام رئيسة (الصناديق الملونة) على النحو التالي:

#### ١- دعم زراعي محلي مشوه للإنتاج والتجارة ويجب تخفيضه؛

ويسمى هذا الدعم دعماً مباشراً أو دعماً سعرياً، ويكتفى بإجراءات الصندوق الكهرماني أو الصندوق الأصفر Amber Box Measures، ويعرّف هذا الدعم على أنه المدفوعات التي تقدمها الحكومة لدعم أسعار منتجات زراعية معينة بما يفوق سعرها الحقيقي، أو تقديم خدمات أو عناصر إنتاج بأسعار تقل عن تكلفتها أو مجاناً؛ أو تقديم منح أو قروض أو مساهمة في رأس المال للمشروعات الإنتاجية، كما يشمل أيضاً تنازل الحكومة عن إيراداتها مثل الإعفاءات الضريبية. ومثل هذا الدعم يجب أن يخفّض عبر الزمن؛ لأنه مشوه للتجارة الدولية ولا يعبر عن التكاليف الحقيقية للإنتاج، ويؤثر في استغلال الميز النسبية في مناطق الإنتاج الزراعي، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد واستخدامها، ويميز السلع المحلية عن السلع المستوردة أي يضعها في وضع تنافسي أفضل ويميز ضد السلع المستوردة.

وحجم هذا الدعم إن وجد يجب أن يخفّض بنسبة (٢٠٪) على مدى ست سنوات (بدءاً من عام ١٩٩٥م) بالنسبة للدول المتقدمة. وبنسبة (١٢,٣٪) على مدى عشر سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥م، بالنسبة للدول النامية. وسنة الأساس لحجم الدعم الزراعي الذي يجب تخفيضه هو متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨م لجميع الدول التي انضمت إلى المنظمة قبل عام ١٩٩٥م، أما الدول التي تنضم بعد ذلك فأساس حجم

الدعم هو متوسط الدعم في آخر ثلاث سنوات قبل الانضمام تتوافر فيها معلومات عن الدعم. كما يعفى هذا الدعم من التخفيض بالنسبة للدول المتقدمة إذا لم يتجاوز (5%) وبالنسبة للدول النامية إذا لم يتجاوز (10%) حيث يعتبر دعماً ضئيلاً. ويقاس هذا الدعم بمجموع مقياس الدعم الكلي Aggregate Measurement of Support (AMS Total) وهو مقياس كمي محسوباً بالقيمة النقدية بقياس حجم الدعم المحلي الزراعي القابل للتخفيض.

وحسب بيانات منظمة التجارة العالمية هناك (32) دولة فقط تقدم هذا النوع من الدعم، وهي المعنية بالتزامات التخفيض، ومعظمها دول متقدمة.

## ٢- دعم زراعي محلي مشوه للإنتاج والتجارة ومسموح به بشروط:

ويسمى هذا الدعم إجراءات الصندوق الأزرق Blue Box Measures، وهي مدفوعات مباشرة للمنتجين في إطار برامج تحديد الإنتاج (مدفوعات تعويضية) سواء كان هذا الإنتاج إنتاجاً نباتياً أم إنتاجاً حيوانياً. وهذه المدفوعات يجب أن تكون مستتدة إلى مساحة غلة ثابتة على أساس (85%) أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي، أو على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية (يستخدم هذا النوع من الدعم عدد محدود من الدول، وهي دول الاتحاد الأوربي، أمريكا، أيسلندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، النرويج واليابان).

## ٣- دعم محلي زراعي غير مشوه للإنتاج والتجارة ومسموح به:

ويسمى هذا الدعم دعماً غير مباشر ولا يعتبر دعماً مشوهاً للإنتاج ولا للتجارة الخارجية، حيث يقدم لأغراض خاصة تملئها ظروف القطاع الزراعي وتستفيد منه جميع الأنشطة الزراعية دون تمييز.

وينقسم هذا الدعم إلى عدة أقسام على النحو التالي:

## إجراءات الصندوق الأخضر Green Box Measures:

ومن أمثلة هذه الإجراءات:

أ - الخدمات الحكومية الزراعية العامة كدعم الأبحاث والإرشاد والتدريب والفحص والوقاية والتسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية (إنشاء الطرق والسدود ومشاريع الري والصرف ... إلخ).

- ب - المخزون الغذائي الحكومي للسلع الغذائية الإستراتيجية لأغراض الأمن الغذائي.
- ج - المدفوعات الحكومية في حالة الإغاثة من الكوارث والحوادث الطبيعية.
- د - المدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الإقليمية.
- هـ - دعم دخول المزارعين على ألا يرتبط ذلك بمستوى الإنتاج أو الأسعار.
- و - برامج المعونات الغذائية الموجهة للطبقات الفقيرة أو المحتاجين.
- ى - المساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلي المقدمة من خلال برامج تقاعد المنتجين، وكذلك من خلال برامج سحب الموارد وصيانتها.

#### الدعم الضئيل De minimis:

وهو حجم الدعم المباشر الذي لا يتجاوز (٥٪) بالنسبة للدول المتقدمة، ولا يتجاوز (١٠٪) بالنسبة للدول النامية، سواء كان مرتبطاً بدعم محلي محدد بسلع معينة أو دعم محلي غير محدد بسلع معينة.

#### إجراءات المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية Special and Differential Treatment Measures (S&D):

تراعى اتفاقية الزراعة ظروف وإمكانيات الدول النامية حيث تعاني هذه الدول تخلفاً في قطاعها الزراعي مع وجود مشاكل وعقبات تواجه هذا القطاع. ومن أمثلة هذه البرامج المساعدات الحكومية الموجهة للتنمية الريفية، ودعم الإعانات الزراعية الموجهة لذوى الدخل المنخفضة أو أولئك الذين يواجهون شحاً في الموارد الزراعية، وكذلك تلك البرامج الموجهة لتتويع الإنتاج والابتعاد عن زراعة المخدرات.

كما تشمل هذه البرامج إعانات الصادرات المتعلقة بتقليل التكاليف المحلية لبعض الخدمات التسويقية، مثل الفرز والتدريج والنقل والشحن، كما تشمل دعم تكاليف النقل والشحن الداخلى للسلع المصدرة من خلال معاملة تفضيلية على السلع المسوقة محلياً. كما تشمل هذه المعاملة الخاصة والتفضيلية المرونة المذكورة أعلاه والخاصة بفترات التطبيق وحجم الدعم الضئيل.

وجميع أقسام الدعم المحلي للقطاع الزراعي، سواء كان دعماً قابلاً للتخفيض (ومقاساً بمقياس AMS)، أو كان دعماً غير قابل للتخفيض (دعماً مستمراً أو جديداً)،

يجب أن تعد بياناتها واضحة ودقيقة (مبدأ الشفافية)، وتقدم لإدارة المنظمة في وثيقة تسمى وثيقة التزامات الدعم الزراعي (Agricultural Support Commitments) وتحديث بياناتها بصفة دورية مستمرة.

وأخيراً فيما يتعلق بإعانات التصدير فإن اتفاقية الزراعة تدعو إلى تخفيضها بنسبة (٣٦٪) على مدى ست سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م بالنسبة للدول المتقدمة، وبنسبة (٢٤٪) على مدى عشر سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م بالنسبة للدول النامية. وسنة الأساس لحجم هذه الإعانات وهذا الدعم الذي يجب تخفيضه، يحسب على أساس متوسط الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠م لجميع الدول التي انضمت قبل العام ١٩٩٥م أما بالنسبة للدول التي انضمت أو ستضم بعد العام ١٩٩٥م فيحسب حجم هذا الدعم على أساس متوسط آخر ثلاث سنوات تتوافر فيها بيانات لهذا الدعم قبل الانضمام. كما تنص الاتفاقية على تخفيض حجم الصادرات المعانة بنسبة (٢١٪) على مدى (٦) سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م بالنسبة للدول المتقدمة وبنسبة (١٤٪) على مدى عشر سنوات بدءاً من العام ١٩٩٥م بالنسبة للدول النامية.

وحجم دعم الصادرات وكميتها المعانة يجب أن تظهر بياناتها واضحة في وثيقة الدعم المحلي الزراعي التي تقدم للمنظمة بصفة دورية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول التي تقدم دعماً للصادرات الزراعية (٢٥) دولة، أما بقية الدول الأخرى فليس سمحاً لها تقديم هذا الدعم حيث التزمت بذلك حال انضمامها للمنظمة.

### ج - لجنة الزراعة:

تعتبر لجنة الزراعة Agricultural Committee إحدى اللجان الرئيسية في مجلس التجارة للسلع Council of Trade on Goods، وتعد هذه اللجنة اجتماعات مكثفة، وهي على نوعين: اجتماعات عادية Normal Sessions يتم خلالها مناقشة الإخطارات المقدمة من الدول الأعضاء حول بعض الممارسات التجارية من بعض الدول لمعرفة أسبابها ومبرراتها وسبل علاجها، واجتماعات خاصة Special Sessions يتم من خلالها طرح المواقف التفاوضية حول الإصلاحات المطلوبة لاتفاقية الزراعة استناداً إلى الفقرة (٢٠) من اتفاقية الزراعة، وغالباً ما تكون المناقشات والطروحات متباينة وقوية لتأكيد المواقف والدفاع عن المصالح. هذا ويحق للدول التي في مرحلة مفاوضات الانضمام وكذلك المنظمات الدولية حضور هذه الاجتماعات بصفة مراقب Observer دون المشاركة في اتخاذ قراراتها.

## د- الزراعة ودعم وحماية:

يحظى القطاع الزراعي بصفة عامة ودون غيره من القطاعات الأخرى بالكثير من وسائل الدعم والحماية وفق برامج وسياسات متنوعة (FAO, 2002). وما ذلك إلا لحساسية هذا القطاع وأهميته في الاقتصاد المحلي، هذا بالإضافة إلى خصائصه وظروفه وإلى وجود الكثير من المبررات والاعتبارات.

### ١- الدعم:

أ- وسائل وبرامج الدعم المباشر، ومنها شراء بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية بأسعار مرتفعة وبيعها (أو توزيعها) في السوق المحلي أو للتصدير بأسعار منخفضة، تقديم مدفوعات تعويضية للمزارعين لترك الإنتاج أو لتقليله، تقديم القروض بدون فوائد أو منخفضة الفائدة والإعانات على الإنتاج أو على مدخل الإنتاج وغير ذلك من الوسائل الأخرى.

ب- وسائل وبرامج الدعم غير المباشر وهي كثيرة ومتنوعة، وهدفها تقديم الخدمات اللازمة للقطاع الزراعي إما مجاناً أو بأسعار مدعومة، مثل الإرشاد والتدريب والوقاية والبيطرة والأبحاث ومشاريع البنية الأساسية من طرق واتصالات وسدود ومشاريع رى وصرف وغيرها.

### ٢- الحماية:

تحرص معظم الدول على حماية قطاعها الزراعي أمام مواجهة المنافسة الأجنبية من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة، وتكون غالباً ضعفين إلى ثلاثة أضعاف الرسوم الخاصة بالسلع الصناعية في الدول النامية، وثلاثة إلى أربعة أضعاف في الدول المتقدمة، هذا بالإضافة إلى الرسوم النوعية على بعض السلع Specific Duties، والحصص التعريفية Tariff Quotas، والتعريفات التصاعدية Tariff Escalations على المنتجات الغذائية المصنّعة والمواصفات والمقاييس وإجراءات الصحة والصحة النباتية (World Bank, 2003).

هذا بالإضافة إلى الكثير من الإجراءات الأخرى التي هدفها تقييد حجم الواردات من أجل حماية المنتجات المحلية.

### ٣- المبررات والاعتبارات:

لا شك أن دعم وحماية القطاع الزراعي يستند إلى الكثير من المبررات والاعتبارات، منها:

أ- ظروف وخصائص القطاع الزراعي التي تكاد تميزه عن بقية القطاعات الأخرى، ومنها ارتفاع عناصر المخاطرة واللايقين *Risk and Uncertainty*، وتمثل جميع أقدار الله عز وجل من التعرض للأمراض والآفات والظروف الجوية القاسية من أمطار وبسرودة وعواصف وفيضانات وصقيع وغيرها. وكذلك ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة في الإنتاج، وموسمية الإنتاج والدخول والعمالة، وارتباط النشاط الزراعي بقانون تناقص الغلة، وشدة تمثيل أسواق السلع الزراعية لأسواق المنافسة التامة، وضعف مرونة المرض والطلب السعرية ومرونة الدخل، واحتياج أنشطة القطاع الزراعي لمشاريع البنية الأساسية، وهي مشاريع مكلفة وليس باستطاعة المزارعين تنفيذها، وغير ذلك من الظروف والخصائص الأخرى.

ب- المساهمات المختلفة للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:

يقدم القطاع الزراعي العديد من المساهمات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه المساهمات لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تنمية هذا القطاع ودعمه وتشجيعه، وهي تبرز بوضوح دور هذا القطاع في التنمية الشاملة، ومن أمثلة هذه المساهمات ما يلي:

- ١- إنتاج السلع الغذائية اللازمة للإنسان والمواد الأولية والخام للصناعة.
- ٢- المساهمة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي وزيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلي.
- ٣- توفير الفرص الوظيفية للمواطنين أو إطلاق العمالة للقطاعات الأخرى.
- ٤- من أهم مصادر الحصول على العملات الأجنبية الصعبة من خلال إحلال الواردات أو التصدير.
- ٥- زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع من خلال زيادة الاستثمارات الزراعية أو توجيه رأس المال للاستثمار في القطاعات الأخرى (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة).
- ٦- تنمية وتنشيط القطاعات الأخرى الإنتاجية والخدمية من خلال الروابط الخلفية والأمامية.
- ٧- التوازن الإقليمي بين المناطق والحد من الهجرة للمدن والمناطق الحضرية.
- ٨- استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم.
- ٩- تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات زراعية مهمة.
- ١٠- توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
- ١١- أهمية القطاع الزراعي في التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ١٢- مبررات أمنية وسياسية واجتماعية.



١٣- اعتبارات غير تجارية Non - Trade Concerns ومنها الأمن الغذائي والتنمية الريفية والمحافظة على البيئة.

#### ٤- من ممارسات بعض الدول في دعم وحماية قطاعاتها الزراعية،

تكاد تكون جميع دول العالم تقدم دعماً وحماية للقطاع الزراعي، لكن ذلك يعتمد على ظروفها وإمكاناتها ومكانة القطاع الزراعي فيها. ولا شك أن معظم الدعم والحماية يتم في الدول المتقدمة نظراً لقدراتها وإمكاناتها وشدة اهتمامها بالقطاع الزراعي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- يصل إجمالي الدعم العالمي للقطاع الزراعي (معظمه في الدول المتقدمة) إلى نحو (٣٦٠) بليون دولار سنوياً، أي بليون دولار يومياً، وهو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول الأقل نمواً (٤٩ دولة حسب تصنيف الأمم المتحدة).

- تقدم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (وهي ٢٩ دولة = نادي الأغنياء) دعماً كبيراً لقطاعاتها الزراعية بلغ في العام ٢٠٠٠م = (٢٢١) بليون دولار، وفي العام ٢٠٠١م (٢١١) بليون دولار، وهذا الدعم يمثل (١,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وهذا أدى إلى ارتفاع الإنتاج الزراعي في هذه الدول مسبباً تقليص فرص استقبال صادرات الدول النامية.

- يبلغ حجم الدعم الزراعي في كل من دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان ما يقارب حجم التجارة الزراعية في العالم، حيث يزيد عن (٢٠٠) بليون دولار سنوياً.

- في معظم الدول الصناعية متوسط دخل المزارع أعلى من متوسط الدخل العام، ويصل إلى نحو (٢٥٠٪) في هولندا، (١٧٥٪) في الدانمارك، (١٦٠٪) في فرنسا و(١١٠٪) في كل من أمريكا واليابان.

- النسبة الأكبر من دخل المزارعين في أمريكا من المدفوعات الحكومية، وبدونها يخسر المزارعون.

- يبلغ حجم الدعم الزراعي في كل من سويسرا، كوريا الجنوبية والنرويج مساوياً لإجمالي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول أو يتجاوزها.

- تقدم دول (OECD) دعماً سنوياً لمنتج السكر يبلغ (٦,٤) بليون دولار، وهذا ما يعادل إجمالي الصادرات الزراعية للدول النامية.

- يحظى السكر في كل من الاتحاد الأوروبي، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية بدعم وحماية بوسائل مختلفة، منها الإعانات المباشرة والتعريفات الجمركية المرتفعة والحصص الاستيرادية والرسوم النوعية، مما يجعل منتج السكر في هذه الدول يحصلون على ضعف سعره عالمياً.

- تقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعماً سنوياً يصل إلى (٣) بليون دولار لمنتجى السكر.
  - تقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعماً كبيراً لمنتجى القطن يصل إلى قرابة (٤) بليون دولار سنوياً، وهذا يمثل ثلاثة أضعاف المساعدات الخارجية الأمريكية لجميع دول أفريقيا. ويؤدى هذا الدعم إلى زيادة الإنتاج (٧٠٪ منه للتصدير) وانخفاض الأسعار العالمية للقطن مسبباً انخفاضاً كبيراً فى دخول آلاف المزارعين فى غرب ووسط أفريقيا وجنوب آسيا والدول الفقيرة حول العالم. ونتيجة لذلك تقدر خسارة منتجى القطن فى دول وسط وغرب أفريقيا بـ (٢٥٠) مليون دولار سنوياً.
  - يصل الدعم المقدم فى اليابان لمنتجى الأرز إلى (٧٠٪) من تكاليف الإنتاج مؤدياً إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وحارماً الاستيراد من دول ذات ميز نسبية كبيرة فى إنتاج الأرز، مثل الهند وتايلند وفيتنام وغيرها من الدول الأخرى. من جانب آخر يصل إجمالى دعم دول OECD لمنتجى الأرز إلى (٢٦) بليون دولار سنوياً.
  - الحماية الجمركية فى السلع الزراعية أعلى منها فى السلع الصناعية بـ (٣) إلى (٤) أضعاف فى الدول المتقدمة ومن (٢) إلى (٣) أضعاف فى الدول النامية.
  - الدول المتقدمة هى المستخدمة الأكبر للرسوم العالية Tariff Peaks، والرسوم التصاعدية Tariff Escalations، والرسوم النوعية Specific Duties.
  - تحظى السلع الزراعية الإستراتيجية، مثل الحبوب والسكر ومنتجات الألبان واللحوم، بالنسبة الأكبر من الدعم والحماية فى الدول المتقدمة.
  - عدد السلع الزراعية التى تحمل مزيجاً من الرسوم الجمركية والرسوم النوعية أكبر فى الدول المتقدمة، وهذا يعنى أن الشفافية فى النفاذ إلى الأسواق أقل فى الدول المتقدمة.
- |                  |   |
|------------------|---|
| اليابان          | (١٥٪) من السلع الزراعية عليها رسوم نوعية. |
| كندا             | (٢٤٪) من السلع الزراعية عليها رسوم نوعية. |
| أمريكا           | (٤٠٪) من السلع الزراعية عليها رسوم نوعية. |
| الاتحاد الأوروبى | (٤٤٪) من السلع الزراعية عليها رسوم نوعية. |
- تغطى الحصص التعريفية Tariff Quotas نحو (٢٨٪) من إجمالى السلع الزراعية فى دول (OECD).
  - فى الولايات المتحدة الأمريكية (٢٦٪).
  - فى دول الاتحاد الأوروبى (٢٨٪).
  - فى هنغاريا (٦٨٪).

- أسعار التصدير لكل من القمح والذرة والأرز في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل فقط (٥٨٪)، (١٧٪) و (٧٧٪) على التوالي من تكاليف الإنتاج.
- يحظى القمح بدعم سنوي كبير في دول الاتحاد الأوربي يصل إلى (١٠) بليون دولار، هذا الدعم أدى إلى تغير وضع أوروبا من حجم استيراد يقدر بـ (٥) ملايين طن خلال السبعينيات إلى فائض تصديرى يقدر بـ (٢٠) مليون طن مع بداية التسعينيات.

### هـ- استمرار المفاوضات في الزراعة:

نظراً لعدم استكمال المفاوضات الزراعية في جولة الأوروغواي الأخيرة التي نشأت مع نهايتها منظمة التجارة العالمية، نصت المادة رقم (٢٠) من اتفاقية الزراعة Agreement on Agriculture على بدء المفاوضات لإصلاح اتفاقية الزراعة في ١/١/٢٠٠٠م، وذلك في إطار لجنة الزراعة، ومن خلال اجتماعات خاصة (رسمية وغير رسمية) لهذا الغرض، واستناداً إلى ذلك فإنه حتى نوفمبر من عام ٢٠٠١م قدمت (١٢١) دولة عضو أكثر من (٤٠) مقترحاً تفاوضياً لتحسين اتفاقية الزراعة في جميع جوانبها، ثم جاء البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الرابع الذي عقد في الدوحة خلال الفترة ٩-١٤/نوفمبر/٢٠٠١م، متضمناً التوجيه بإجراء مفاوضات شاملة حول عدد من المواضيع في مقدمتها الزراعة (WTO, 2005a).

وقد تم التأكيد في الفقرتين (١٢)، (١٤) من هذا البيان على أهمية أن يتم الوصول في هذه المفاوضات إلى تحقيق تحسينات جوهرية في النفاذ إلى الأسواق وتخفيضات (على مراحل) في دعم الصادرات تمهيداً لإلغائها وتخفيضات جوهرية في الدعم الزراعي المحلي المشوّه للتجارة الدولية في السلع الزراعية، على أن يتم الوصول إلى نماذج Modalities تحقق هذا التوجّه مع نهاية ٢٠٠٣/٣/٢١م، وعلى أن يؤخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وكذلك الاعتبارات غير التجارية Non-Trade Concerns من أجل الأمن الغذائي، التنمية الريفية والمحافظة على البيئة.

ولتحقيق ذلك تم تعيين ستيفورت هارينسون Stuart Harbinson من هونغ كونغ لرئاسة الاجتماعات الخاصة في لجنة الزراعة، وقد وضع خطة عمل، تبدأ من شهر مارس ٢٠٠٢م وحتى شهر مارس ٢٠٠٣م، لإنهاء هذه المفاوضات والوصول إلى النماذج المطلوبة، إلا أن هذه المفاوضات قد تعثرت ولم يتم الوصول إلى اتفاق يرضى جميع الأطراف نظراً للانقسامات الشديدة بين الدول الأعضاء، وخاصة بين المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الكيرنز Cairns Group (١٨ دولة مصدرة للسلع الزراعية)، التي ترى أن مسودة المقترح المقدم من رئيس الاجتماع الخاص يقصر عن طموحاتهم لتحقيق التحرير المطلوب في أسواق السلع الزراعية وتخفيض

الدعم الزراعي، وبين معسكر تقوده دول الاتحاد الأوربي واليابان وكوريا الجنوبية وأكثر من (٧٠) دولة نامية، والتي ترى أن مسودة المقترح المقدم من رئيس الاجتماع الخاص يتجاوز مقترحاتهم الخاصة بتحرير أسواق السلع الزراعية وتخفيض الدعم الزراعي. وخلال المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة في مدينة كانكون بالمكسيك (١٠-١٤/١١/٢٠٠٣م) قدم رئيس المؤتمر (وزير التجارة المكسيكي) مسودة البيان الختامي للمؤتمر متضمنة نماذج مقترحة للالتزامات الجديدة في اتفاقية الزراعة، إلا أنها واجهت معارضة شديدة، وخاصة من الدول النامية التي مثلها مجموعة العشرين (G20)، وعلى رأسها البرازيل والهند وماليزيا والصين وغيرها من الدول الأخرى؛ إذ ترى هذه الدول أن نماذج الالتزامات المقترحة لاتفاقية الزراعة لاتزال منحازة لصالح الدول المتقدمة، وخاصة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية اللتين نسقتا موافقتهما بشكل كبير قبل المؤتمر، ولذا فقد كانت الاختلافات الحادة حول الزراعة أحد أهم أسباب فشل المؤتمر.

بعد ذلك عقد العديد من الاجتماعات التي شاركت فيها معظم دول المنظمة، وتم التأكيد فيها باستمرار أن الالتزام ببيان الدوحة وأهمية تحقيق الإصلاحات المطلوبة قبل الموعد المحدد بنهاية عام ٢٠٠٤م، كما أبدت كل دولة استعدادها لبذل المرونة اللازمة بشرط أن يقابل ذلك مرونة مماثلة من الدول الأخرى، وأن عملية التفاوض إنما هي أخذ وعطاء، مما يدل على أن الاختلافات ستستمر ولن يتم الوصول إلى اتفاق إلا إن قدم الجميع التنازلات المطلوبة. وفي ٣١/يوليه/٢٠٠٤م توصل المجلس العمومي للمنظمة The General Council إلى اتفاق حول الإطار العام لجميع مواضيع أجندة الدوحة للتنمية على أن يتم الوصول إلى النماذج المطلوبة وفق هذا الإطار مع نهاية عام ٢٠٠٥م، إلا أنه للأسف جاء هذا التاريخ المحدد ولم يتم الوصول إلى النماذج المطلوبة.

وخلال المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة الذي عقد في هونغ كونغ الصين خلال الفترة ١١-١٦/١١/١٤٢٦هـ (١٣-١٨/١٢/٢٠٠٥م) تم الاتفاق على تحديد موعد نهائي لتحقيق جميع الصيغ المطلوبة لمواضيع أجندة الدوحة خاصة (الزراعة، النفاذ لأسواق السلع غير الزراعية NAMA) وذلك بنهاية شهر أبريل من العام ٢٠٠٦م، على أن تقدم جميع الدول الأعضاء جداول التزاماتها الجديدة وفق هذه الصيغ بنهاية شهر يولييه ٢٠٠٦م، مع أهمية مراعاة المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية. وكان من أهم قرارات هذا المؤتمر (WTO, 2005b) ما يلي:

- إلغاء جميع أنواع دعم الصادرات الخاصة بالقطن عام ٢٠٠٦م.
- منح الدول الأقل نمواً المنتج للقطن نفاذاً مجانياً لأسواق الدول المتقدمة وبدون حصص توريد.

- إجراء مفاوضات جادة تؤدي إلى تخفيضات في الدعم المحلي للقطن في الدول المتقدمة، على أن تكون هذه التخفيضات طموحة وخلال أقصر فترة يمكن تطبيقها، (وهذا الالتزام وافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في اللحظات الأخير قبل الجلسة الختامية للمؤتمر).
- الدعوة لمشاركة جميع الأطراف في المفاوضات الخاصة بالخدمات وبما يؤدي إلى زيادة تحريرها، على أن تقدم المسودة النهائية لجدول التزامات الدول قبل نهاية شهر أكتوبر من العام ٢٠٠٦م.
- الموافقة على طلب الدول الأقل نمواً (٤٩ دولة حسب تصنيف البنك الدولي) منح سلعها نفاذاً بدون رسوم وبدون حصص توريد لأسواق الدول المتقدمة (والدول النامية الراغبة في ذلك).

### ثالثاً - الزراعة في «مفاوضات انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية»:

قبل الحديث عن المفاوضات الزراعية في مسيرة مفاوضات المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وحجم هذه المفاوضات وطبيعتها نجد من المناسب جداً التنويه إلى وضع القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي باعتباره مدخلاً مهماً تم الاستناد إليه في المفاوضات لتأكيد حساسية هذا القطاع وأهمية المحافظة عليه وعدم تعريضه لالتزامات قاسية.

#### أ- الزراعة في الاقتصاد السعودي:

الزراعة تعتبر أحد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد السعودي المساهمة بفعالية في الناتج الإجمالي المحلي (GDP) حيث تصل نسبة هذه المساهمة إلى نحو (٨٪) باستثناء القطاع البترولي، بناتج إجمالي تجاوز (٢٧) بليون ريال عام ١٤٢٥هـ. بالإضافة إلى ذلك فإن الزراعة تحقق هدفاً مهماً من أهداف التنمية الاقتصادية ألا وهو توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي بدلاً من الاعتماد الشديد على قطاع البترول. الزراعة تسهم إسهاماً فعالاً في توفير الفرص الوظيفية لأبناء المجتمع، حيث يعمل في هذا القطاع ما يقارب (٦٠٠) ألف عامل زراعي يمثلون نحو (٩٪) من إجمالي العمالة، منهم نحو (٤٨٪) سعوديون، وبهذا يعتبر القطاع الزراعي من أكبر القطاعات المحققة لهدف السعودية. من جانب آخر يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات البارزة في المجتمع من حيث قدرته على المحافظة على الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع من خلال توفيره، ولفترة طويلة، السلع الزراعية بأسعار منخفضة ومستقرة. إلى جانب ذلك هناك مؤشرات أخرى تؤكد أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي منها:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي فى سلع غذائية مهمة، منها القمح وبيض المائدة والتبؤور والحليب السائل والكثير من الخضروات والفواكه.
- التنمية الريفية والاستقرار السكانى.
- تقليل الفجوة فى الميزان التجارى الزراعى.
- تنشيط الحركة التجارية فى الاقتصاد المحلى من خلال الروابط الأمامية والروابط الخلفية.
- تأثيرات إيجابية فى الاستهلاك من حيث ارتفاع المستوى المعيشى والصحى للسكان.

#### ب- خطة عمل للمفاوضات:

نظراً لأهمية القطاع الزراعى وشدة حساسيته فى المفاوضات واهتمام الدول الأخرى بمواضيعه المختلفة ولطبيعته التفاوضية التى تكاد تكون مختلفة عن القطاعات الأخرى، فقد تم وضع خطة عمل للمفاوضات بدأت من التعرف على فقرات اتفاقية الزراعة فى المنظمة، وكذلك واقع الدول الأخرى فى التعامل مع القطاع الزراعى والالتزامات التى حصلت عليها فى المنظمة. هذا بالإضافة إلى مكانة القطاع الزراعى فى الاقتصاد السعودى. ومن هذا المنطلق تم تحديد سلع زراعية معينة (١٦٥ سلعة) سميت بالمنتجات الزراعية الحساسة (Sensitive Products) حتى يتم التركيز عليها والاهتمام بها وضمان الحصول على الحماية اللازمة لها. هذه السلع لم يتم اختيارها اعتباطاً، وإنما لأهميتها فى الزراعة السعودية من حيث حجم استثمارات القطاع الخاص فيها وطبيعتها الإنتاجية من حيث الميز النسبية وحجم التدخل الحكومى فى دعمها. ولحماية الإنتاج المحلى من هذه السلع فقد حظيت بمروض مرتفعة من الرسوم الجمركية والرسوم النوعية. أما السلع الزراعية الأخرى نظراً لطبيعتها الإيرادية أو لكونها مدخلات إنتاج فقد كان هناك مرونة كبيرة فى التفاوض حولها والتنازل لمنح رسوم جمركية منخفضة عليها. لم يُعطى المفاوض الأول (INR) على بعض السلع حق التفاوض إلا فى أضيق الحدود، وخاصة عند مواجهة ضغوط التفاوض. فيما يتعلق بالفقرات الخاصة بالزراعة فى تقرير فريق العمل كان هناك تنسيق مستمر مع الإدارات ذات العلاقة فى وزارة الزراعة والجهات الأخرى ذات العلاقة من خارج الوزارة، مثل المؤسسة العامة لمصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، والبنك الزراعى لتقديم الإجابات والبيانات والمعلومات المناسبة وبالسرية الممكنة حتى لا يؤثر ذلك فى مجريات التفاوض بشكل عام. وكان هناك حرص شديد على عدم تقديم التزامات تضر بالقطاع الزراعى.

وأخيراً وثيقة الدعم الزراعي التي تم تقديمها بشكل احترافي لتغطي فترات حديثة جداً (للسنوات ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م)، وقد تم تدريب الخبراء ذات العلاقة في الوزارة على كيفية إعدادها استعداداً لتقديمها مستقبلاً للمنظمة باعتبارها إخطارات سنوية.

### جـ- المفاوضات وفق مبادئ المنظمة:

لا شك أن حساسية المفاوضات وخطورتها أنها يجب أن تتم وأن تطبق نتائجها وفق مبادئ المنظمة الرئيسية (WTO، 2005c) التي من أهمها:

١- تجارة بلا تمييز: Trade Without Discrimination

وهذا ما يعني أن تكون التجارة الخارجية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، أي عدم التمييز بين الدول في التعامل التجاري. ويجب أن تحظى سلع جميع الدول الأعضاء بالمعاملة نفسها للنفاذ في السوق المحلي. بصورة أخرى هذا المبدأ يعني أن أي امتياز أو تنازل يمنح لدولة معينة في أثناء التفاوض، سيسرى على جميع الدول الأعضاء، كما أن هذا المبدأ يعني أن تحظى التجارة الداخلية (والاستثمار) للسلع المحلية والمستوردة (والاستثمار المحلي والأجنبي) بالمعاملة نفسها، ويسمى هذا المبدأ داخلياً بمبدأ المعاملة الوطنية (The National Treatment).

٢- إمكانية التوقع من خلال الربط والشفافية (١٢) نقطة: Predictability Through binding and transparency

تهدف المنظمة إلى تسهيل التبادل التجاري وزيادة حجم التجارة الدولية من خلال وضوح الأنظمة واللوائح والإجراءات وتطبيقها على الجميع دون تمييز، بمعنى ألا تواجه التجارة الدولية إجراءات متغيرة يصعب معرفتها أو توقعها. وفيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق فإن الشفافية Transparency تعني تحويل جميع العوائق غير الجمركية مثل تقييد الاستيراد أو منعة أو تراخيص الاستيراد التمييزية أو الاستيراد الحكومي إلى رسوم جمركية مثبتة واضحة (Tariffication).

٣- تحرير التجارة تدريجياً من خلال المفاوضات: Freer Trade: Gradually through Negotiations

تهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية بشكل مستمر من خلال المفاوضات التي يتفق عليها جميع الدول الأعضاء. فعندما تم إنشاء المنظمة عام ١٩٩٥م كان هناك قدر كبير من الحماية تمتعت به الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي تحولت تلقائياً من اتفاقية «الجات» إلى المنظمة، ولذا فقد نصت بعض الاتفاقيات في المنظمة

مثل اتفاقية الزراعة والاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (الجاتس) على إجراء مفاوضات بدءاً من العام ٢٠٠٠م، ثم نجح المؤتمر الوزارى الرابع الذى عقد فى الدوحة بدولة قطر (٩-١٤/١١/٢٠٠١م) فى إطلاق مفاوضات شاملة تؤدى إلى إصلاحات ومزيد من تحرير التجارة فى مواضيع محددة فى مقدمتها الزراعة سُميت «بأجندة الدوحة للتنمية».

#### ٤- تشجيع المنافسة العادلة: Promoting Fair Competition

سواء كان ذلك فى الأسواق المحلية أو فى الأسواق الخارجية، ولذا تسمى منظمة التجارة العالمية بمنظمة التجارة الحرة.

#### ٥- تشجيع الإصلاحات التنموية والاقتصادية: Encouraging Development and Economic Reforms

لا نجانب الحقيقة إن قلنا إن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تعتبر من أهم الأسباب وراء عمل الإصلاحات التنموية والاقتصادية فى الدول؛ لأنها تتطلب الوضوح والشفافية وإصدار الكثير من الأنظمة واللوائح والإجراءات حتى تتوافق مع أنظمة ولوائح واتفاقيات المنظمة، وبما يمكن استفادة جميع الدول الأعضاء منها.

#### د- المفاوضات الثنائية: Bilateral Negotiations

عندما قدمت المملكة عروضها للنفاذ إلى أسواق السلع والخدمات عام ١٩٩٧م تقدم عدد محدود من الدول لإجراء مفاوضات ثنائية، وعلى ضوء المفاوضات تم تعديل هذه العروض مرتين: عام ١٩٩٨م وعام ١٩٩٩م، حيث أصبحت العروض الأخيرة أساس التفاوض، ثم زادت الدول لتصل إلى (٢٥) دولة مع نهاية عام ٢٠٠٠م، ومع انتهاء التفاوض كان قد وصل عدد الدول المفاوضة إلى (٢٨) دولة، وهو أكبر عدد يواجه دولة منضمة للمنظمة وفق آلية التفاوض (الصين فاضتها ٣٥ دولة). هذا وقد كانت بعض الدول تفاوض للنفاذ إلى أسواق السلع، وبعضها الآخر التفاوض للنفاذ إلى أسواق السلع والخدمات.

اليابان كانت أول دولة تم التوقيع معها (٢٠٠٠/١/١٦م) والولايات المتحدة الأمريكية كانت آخر دولة ٢٠٠٥/٩/٩م. الجدول رقم (١) يوضح الدول التى أبرمت المملكة اتفاقيات ثنائية معها خاصة بالانضمام، وتاريخ توقيع هذه الاتفاقيات. هذا وقد لوحظ أن بعض الدول تفاوض على سلع زراعية محدودة، وبعض الدول الأخرى تفاوض على عدد كبير منها استناداً إلى حجم وتنوع تبادلها التجارى مع المملكة.



## واقع القطاع الزراعي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية

جدول رقم (١) الاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها بين المملكة والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن النفاذ إلى الأسواق في قطاعي السلع والخدمات

م	اسم الدولة	تاريخ التوقيع	م	اسم الدولة	تاريخ التوقيع
١	اليابان	١٦ يناير ٢٠٠٠	٢٠	نيوزيلندا	٢٠ يناير ٢٠٠٤
٢	أستراليا	٢٩ مارس ٢٠٠٠	٢١	تايلاند	١٠ فبراير ٢٠٠٤
٣	باكستان	٦ إبريل ٢٠٠٠	٢٢	بولندا	١٧ فبراير ٢٠٠٤
٤	أورجواي	٦ إبريل ٢٠٠٠	٢٣	كوبا	١٧ فبراير ٢٠٠٤
٥	كوريا الجنوبية	٦ يوليو ٢٠٠٠	٢٤	سيرلانكا	٢٠ فبراير ٢٠٠٤
٦	المكسيك	١٨ سبتمبر ٢٠٠٠	٢٥	سويسرا	٢٤ فبراير ٢٠٠٤
٧	البرازيل	١٩ سبتمبر ٢٠٠٠	٢٦	الإكوادور	٢٥ فبراير ٢٠٠٤
٨	الأرجنتين	٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠	٢٧	النرويج	٢٥ فبراير ٢٠٠٤
٩	فنزويلا	٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠	٢٨	كندا	٢٦ فبراير ٢٠٠٤
١٠	ماليزيا	٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠	٢٩	الصين	٢ إبريل ٢٠٠٤
١١	تركيا	١٨ فبراير ٢٠٠٣	٣٠	كيرجستان	٢١ إبريل ٢٠٠٤
١٢	الاتحاد الأوروبي	٢١ أغسطس ٢٠٠٢	٣١	إندونيسيا	٢٨ إبريل ٢٠٠٤
١٣	جمهورية التشيك	٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢	٣٢	الفلبين	٢٩ إبريل ٢٠٠٤
١٤	جمهورية السلوفاك	٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢	٣٣	الهند	١٦ يونيو ٢٠٠٤
١٥	هنغاريا	١٥ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٤	بنما	٢٤ يونيو ٢٠٠٤
١٦	لاتفيا	١٥ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٥	السلفادور	٢٤ يونيو ٢٠٠٤
١٧	جنوب أفريقيا	١٧ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٦	جمهورية الدومينيكان	٢٤ يونيو ٢٠٠٥
١٨	تايلوان	١٧ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٧	جمهورية الهندوراس	٢٤ يونيو ٢٠٠٥
١٩	باراغواي	١٨ ديسمبر ٢٠٠٣	٣٨	الولايات المتحدة الأمريكية	٩ سبتمبر ٢٠٠٥

## هـ- المفاوضات عديدة الأطراف: Plurilateral Negotiations

لقد تمت هذه المفاوضات من خلال اجتماعات فريق العمل (Working Party Meetings) التي بلغت أربعة عشر اجتماعاً خلال فترة استغرقت نحواً من (١٠) سنوات (جدول رقم ٢)، وهذه المفاوضات كانت مفتوحة لمن يرغب فيها من أعضاء المنظمة، وقد بلغ إجمالي الدول المشاركة في هذه الاجتماعات (٥٨) دولة. ومن خلال هذه المفاوضات تم إعداد تقرير فريق العمل (The Working Party Report) (أهم وثائق الانضمام) والذي يحتوي على جميع استفسارات وملاحظات الدول الأعضاء

واجابات المملكة عليها، كما يحوى الالتزامات والاستثناءات، وكانت معظم استفسارات الدول عن الانظمة واللوائح والإجراءات ذات العلاقة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة.

رأس هذه المفاوضات سفير كندا لدى المنظمة Mr. John Weeks على مدى سبعة اجتماعات، ثم انتقلت الرئاسة إلى سفير باكستان لدى المنظمة السيد منير أكرم الذى بقى رئيساً لهذه المفاوضات حتى نهايتها. ونظراً لأهمية وثيقة الدعم الزراعى فقد كانت تناقش خلال اجتماعات فريق العمل، وكان هناك ملاحظات تم استدراكها إلا أن معظمها كان ملاحظات فنية تتعلق بكيفية إعداد هذه الوثيقة، وقد انتهى الأمر إلى نقاشها فى اجتماع خاص وتم اعتمادها. وبصفة عامة كانت الدول المتقدمة (تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، كندا، أستراليا، نيوزلندا والأرجنتين) أكثر الدول مناقشة لمواضيع الزراعة فى اجتماعات فريق العمل. ونظراً للاستفسارات والملاحظات المتلاحقة التى كانت تبديها هذه الدول فقد كان هناك سرعة وكفاءة فى إعداد الإجابات اللازمة عليها وتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة من قبل المختصين فى وزارة الزراعة المشاركين فى الفريق التفاوضى وفى اللجان الفنية المتخصصة.

#### جدول رقم (٢) اجتماعات فريق العمل المعنى بالانضمام للمملكة لمنظمة التجارة العالمية

م	الاجتماع	التاريخ
١	الاجتماع الأول	٢-٣/مايو/١٩٩٦م
٢	الاجتماع الثانى	٦-٨/نوفمبر/١٩٩٦م
٣	الاجتماع الثالث	٢٩-٣٠/مايو/١٩٩٧م
٤	الاجتماع الرابع	٢-٤/ديسمبر/١٩٩٧م
٥	الاجتماع الخامس	١٧-١٩/نوفمبر/١٩٩٨م
٦	الاجتماع السادس	٢٢/سبتمبر/١٩٩٩م
٧	الاجتماع السابع	٥/أبريل/٢٠٠٠م
٨	الاجتماع الثامن	١٧/أكتوبر/٢٠٠٠م
٩	الاجتماع التاسع	٢٣-٢٤/أكتوبر/٢٠٠٢م
١٠	الاجتماع العاشر	٢٥/فبراير/٢٠٠٤م
١١	الاجتماع الحادى عشر	٢٩/أبريل/٢٠٠٤م
١٢	الاجتماع الثانى عشر	١٦/يونيه/٢٠٠٤م
١٣	الاجتماع الثالث عشر	١١/أكتوبر/٢٠٠٥م
١٤	الاجتماع الرابع عشر	٢٨/أكتوبر/٢٠٠٥م

## و- الأنظمة واللوائح والإجراءات ذات العلاقة:

كان من متطلبات الانضمام وجود ووضوح الأنظمة والإجراءات واللوائح الخاصة ذات العلاقة باتفاقيات المنظمة الأساسية؛ ولذا فقد كان هناك جهود محلية مصاحبة لعملية التفاوض تم من خلالها إصدار الأنظمة والإجراءات واللوائح ذات العلاقات، حيث تم إصدار (٤٢) نظاماً ولائحة وإجراء ودليلاً خلال مسيرة التفاوض، منها (١٩) نظاماً ولائحة وإجراء ودليلاً ذات علاقة باتفاقيات المنظمة الأساسية.

هذا وقد كان للقطاع الزراعي نصيب من هذه الأنظمة واللوائح والإجراءات والأدلة بشكل مباشر وغير مباشر (جدول رقم ٣). ولا شك أن صدور مثل هذه الأنظمة واللوائح والإجراءات والأدلة كان خطوة مهمة وكبيرة تؤكد مسيرة الإصلاح الاقتصادي في المملكة، كما تؤكد المصداقية والشفافية والوضوح، ولا يقتصر نفعها على المستثمرين الأجانب وعمليات الاستيراد فحسب، وإنما تخدم أيضاً المستثمرين المحليين والحركة التجارية المحلية عموماً.

### جدول رقم (٣) الأنظمة واللوائح والإجراءات والأدلة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

م	النظام / اللائحة / الإجراء / الدليل	تاريخ الصور
١	دليل تراخيص الاستيراد	١٤٢١/٤/١هـ
٢	إجراءات تراخيص الاستيراد	١٤٢٣/٤/٦هـ
٣	تطبيقات تدابير الصحة والصحة النباتية	١٤٢١/٤/١هـ
٤	لائحة تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية	١٤٢٤/٥/١هـ
٥	لوائح التثمين الجمركي	١٤٢٥/٥/٩هـ
٦	نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية	١٤٢٥/٥/٢٩هـ
٧	نظام المنافسة	١٤٢٥/٥/٢٩هـ
٨	مشروع اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة	-
٩	نظام استثمار رأس المال الأجنبي	١٤٢١/١/٥هـ
١٠	لائحة التنفيذية لنظام استثمار رأس المال الأجنبي	١٤٢٣/٤/١٢هـ
١١	نظام المختبرات الخاصة	١٤٢٣/٢/٨هـ
١٢	لائحة التنفيذية لنظام المختبرات الخاصة	١٤٢٤/٢/٢١هـ
١٣	نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره	١٤٢١/٤/٨هـ
١٤	إجراءات عملية نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية	١٤٢٥/١/١٧هـ
١٥	إنشاء الهيئة العامة للرقابة الغذائية والدوائية	١٤٢٤/١/٧هـ

## رابعاً - الزراعة والوضع النهائي للمفاوضات «الاستثناءات والالتزامات»:

نظراً لأهمية المواضيع الزراعية فقد كانت محوراً أساسياً في جميع مفاوضات المملكة، سواء كانت مفاوضات ثنائية (Bilateral)، أو عديدة الأطراف (Plurilateral) أو متعددة الأطراف (Multilateral). هذا ولقد جاءت نتائج المفاوضات الزراعية في ثلاث وثائق مهمة هي:

- تقرير فريق العمل WT/ACC/SAU/61.

- الجداول الموحدة للسلع WT/ACC/SAU/61/ADD.1.

- وثيقة الدعم الزراعي المحلي ACC/4.

هذا ويمكن إيجاز أهم ما يتعلق بالقطاع الزراعي في هذه الوثائق على النحو التالي:

### أ- تقرير فريق العمل The Working Party Report:

يعتبر هذا التقرير أهم وثائق الانضمام، وهو نتاج المفاوضات عديدة الأطراف خلال اجتماعات فريق العمل التي بلغت أربعة عشر اجتماعاً على مدى عشر سنوات. وهذا التقرير يحتوي على الكثير من المعلومات والبيانات عن الاقتصاد السعودي وما يتعلق به من أنشطة وإجراءات وأنظمة ولوائح وسياسات وبرامج، كما يحتوي على استفسارات الدول الأعضاء، وعلى إجابات المملكة عليها، وعلى الالتزامات والاستثناءات. يقع هذا التقرير في (١٣٥) صفحة ويحتوي على (٢١٦) فقرة و(١٢) ملحقاً يخص القطاع الزراعي منها (٥٧) فقرة تمثل (١٨٪) من إجمالي فقرات التقرير، وكذلك عشرة من ملاحق التقرير (انظر ملحق الدراسة رقم ١)

#### ١- من الاستثناءات في تقرير فريق العمل ما يلي:

- المحافظة على الوضع الحالي للسياسات والبرامج الزراعية الرئيسية.
- استمرار عمل المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق والبنك الزراعي في أعمالها الحالية دون تأثير.
- تحديد فترة صلاحية الأغذية سريعة التلف وعدم تركها للشركات الصانعة.
- استثناءات أخرى متعلقة بالنفاذ إلى الأسواق (قوائم تفصيلية للسلع المقيدة متوافقة مع اتفاقية تراخيص الاستيراد) ومنها:

- قائمة بالسلع الممنوع استيرادها ومنها السلع المحرمة (٦٥ سلعة) وتشمل الخمور ولحوم الخنزير ومشتقاتها، وجميع الأغذية الداخل في تكوينها الخمور أو الخنزير، وهذه السلع ليس عليها رسوم جمركية حيث وضع أمامها حرف (P) ويعنى محرم (Prohibited)، وكذلك سلع أخرى يمنع استيرادها ومنها الأسمدة العضوية، الأغذية المحتوية على دماء الحيوانات والإطارات المستعملة، والقرآن الكريم وغيرها.

- قائمة السلع التي يحتاج استيرادها إلى تراخيص مسبقة مثل البذور والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات والآلات الزراعية وغيرها.

- قائمة السلع الممنوع تصديرها ومنها الأعلاف الخضراء، الحطب، إناث الحيوانات، ماء زمزم وغيرها..

- قائمة السلع التي يحتاج تصديرها إلى موافقات مسبقة، ومنها القمح والدقيق والشعير والذرة الصفراء ومسحوق فول الصويا والآلات الزراعية نظراً لوجود إعانات عليها.

- قائمة بقرارات الحظر الحالية على بعض الدول على سلع حيوانية أو نباتية لأسباب صحية أو وقائية.

- مواصفات وشروط بذور النباتات المستوردة.

- المحافظة على الوضع الحالي للصيد التقليدي للأسماك كما هو موجود في القائمة السلبية وعدم فتحه للاستثمار الأجنبي.

- عدم حماية حقوق الملكية الفكرية للدلالات الجغرافية للسلع المحرمة مثل الخمور والمشروبات الكحولية.

## ٢- من الالتزامات في تقرير فريق العمل:

(١٥) التزاماً يخص الزراعة من أصل (٥٩) التزاماً تمثل (٢٥٪)، ومنها:

- توافق إجراءات تراخيص الاستيراد لاتفاقية تراخيص الاستيراد.

- توافق إجراءات الصحة والصحة النباتية لاتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS).

- تقديم تقرير سنوي عن برنامج تخصص الصوامع.

- العمالة الأجنبية حتى (٢٥٪) من إجمالي العمالة.
- ترك تحديد فترة صلاحية الأغذية (غير القابلة للتلف) للشركات الصانعة وفق مواصفات إرشادية من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

#### ب- الجداول الموحدة للسلع The Unified Schedules of Goods؛

الجداول الموحدة للسلع هي الوثيقة الثانية من وثائق انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وهذه الجداول هي نتاج المفاوضات الثنائية مع جميع الدول التي طلبت مفاوضات ثنائية Bilateral Negotiations مع المملكة (٣٨ دولة) وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، أي أقل الرسوم الجمركية التي تم منحها لأي دولة في أثناء التفاوض. تضم هذه الجداول (٧٥٥٩) سلعة وفق النظام المنسق العام لعام ٢٠٠٢م، منها (١٣٢٠) سلعة زراعية (بما فيها الأسماك) تمثل نحو (١٨٪) من إجمالي السلع.

#### ١- من الاستثناءات في الجداول الموحدة للسلع؛

- رسوم حمائية مناسبة على السلع الزراعية الحساسة ومنها الدواجن والبيض، التمر، الحليب السائل في عبوات أكبر من واحد لتر، القمح ومشتقاته وبعض الخضروات والفواكه.

- (٨٩٪) من إجمالي عدد السلع الزراعية رسومها المثبتة (Bound Rates) أعلى من الرسوم المطبقة حالياً Applied Rates.

- (٦٥) سلعة محرمة وليس عليها رسوم جمركية.

- (٣) سلع فقط رسومها المثبتة (صفر٪)، في حين أن المطبق حالياً بهذا الرسم (٢٢٣) سلعة.

- (٤٩) سلعة رسومها المثبتة (٥٪)، في حين أن المطبق حالياً بهذا الرسم (٧١٩) سلعة.

- الدواجن وبيض المائدة (١٣ سلعة) تتمتع برسوم حمائية مناسبة (٢٠-٢٥٪) أو رسم نوعي.

- أصبح متوسط الرسوم الجمركية المثبتة على جميع السلع الزراعية (٦، ١٥٪) مقارنة بالمطبق حالياً (٤، ٧٪).

#### ٢- من الالتزامات في الجداول الموحدة للسلع؛

- رسوم جمركية مثبتة على جميع السلع الزراعية ما عدا السلع المحرمة.

- (٧٢) سلعة زراعية خضعت رسومها الجمركية المطبقة حالياً للتخفيض الفوري.
- منح حق المفاوضات الأول (INR) لبعض الدول على (٦٣٧) سلعة زراعية تمثل (٣، ٤٨٪) من إجمالي السلع الزراعية بما فيها الأسماك.
- تخفيض الرسوم الجمركية مرحلياً على (٢١) سلعة زراعية حتى عام ٢٠٠٨م.
- تخفيض الرسوم الجمركية مرحلياً على (٢٥) سلعة زراعية حتى عام ٢٠١٠م.

### ج- وثيقة الدعم الزراعي المحلي:

إحدى الوثائق الرسمية للانضمام وتتعلق برصد وتصنيف جميع أنواع دعم القطاع الزراعي المحلي، سواء كان دعماً مباشراً أو غير مباشر، أو دعماً للصادرات وفق نماذج محددة أصدرتها المنظمة. هذا وقد كان متوسط فترة هذا الدعم للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣م، وهي آخر ثلاث سنوات توافرت فيها بيانات عن جميع أنواع هذا الدعم. هذا وقد اتضح وجود دعم مباشر خاضع للتخفيض قدره (٣، ٧) بليون ريال. وبالمقابل لا يوجد في المملكة دعم مباشر للصادرات الزراعية ولا دعم مباشر وفق إجراءات الصندوق الأزرق (مدفوعات تمويلية للحد من الإنتاج).

#### ١- من الاستثناءات في وثيقة الدعم الزراعي المحلي:

- الاستفادة الكاملة من المرونة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، ومنها:
- تقديم دعم مباشر ضئيل غير قابل للتخفيض حتى (١٠٪) (De Minimis).
- تخفيض الدعم المباشر على مدى (١٠) سنوات.
- نسبة التخفيض السنوي (٣، ١٪).

#### ٢- من الالتزامات في وثيقة الدعم الزراعي المحلي:

- تخفيض الدعم المباشر بنسبة محددة.
- عدم تقديم دعم مباشر للصادرات الزراعية.
- تحديث بيانات وثيقة الدعم الزراعي المحلي دورياً.
- إخطار المنظمة عن أي وسائل دعم جديدة.

## خامساً - تحديات وفرص ومتطلبات القطاع الزراعي في المرحلة القادمة،

لقد حظى القطاع الزراعي في المملكة ومنذ فترة طويلة بقدر جيد من الدعم والحماية عبر وسائل وبرامج متنوعة؛ وهذا ما مكّنه - بحمد الله - من تحقيق إنجازات ومكتسبات كثيرة انعكست إيجاباً على الاقتصاد السعودي وعلى برامج التنمية الشاملة. ومع تنامي توجهات العولمة من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى بروز الكثير من المتغيرات المحلية، وفي مقدمتها وضع الموارد المتاحة، وخاصة المياه، فقد أصبح هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة. وبالمقابل فإن هناك فرصاً كثيرة ستفرزها تداعيات المرحلة الجديدة يمكن استغلالها والاستفادة منها. وهذا ما سنتحدث عنه بإيجاز في النقاط التالية:

### أ- التحديات؛

التحديات التي أصبحت تواجه القطاع الزراعي في المملكة كثيرة ومتنوعة وهي على الصعيدين المحلي والدولي، ولعل من أهمها ما يلي:

- ١- زيادة النفاذ إلى الأسواق المحلية واشتداد المنافسة.
- ٢- انخفاض الرسوم الجمركية على بعض السلع الزراعية.
- ٣- إمكانية الوفاء بمتطلبات الالتزامات الجديدة.
- ٤- قدرة الأجهزة التنفيذية (الإشرافية والرقابية) على التطبيق والمتابعة.
- ٥- ترك فترة صلاحية المواد الغذائية (غير القابلة للتلف) للشركات الصانعة.
- ٦- ضعف الجهاز التسويقي والخدمات التسويقية.
- ٧- تنامي الفكر المضاد لاستمرار دعم وحماية القطاع الزراعي.
- ٨- ضعف وتواضع الخدمات المساندة (الإرشاد، الوقاية، البيطرة، المحاجر، الأبحاث، التدريب، إلخ).
- ٩- قلة وضعف الكوادر الوطنية المؤهلة.
- ١٠- تخفيض الحد الأدنى للاستثمار الأجنبي في الاستثمارات الزراعية.
- ١١- عدم إمكانية تقديم دعم مباشر للصادرات الزراعية.
- ١٢- التزامات المرحلة القادمة وفق نتائج المفاوضات الشاملة «لأجندة الدوحة للتنمية» وقرارات المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة.



## ب- الفرص:

رغم التحديات الكثيرة التى أصبحت تواجه القطاع الزراعى فى المملكة، والتى تم استعراض أهمها أعلاه مما قد تحد من نموه وتطوره، إلا أن هناك فرصاً كثيرة تتيجها ظروف المرحلة الجديدة. ومتى تم تحديد هذه الفرص واستغلالها وترتيب أولوياتها والاستفادة منها فإنها ستعكس إيجاباً - إن شاء الله تعالى - على مسيرة التنمية الزراعية المستدامة. ومن هذه الفرص على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:

- ١- استمرار قدر مناسب من الحماية.
- ٢- تواصل الكثير من برامج وسياسات الدعم الحالية (المباشر وغير المباشر).
- ٣- وجود البنية الأساسية الجيدة واستمرار التوسع فيها (السدود، الكهرباء، الاتصالات، الطرق، مشاريع الري والصرف.. إلخ).
- ٤- الخبرة التراكمية الواسعة والتأهيل الجيد للكثير من المزارعين والشركات الزراعية.
- ٥- وجود الميز النسبية فى بعض الأنشطة (التمور والصناعات التحويلية لها، الروبيان، البطاطس، الألبان، الدواجن، البيوت المحمية.. إلخ).
- ٦- إمكانية الوصول إلى أسواق (١٤٩) دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية دون تمييز وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN).
- ٧- الاستفادة من جهاز فض المنازعات التجارية فى المنظمة عند مواجهة ممارسات الإغراق فى السوق المحلى أو وجود عوائق غير نظامية تحد من الصادرات (WTO.2003).

## ج- متطلبات المرحلة القادمة (التوصيات):

لا شك أن المرحلة القادمة بتحدياتها المحلية والدولية تعتبر مرحلة صعبة وحرجة على القطاع الزراعى فى المملكة وتتطلب التعامل الخاص معها من خلال البرامج والسياسات المناسبة والمخطط لها من قبل القطاعين العام والخاص كلا حسب اختصاصه ومسؤولياته.

### ١- دور القطاع العام:

يلعب القطاع العام دوراً كبيراً فى ظل ظروف المرحلة الجديدة حتى يسهم بفعالية فى جعل القطاع الزراعى يحقق أهدافه ويسهم بفعالية فى مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة. ولعل من أهم المهام والمسؤوليات التى ينبغى للقطاع العام القيام بها ما يلى:

- ١- تكثيف التوعية والإعلام وتوفير المعلومات والتوجيه والإرشاد، وخاصة أن القطاع الزراعى الخاص يجهل الكثير عن التزامات المرحلة الجديدة واستثناءاتها وكيفية التعامل الإيجابى معها.
- ٢- التدريب وبناء القدرات سواء كان ذلك لمنسوى الأجهزة الحكومية ذات العلاقة أو للمزارعين والمستثمرين فى القطاع الزراعى.
- ٣- إجراء وتمويل البحوث والدراسات لرصد الآثار المتوقعة وللتقييم ورسم الخطط.
- ٤- الوفاء بمتطلبات الالتزامات الجديدة ذات العلاقة حتى يتم استغلالها والاستفادة منها، فمثلاً اتفاقية إجراءات الصحة والصحة النباتية SPS تحتاج إلى إنشاء العامل والمختبرات والمحاجر المجهزة وتدعيمها بالكفاءات المتخصصة.
- ٥- إكمال المواصفات والمقاييس على جميع السلع الغذائية مع التطبيق الحازم.
- ٦- استمرار وسائل الدعم والحماية وبما تسمح به أنظمة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهى كثيرة ومتنوعة نظراً لوجود المبررات والاعتبارات اللازمة.
- ٧- تكييف السياسات والبرامج الحالية (وإعداد وتطبيق سياسات وبرامج جديدة) بما يعظم من مكاسب الانضمام، وبما يقلل من الأضرار المحتملة.
- ٨- المشاركة الفعالة فى لجان المنظمة ذات العلاقة مثل لجنة الزراعة ولجنة الصحة والصحة النباتية (SPS) وغير ذلك من اللجان الأخرى.
- ٩- متابعة تطورات المفاوضات الجديدة والمشاركة فيها لتأكيد مصالح المملكة والدفاع عنها.

## ٢- دور القطاع الخاص:

- القطاع الخاص يتحمل العبء الأكبر لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة والتعامل الإيجابى معها لضمان استمرار النمو والتطور، ولعل من أهم الإجراءات التى ينبغى للقطاع الخاص القيام بها ما يلى:
- ١- الفهم والاستيعاب والإدراك لواقع ومتطلبات المرحلة الجديدة.
  - ٢- رفع كفاءة الإنتاج وتخفيض التكاليف لمواجهة أضرار المنافسة.
  - ٣- تطوير المنتجات ومتابعة رغبات المستهلكين.
  - ٤- الاندماجات لاستغلال اقتصاديات الحجم Economies of Scale.
  - ٥- استغلال الميز النسبية فى الإنتاج والاستفادة من الفرص المتاحة للتصدير.
  - ٦- رفع كفاءة التسويق والخدمات التسويقية.
  - ٧- إنشاء وتفعيل الجمعيات التعاونية الزراعية للاستفادة من إيجابياتها.
  - ٨- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة فى القطاع العام لإيجاد التكامل المطلوب.

## المراجع

- 1- Centre for Community Economies and Development Consultants Society (CECOEDECON) «Food Security: Some Issues of Relevance to the Developing Countries in WTO Negotiations», India , 2005.
- 2- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) «FAO papers on Selected Issues Relating to the WTO Negotiations on Agriculture», Rome,2002
- 3- Goode, «Walter Dictionary of Trade Policy Terms», Center for International Economic Studies , University of Adelaide, 1998.
- 4- World Bank «Global Economic Prospects and the Developing Countries 2004: Realizing the Development promise of the Doha Agenda», July 2003.
- 5- World Trade Organization (WTO) **Doha Declarations**,2005a.Geneva.
- 6- World Trade Organization (WTO), **Draft Ministerial Declaration, Ministerial Conference, 6th Session Hong Kong** 13-18/12/2005b. Geneva.
- 7- World Trade Organization (WTO) **Understanding WTO**, October 2005c
- 8- World Trade Organization (WTO) **10 Benefits of WTO Trading System**, 2003, Geneva.
- 9- UNCTAD, The International Trade Center; «**Business Guide to the Uruguay Round**», 1995.

## الملاحق

### الملحق (١) الفقرات وملاحق التقرير ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

- أ- الفقرات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي:
- الفقرة (٣) الوثائق المقدمة عن القطاع الزراعي.
  - الفقرة (٢٨) الأنشطة والخدمات الحكومية المحددة للتخصيص، ومنها بعض الأنشطة والخدمات التابعة لوزارة الزراعة.
  - الفقرات (٢٨، ٤٤، ٥٢، ١٢٥، ٢٣٩، ٢٤٢) ذات العلاقة بالمؤسسة العامة لصوامع الفلال ومطاحن الدقيق.
  - الفقرات (٤٤، ٥٠، ٥٢، ٢٣٧، ٢٣٨) ذات العلاقة بعمل البنك الزراعي العربي السعودي.
  - الفقرة (٥٦) إلغاء الحد الأدنى للاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي.
  - الفقرة (٧٧) دور ومسؤولية وزارة الزراعة في التنمية الزراعية بالمملكة.
  - الفقرات (٩٠، ٩٨، ٩٩) الوضع القانوني لمستوردي الآلات الزراعية.
  - الفقرات (١٢٤، ١٢٥، ١٣٣، ١٤٣، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣) تتعلق بإجراءات تراخيص الاستيراد للمدخلات الزراعية.
  - الفقرة (١٥٧) القيود الكمية على الواردات.
  - الفقرات (من ٢٠٦ وحتى ٢٢٤) متعلقة بإجراءات الصحة والصحة النباتية.
  - الفقرات (٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣) السياسة الزراعية في المملكة.
  - الفقرتان (٢٥٢، ٢٥٩) حماية الأصناف النباتية (حقوق الملكية).
  - الفقرة (٢٦٥) أكدت أن الدلالات الجغرافية Geographical Indicators للمخمر والمشروبات الكحولية غير محمية في المملكة لأنها سلع محرمة.
  - الفقرة (٣٠٦) الالتزام بتقديم الإخطارات المطلوبة للمنظمة في مواعيدها (ومن ضمن ذلك وثيقة الدعم الزراعي).
  - الفقرة (٣١٥) استعراض الفقرات التي فيها التزامات (٥٩ فقرة)، ومن ضمنها (١٥) فقرة التزام خاصة بالزراعة، وهي تحديداً الفقرات ذات الأرقام التالية: (٢٥، ١٥٣، ١٧٩، ١٨٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٠٦).

ب- ملاحق التقرير ذات العلاقة بالقطاع الزراعى:

- ملحق (A) قائمة السلع والخدمات التى عليها قيود سعرية (ومنها الدقيق).
- ملحق (C) القائمة السلبية الخاصة بالاستثمار الأجنبى فى المملكة ومنها نشاط الصيد التقليدى للأسماك (حيث يقتصر على السعوديين فقط).
- ملحق (E) قائمة السلع التى تحتاج إلى تراخيص استيراد مسبقة.
- ملحق (F) قائمة السلع المحظور استيرادها.
- ملحق (G) مواصفات وشروط استيراد بذور الإنبات.
- ملحق (H) قائمة السلع التى يتطلب استيرادها شهادات مخبرية.
- ملحق (I) قائمة السلع المحظور تصديرها.
- ملحق (J) قائمة السلع التى يتطلب تصديرها موافقات مسبقة.
- ملحق (K) قائمة اللجان الفنية فى الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والوزارة مشاركة فى بعض لجانها ذات العلاقة.
- ملحق (L) قائمة قرارات وإجراءات الحظر المفروض على بعض الدول لاستيراد منتجات نباتية وحيوانية محددة.



**تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية  
من سنغافورة حتى هونج كونج  
للفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٥م)**

---

**الدكتور خليل عليان عبد الرحيم  
جامعة الطائف - كلية العلوم المالية والإدارية**

---





## تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من سنغافورة حتى هونج كونج للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥)

د. خليل عليان عبد الرحيم

ملخص:

تمت اتفاقية مراكز لتأسيس منظمة التجارة العالمية أول يناير ١٩٩٥ على عقد مؤتمر وزاري كل سنتين على الأقل لبحث القضايا المطروحة، وبعد المؤتمر الوزاري أعلى سلطة في المنظمة تقوم باتخاذ القرارات، وتبعية أهمية المؤتمرات الوزارية للمنظمة من أن قراراتها نافذة على جميع الدول الأعضاء كما أن أي اتفاقية تصدر عن هذه المؤتمرات بالإجماع تعد إلزامية، والمؤتمرات الوزارية تضع الإطار العام للمفاوضات التجارية الشاملة متعددة الأطراف. والمنظمة ما زالت تواجه تحديات كبيرة في محاولاتها تحرير التجارة العالمية والوصول إلى التوافق العام في القضايا الشائكة كقضايا الدواء والغذاء والعمل والبيئة والاستثمار والصادرات السليمة والخدمة وحقوق الملكية الفكرية والتنمية. استغرقت مفاوضات المؤتمرات الستة الوزارية عشر سنوات وتبين أن هناك تفاوتاً في تطبيق التزامات الدول تجاه الاتفاقيات الموقعة، وهناك تعارض بين مصالح الدول تجاه القضايا المطروحة فالدول المتقدمة تدفع باتجاه قضايا جديدة يتم بحثها كالبيئة ومعايير العمل وحقوق الإنسان والاستثمارات الأجنبية، في حين تعارض الدول النامية مناقشة هذه القضايا قبل وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها وخاصة في قضايا مكافحة الإغراق والمساعدة الفنية للدول النامية ورفع دعم الزراعة، كما أن هناك تبايناً في المصالح والمواقف بين دول المجموعة الواحدة سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، وهناك مشاعر معادية تجاه المنظمة من قبل فئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومن أنصار البيئة والمستهلكين والمزارعين وغيرهم في شتى بلدان العالم احتجاجاً على المولية الاقتصادية. وقد لوحظ أن اتخاذ قرارات المؤتمرات الوزارية بطريقة الإجماع قد يوقظ التوصل إلى قرارات نهائية، لذلك لا بد من إعادة النظر في آلية المفاوضات وطريقة اتخاذ القرارات والتقليل من زخم القضايا المطروحة بحيث يتم التركيز في كل مرة على عدد محدود من القضايا بعد الإعداد الجيد لها من قبل الوفود المشاركة على أن يتم توعية الشعوب بهذه القضايا قبل عقد المؤتمرات الوزارية.

المجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية أعلى هيئة في المنظمة الدولية، ويعقد المجلس **يعقد** مؤتمرات وزارية كل سنتين يحضرها وزراء الصناعة والتجارة في الدول الأعضاء ويكون الاجتماع في أحد عواصم الدول الأعضاء. وهناك لجان متخصصة في منظمة التجارة العالمية تهتم وتتابع قضايا التنمية والتكتلات الإقليمية والدول النامية والميزانية والإدارة وفي عدد من القطاعات المتخصصة مثل: الطيران المدني والمشتريات الحكومية وتكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي، بالإضافة إلى لجان متخصصة في قضايا المديونية والاستثمار والمنافسة والشفافية. وتجتمع هذه اللجان قرابة (٢١٤) مرة في كل عام في مقر المنظمة الدولية أو في أحد عواصم الدول الأعضاء. وتشمل منظمة التجارة العالمية فرق العمل الفنية ومن أهمها: فريق عمل انضمام الدول (Accession Working Party)، وفريق عمل المؤسسات الحكومية (Working Party on State Trading Enterprises)، وفريق عمل أخرى،

♦ جامعة الطائف - كلية العلوم المالية والإدارية.

وتجتمع فرق العمل هذه (١٧٢٠) مرة كل عام في مقر المنظمة. وآلية اتخاذ القرارات في المؤتمرات الوزاري لمنظمة التجارة العالمية هي التوافق العام (إجماع الأعضاء) وهي القاعدة الرئيسية لاتخاذ القرارات، وأحياناً هناك قرارات بالأغلبية ولكنها نادرة.

وتتبع أهمية المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من كونها صاحبة السلطة التشريعية العليا في المنظمة وما يصدر عنها من قرارات تصبح نافذة على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، كما أن أي اتفاقية تصدر عن هذه المؤتمرات الوزارية بالإجماع المطلق تعد إلزامية على جميع الدول تحت مبدأ الالتزام الشامل الموحد الذي يعد أهم مبدأ من مبادئ الانضمام للمنظمة. وفي الوقت نفسه فإن المؤتمرات الوزارية تضع الإطار العام للمفاوضات التجارية الشاملة متعددة الأطراف.

وقد سبق انبثاق منظمة التجارة العالمية جولة مفاوضات الأوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤) التي استغرقت سبع سنوات وتمخض عنها عدد من الاتفاقيات المتعلقة بخفض التعريفات الجمركية، ورفع الدعم عن السلع الزراعية، والتوصل إلى اتفاقية التجارة في الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وقادت هذه الجولة إلى توقيع اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، ومن المآخذ على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ضعف الإرادة السياسية للدول الأعضاء في القضايا الحساسة مثل: الدعم الزراعي، واقتصار الجات على التجارة في السلع دون الخدمات ودون شمولها حقوق الملكية الفكرية، وكذلك عدم إعطاء الاهتمام الكافي لمصالح الدول النامية وخاصة قضايا التنمية.

باشترت منظمة التجارة العالمية (WTO) أعمالها في ١ يناير ١٩٩٥ ومقر المنظمة الرئيسي والوحيد جنيف بسويسرا وهي منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة وكانت ثمرة جهود ومحصلة لمفاوضات استمرت سبع سنوات وقد بلغ أعضاؤها (١٤٩) دولة بانضمام المملكة العربية السعودية للمنظمة العالمية في نهاية عام ٢٠٠٥م. وتقوم المنظمة بالاهتمام بقضايا التعريفات الجمركية على السلع والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقضايا فرعية كالاستثمار، والبيئة، ونقل التكنولوجيا، والطيران المدني، والمشتريات الحكومية، وانتقال العمالة، وتعد هذه المنظمة من أهم المنظمات الدولية بجانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات، وخفض التعريفات الجمركية، ومساعدة الدول على فض المنازعات التجارية فيما بينها والعمل على أنها إطار للمفاوضات ومراجعة السياسات التجارية للدول، ومساعدة الدول النامية من خلال المساعدات الفنية والتدريب والتعاون مع بقية المنظمات الدولية. والمنظمة تقوم على مبادئ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية وعدم التمييز بين أعضائها وتجنب الإغراق ورفع الدعم والعمل بشفافية وتشجيع المنافسة العادلة. (<http://www.wto.org.understandingofwto>)

## تقييم لنتائج المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من سنغافورة حتى هونج كونج

لقد عقدت منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها قبل عشر سنوات ستة مؤتمرات وزارية في مست مدن عالمية وهي: سنغافورة، وجنيف، وسياتل، والدوحة، وكانكون، وهونج كونج وهذه المدن موزعة في عدة قارات في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

الهدف من هذه الدراسة تقييم لنتائج جولات مفاوضات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥) من أجل التعرف على القضايا التي واجهت وما زالت تواجه منظمة التجارة العالمية، وكيفية التصدى لها، ومعالجتها من قبل الدول الأعضاء في المنظمة والتي بلغ عددها (١٤٩) دولة تشكل تجاريتها نحو (٩٠٪) من التجارة العالمية، ويمثل هذه الدول في المفاوضات وزراء الصناعة والتجارة وهم أصحاب القرار في دولهم في قضايا الصناعة والتجارة. كذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على مواقف الدول والتكتلات الاقتصادية من القضايا الشائكة التي لم يتم التوصل إلى حلول لها والتي تم تأجيل البت فيها إلى مؤتمرات وزارية قادمة. (العلمى، ٢٠٠٥)

كما تهدف الدراسة إلى التوصل لاستنتاجات يمكن أن تقيد صانع السياسة الاقتصادية حول تعامله مع قضايا منظمة التجارة العالمية.

وقد جمعت بيانات الدراسة من مصادر ثانوية متمثلة في: سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وتصريحات أعضاء الوفود المفاوضة، بالإضافة إلى إعلانات البيانات الختامية للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، ومن المنظمات غير الحكومية المناهضة لمخاطر العملة الاقتصادية، وكذلك من أعمال المؤلفين والتقارير الصحفية والإخبارية لمراسلي الصحف والمحطات التلفزيونية المسؤولة عن تغطية أخبار المؤتمرات الوزارية للمنظمة.

وتشمل الدراسة بالإضافة إلى المقدمة المواضيع التالية:

- (١) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة عام ١٩٩٦م.
- (٢) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف عام ١٩٩٨م.
- (٣) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل عام ١٩٩٩م.
- (٤) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة عام ٢٠٠١م.
- (٥) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون / المكسيك عام ٢٠٠٢م.
- (٦) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج عام ٢٠٠٥م.
- (٧) الاستنتاجات وتأثير السياسات.

## ١١) تقييم نتائج مفاوضات المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة عام ١٩٩٦ م.

يعد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والمعقود في سنغافورة في ديسمبر عام ١٩٩٦م هو المؤتمر الأول الذي جاء مباشرة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في بداية عام ١٩٩٥، وكانت أجندته مثقلة بالبنود والقضايا التي لم تجد حلولاً لها في جولة مفاوضات الأورغواي والتي انتهت في عام ١٩٩٤ والتي تم تأجيلها ونقلها لأجندة المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة.

الهدف الرئيسي من عقد مؤتمر سنغافورة إجراء مراجعة لدى تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها، وكذلك تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف في إطار ما اتفق عليه في جولة الأورغواي، وكذلك استكمال المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات واختبار آليات عمل منظمة التجارة العالمية باعتبار أن هذا المؤتمر هو المؤتمر الأول للمنظمة.

ومن الموضوعات التي طرحت على المؤتمر التجارة والبيئة، والعلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة، وإجراءات تسهيل التجارة، والعلاقة بين التجارة والاستثمار، ومعايير العمل والشفافية في المشتريات الحكومية.

فموضوع العلاقة بين التجارة والبيئة تم طرحه من قبل الدول المتقدمة لوضع معايير واشتراطات بيئية معينة يجب الالتزام بها من جميع الأطراف، وقد سارعت الدول النامية إلى الاعتراض على مناقشة الموضوع خشية من قيام الدول المتقدمة بفرض إجراءات حمائية بحجة عدم التزام الدول النامية بمعايير البيئة.

أما موضوع العلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة فقد قامت بطرحه دول الاتحاد الأوروبي للبحث في مدى الحاجة إلى إنشاء مجموعة عمل لدراسة هذا الموضوع في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد رأت عدد من الدول النامية بأن يترك هذا الموضوع إلى التشريعات الوطنية.

وحول إجراءات تسهيل التجارة فقد طرح الاتحاد الأوروبي إمكانية التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف تعمل على تبسيط وتذليل المعوقات الإدارية والبيروقراطية المتعلقة بالتجارة الدولية. ولم تعارض الدول النامية هذا المطلب.

وحول العلاقة بين التجارة والاستثمار فقد طالبت عدد من الدول المتقدمة التوصل إلى إطار دولي متعدد الأطراف حول القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن معظم الدول النامية عارضت مثل هذا التوجه باعتبار أن الموضوع تم تغطيته ضمن منظمة التجارة العالمية في إطار اتفاقية الجوانب التجارية ذات العلاقة بالاستثمار.

أما موضوع التجارة والعمل فقد طالبت الولايات المتحدة بإدراجه لمنع عمالة الأطفال وقد عارضته الدول النامية باعتبار أن عمالة الأطفال يعطى ميزة تكلفة نسبية لصالح الدول النامية. ومن الجدير بالملاحظة أن المؤتمر الوزارى الأول للمنظمة فى سنغافورة أعطى اهتماماً خاصاً بمعايير العمل المطبقة وضرورة الأخذ فى الاعتبار ما تم إنجازه من أعمال فى منظمة العمل الدولية (ILO) وخاصة البعد الاجتماعى للعولة.

اعتبر هذا المؤتمر الوزارى من المؤتمرات التى تعمل لغير صالح الدول النامية ودول العالم الثالث وأنه يعمل لصالح الدول المتقدمة حيث أعطيت دول مثل: الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى لنفسها الحق فى فحص ورقابة ظروف البيئة والعمل وخطط التنمية والاستثمار فى الدول النامية. (الحمزاوى، ٢٠٠٠)

وهى ظل المواقف المختلفة للأطراف المتفاوضة عكس إعلان مؤتمر سنغافورة إنشاء مجموعات عمل لدراسة الموضوعات التى تم الاختلاف حولها وضرورة الاستمرار فى المفاوضات فى المسائل التى لم يتم الانتهاء منها فى المفاوضات، ومحاولة التوفيق بين المقترحات المختلفة للدول الأعضاء فى المنظمة.

## (٢) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف / سويسرا عام ١٩٩٨م.

المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية عقد فى مدينة جنيف فى سويسرا فى مقر منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٨م، وقد ركز الوزراء المشاركون فى الدول الأعضاء فى المنظمة على استكمال بحث القضايا الرئيسية المنقولة من مؤتمر سنغافورة وهى:

- ١ - تخفيض سقفوف التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية.
  - ٢ - موضوع التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce).
  - ٣ - ومدى التماسق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى، كالبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والأنكتاد.
  - ٤ - بحث الشفافية فى عمل منظمة التجارة العالمية.
  - ٥ - مواضيع التجارة والمديونية ونقل التكنولوجيا باعتبار أن هذه المواضيع من اختصاص العديد من مجالس ولجان منظمة التجارة العالمية.
- وحول خفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية فقد أدرج هذا البند بطلب من الدول المتقدمة، بينما رأت الدول النامية ألا داعى لمزيد من التخفيضات فى التعريفات

الجمركية على السلع الصناعية في الوقت الراهن؛ لأن الدول المتقدمة لم تقدم الكثير للدول النامية في مجال النفاذ لسلعها للأسواق العالمية وأن خفض الجمركى المقترح يخفض من الإيرادات الجمركية التى تستخدمها الدول النامية فى أغراض برامج التنمية، وأن الدول المتقدمة مازالت تقوم بسياسات الإغراق لأسواق الدول النامية.

وموضوع التجارة الإلكترونية طرح للمرة الأولى فى مؤتمر جنيف، حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن خضوع المنتجات الإلكترونية لمبادئ منظمة التجارة الدولية يعتبر أمرا ضروريا وألا يتم فرض رسوم جمركية على الرسائل الإلكترونية، ولكن الدول النامية رأت أن موضوع التجارة الإلكترونية من المواضيع المرتبطة باتفاقيات أخرى مثل تجارة الخدمات ولا داعى لبحثها منفصلة وأن على المنظمة التأكيد على أهمية الدعم الفنى والمالى للدول النامية لتمكينها من إنشاء بنية أساسية تمكنها من المشاركة فى التجارة الإلكترونية.

أما موضوع التنسيق بين منظمة التجارة العالمية وبقية المنظمات الدولية فقد اعتبر أن التنسيق قائم بين المنظمة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وحول موضوع الشفافية فى عمل منظمة التجارة العالمية فقد تم الاتفاق بين الدول المشاركة على أهمية توافر الشفافية فى أعمال منظمة التجارة العالمية.

وحول موضوع اتفاقيات التجارة الإقليمية فقد طالبت الدول النامية بإعطائها مرونة فى مجال إبرام اتفاقيات وترتيبات إقليمية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة ودعم عمليات التكامل.

أما موضوع التجارة والتمويل فقد طالبت ببعثه الدول النامية لدراسة العلاقة بين نظام التجارة العالمى وبين نظم التمويل الضرورية لبرامج التنمية، وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذا الاقتراح من الدول النامية.

أما موضوع التجارة والمديونية فقد اقترحت الدول النامية إنشاء مجموعة عمل فى إطار منظمة التجارة العالمية لدراسة العلاقة بين التجارة والمديونية الخارجية للدول النامية لتحديد مدى إسهام نظام التجارة العالمية فى التغلب على مشكلة المديونية فى الدول النامية. وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذا البند بحجة عدم اختصاص منظمة التجارة العالمية بهذا الموضوع.

وحول موضوع نقل التكنولوجيا فقد اقترحت الدول النامية إنشاء مجموعة عمل فى إطار منظمة التجارة العالمية لنقل التكنولوجيا لمعرفة أثر تطبيق اتفاقيات المنظمة

فى عملية نقل التكنولوجيا للدول النامية. وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذا البند بحجة عدم اختصاص منظمة التجارة العالمية بهذا الموضوع.

ومن الجدير بالملاحظة أن مشاركة الدول النامية فى المفاوضات قد ازدادت حيث إن أربعة موضوعات من الموضوعات التى طرحت على المؤتمر كانت مقدمة من الدول النامية.

وقد عكس الإعلان الختامى لمؤتمر المنظمة فى جنيف المواقف المختلفة للدول المشاركة، وأكد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة ورفض طرح موضوع معايير العمل وتكليف مجلس المنظمة بإعداد جدول أعمال المؤتمر الثالث فى سياتل.

### (٣) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل / الولايات المتحدة الأمريكية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩.

اجتمع ممثلو (١٣٤) دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية فى أواخر شهر نوفمبر من عام ١٩٩٩ فى مدينة سياتل فى ولاية واشنطن فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تحوى أكبر الشركات المتعددة الجنسية فى العالم كميكرسوفت، واليونج وغيرها، وقد جاء توقيت المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية بعد الأزمة العالمية فى شرق آسيا عام ١٩٩٧ وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى العالمى وما صاحب المولة الاقتصادية من آثار سلبية فى الدول النامية وعدم التنفيذ الكامل لاتفاقيات الأورغواى.

بعد مؤتمر سياتل المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية بعد مؤتمرات سنغافورة وجنيف وبعد مرور خمس سنوات من تأسيس منظمة التجارة العالمية، وقد اهتمت المؤتمر الوزارى فى سياتل / الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرئيس كلينتون، وقد أطلق على هذا المؤتمر جولة الألفية للدلالة على أن ما يصدر عن هذا المؤتمر من قرارات وقواعد وضوابط ستؤثر مباشرة فى حياة الغالبية العظمى من سكان الكرة الأرضية مع نهاية الألفية الثانية.

وتشمل أجندة مؤتمر سياتل العديد من الموضوعات أهمها: قضايا الزراعة، والخدمات، ومراجعة بعض الاتفاقيات، بالإضافة إلى موضوعات المنافسة، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، وتسهيل التجارة. ويهدف مؤتمر سياتل إلى إحداث المزيد من التحسين فى النظام التجارى العالمى وخاصة فى اتفاقية الخدمات والنفاذ للأسواق ودعم الصادرات ومستويات التعريفات الجمركية على المستوردات وإجراءات مكافحة الإغراق وإطلاق جولة جديدة فى بداية عام ٢٠٠٠ حول تحرير التجارة فى السلع

الزراعية، وتجارة الخدمات، والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف المتعلقة بالترابط بين السياسات التجارية، والنقدية، والمالية، والتنمية، والتأثير المتبادل في هذه السياسات، ومراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية عن الفترات السابقة، وتحديد ماهية المفاوضات التجارية للألفية الثالثة، كما يهدف المؤتمر إلى التوصل لخطة عمل مستقبلية للمنظمة لتوسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية في مجالات التعليم، والثقافة، والخدمات الصحية، والاستثمارات المالية المتعددة الأطراف، والمشتريات الحكومية بهدف إطلاق مباحثات حول المواضيع المستجدة مثل: حقوق الإنسان، وحماية المنتجات البيولوجية والتكنولوجية والبيئة، ومزيد من تحرير القطاع الزراعي.

ويمكن إعطاء فكرة موجزة عن القضايا الرئيسية التي طرحت في سياتل على النحو التالي:

### ١ - استكمال تحرير قطاع الزراعة:

كان الملف الزراعي هو المحور الرئيسي في المفاوضات لأهميته الخاصة لمعظم الدول. ويلاحظ أن هناك مسألتين تشغل المفاوضات في القطاع الزراعي وتختلف مواقف الدول حولهما وهما: تحرير القطاع الزراعي بالمزيد من خفض التعريفات الجمركية بما يزيد عن المعدلات السابقة والتي تبلغ (٣٦٪)، وتخفيض الدعم الزراعي بنسب تزيد عن (٢٠٪)، وقد ظهر هناك اختلاف في وجهات النظر حول هذين الموضوعين بين الدول النامية والمتقدمة وبين أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي حول مستويات التخفيض في الدعم والمزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية. (عبد الحميد، ٢٠٠٥)

### ٢ - تحرير المزيد من قطاع الخدمات:

كل من الدول المتقدمة والنامية تتفق على تحرير قطاع الخدمات ولكن الاختلاف في درجات التحرير، فالدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في التحرير الشامل لقطاعات الخدمات على مستوى عالمي سواء التحرير الرأسي والأفقى لأن الدول المتقدمة تملك على سبيل المثال (٩٦٪) من براءات الاختراع في العالم، في حين أن الدول النامية تهتم بفتح قطاعات معينة من الخدمات وليس جميعها وبدرجات متفاوتة.

### ٣ - قضايا مكافحة الإغراق:

تعانى الدول النامية من القضايا العديدة المرفوعة ضدها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مقابل عدم تمكها إلا من رفع قضايا قليلة ضد الدول



المتقدمة نظرا للقدرة القانونية الكبيرة للدول المتقدمة في مجال مكافحة الإغراق وخاصة في قطاع المنسوجات والملابس التي تتمتع فيه الدول النامية بميزة نسبية.

#### ٤ - قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الدول النامية لإدخال قضايا معايير البيئة والعمل وضرورة فرض عقوبات تجارية على الدول التي تخالف هذه المعايير، في حين عارضت الدول النامية إدراج هذه القضايا خشية تعرضها لعقوبات تجارية لاستخدامها عمالة الأطفال ومخالفاتها لبعض معايير البيئة.

#### ٥ - التجارة الإلكترونية:

تعد التجارة الإلكترونية من المواضيع التي تم بحثها في المؤتمر الوزاري في جنيف، وقد تم تشكيل لجان خاصة لمتابعة موضوعها ضمن منظمة التجارة العالمية، كما تمت الموافقة على عدم فرض تعريف أو رسوم على الرسائل الإلكترونية ولكن الدول النامية تخشى من ضعف قدراتها التنافسية في مجال الاتصالات وشبكات الإنترنت وسيطرة الدول المتقدمة على هذا القطاع .

#### ٦ - المسائل الخاصة بتنفيذ نتائج جولة الأوروغواي:

تم إدراج هذا الموضوع نتيجة لإصرار الدول النامية بأنها تعاني من قصر الفترة الانتقالية المعطاة لها للالتزام بتنفيذ بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

#### ٧ - العوائق الفنية المتصلة بالتجارة:

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إدخال أي تعديلات في المسائل الفنية المتعلقة بالإغراق والدعم والمنسوجات، في حين أظهرت مرونة في التعديلات الفنية للاستثمار والتقييم الجمركي.

#### ٨ - التجارة والاستثمار:

أصرت دول الاتحاد الأوروبي تؤيدها عدد من الدول على ضرورة دراسة العلاقة بين الاستثمار والتجارة ضمن نطاق عمل منظمة التجارة العالمية، في حين لم تشجع الولايات المتحدة هذا الموضوع.

## ٩ - التجارة وسياسة المنافسة:

يعد هذا الموضوع محل اهتمام دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في حين عارضته عدد من الدول النامية، وتم الاتفاق على الاستمرار في دراسة هذا الموضوع.

## ١٠ - الشفافية في المشتريات الحكومية:

أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة التوصل إلى اتفاق حول ذات الموضوع في جولة مؤتمر سياتل تؤيدها في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، في حين رأت الدول النامية ضرورة استكمال الدراسة حول الموضوع أولاً.

هذا ويمكن إيجاز الملاحظات المتعلقة بهذا المؤتمر فيما يلي:

- ١ - وجود خلافات حادة بين الدول المتقدمة والدول النامية حول معظم القضايا المطروحة. ونظراً لأن هذه القضايا تهم قطاعات كبيرة من السكان كالمستهلكين والمدافعين عن قضايا البيئة والمنظمات غير الحكومية، فقد استقطب المؤتمر المعارضين من شتى أطراف المجتمع ومن جميع الجنسيات.
- ٢ - فشل المؤتمر إلى حد بعيد في تحقيق الهدف المعلن للمؤتمر ألا وهو تحرير التجارة الدولية من كل القيود، مما يعنى تخفيف الجمارك وإلغاء جميع إجراءات الحماية وتخفيف القيود المعوقة لانتقال السلع والخدمات والتبادل التجارى الحر بصفة عامة.
- ٣ - ظهر للدول النامية أن الدول المتقدمة ترغب في الهيمنة، وقد اعترضت الدول الأفريقية وطالبت الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية وتقليل فجوة التكنولوجيا بين الدول النامية والمتقدمة، وألا تسعى المنظمة إلى فرض قيود مفرطة على الدول النامية والمطالبة بمراعاة أوضاع الدول النامية وخاصة في القارة الأفريقية، وضرورة تمديد الفترة الانتقالية لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وحركة الاستثمار واتفاقيات التقييم الجمركى ووصفت بلد مثل الهند المنظمة الدولية بأنها تحولت إلى نادى للأغنياء دون الفقراء. ( jim Phillis 2000 )
- ٤ - ظهرت خلافات بين الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا حول قضايا الدعم الزراعى وطالبت فرنسا بعدم تطبيق القواعد التجارية البحتة على المنتج الثقافى أى بمعنى استثناء المنتج الثقافى من هذه القواعد، ومن المعلوم أن لفرنسا ميزة نسبية في المجالات الثقافية.
- ٥ - بصفة عامة، لم يتفق أعضاء المؤتمر البالغ عددهم (١٣٥) دولة مشاركة على تقرير المزيد من حرية التجارة.

٦ - واجه المؤتمر مظاهرات عنيفة من قبل المتظاهرين والمعارضين لحرية التجارة والذين بلغ عددهم (٣٥٠٠٠) شخص مما سبب إحراجا للولايات المتحدة الأمريكية ولرئيسها كلينتون. وقد اضطرت رئيسة المؤتمر إلى إيقاف جلسات المؤتمر نتيجة لأعمال الشغب التي رافقت المظاهرات حيث تم اعتقال ما يزيد عن (٦٠٠) معارض للمؤتمر.

٧ - كان مصدر المعارضة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سيائل الأسباب التالية: (<http://www.thirdworldtraveler.com/wto-mai/what-after-seattle.html>)

أ - المعارضة من قبل عدد من الدول النامية بسبب القوانين الصارمة لحماية البيئة.

ب - معارضة الغالبية من عمال العالم خاصة في الدول النامية لتأثير تحرير التجارة في تخفيض مستوى الأجور والقيود على انتقال عمال الدول النامية والمنع الكامل لمعالجة الأطفال دون إيجاد حل لمشكلاتهم الاجتماعية.

ت - خشية المدافعين عن حقوق الإنسان من دخول الصين وغيرها من الدول إلى منظمة التجارة العالمية لعدم احترامها لحقوق الإنسان من وجهة نظرهم.

ث - التضيق على المستهلكين نتيجة للقيود والمعايير الصارمة على الغذاء.

ج - اعتبر الكثيرون أن منظمة التجارة العالمية وجدت لخدمة النخبة الذين يملكون الشركات المتعددة الجنسية.

ح - اعتبرت الدول النامية أن تركيز الدول المتقدمة على قضايا حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة وعمالة الأطفال المقصود فيها التضيق على تجارة الدول النامية وفرض هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية خاصة في قضايا الغذاء والدواء والملكية الفكرية.

خ - تلقت جهود تحرير التجارة العالمية صدمة قوية في الأيام الأخيرة من نهاية القرن العشرين نتيجة لفشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سيائل.

#### (٤) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة / قطر عام ٢٠٠١م.

يعد مؤتمر الدوحة هو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والمنعقد في الفترة من ٩-١٤ من شهر نوفمبر ٢٠٠١م بمشاركة (١٤٢) دولة من بينها (١١) دولة عربية. وقد جاء المؤتمر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة والتي

سببت إرباكاً في الأسواق العالمية وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً في التوصل إلى نظام اقتصادي عالمي جديد. وقد جاء هذا المؤتمر بعد فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سياتل في أواخر ١٩٩٩م في تحقيق معظم أهدافه في توسيع مجال عمل المنظمة ورسم خطة عمل مستقبلية للمنظمة، فقد وافقت الكثير من الدول على مضي على حضور المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة / قطر وخاصة الدول النامية، لأن أجندة مؤتمر الدوحة والتي تحتوى على (٢١) موضوعاً هي امتداد لجداول أعمال المؤتمرات الوزارية السابقة في سنغافورة، وجنيف، وسياتل التي لم يكتب لها النجاح والتي تضمنت قضايا الزراعة، والتجارة في السلع غير الزراعية، والخدمات، وإنفاذ لأسواق السواد المصنعة غير الزراعية، وقضايا الملكية الفكرية، والعلاقة بين التجارة والاستثمار وبين التجارة والسياسة التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيلات التجارة، وقواعد حل النزاعات وقضايا البيئة المتعلقة بالتجارة، والتجارة الإلكترونية ومشكلات الاقتصاديات الصغيرة، وقضايا التمويل والديون المتعلقة بالتجارة، ونقل التكنولوجيا والتعاون الفني، وبناء القدرات، وقضايا الدول الأقل نمواً، والمعاملة التفضيلية، بالإضافة إلى قضايا التنمية.

وقد هدف المؤتمر بالدرجة الأولى إلى تمهيد الطريق إلى جولة جديدة من المحادثات للتوصل إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية وإزالة المعوقات التجارية، وإلى تفعيل وزيادة كفاءة منظمة التجارة العالمية وتحديد مصير منظمة التجارة العالمية بعد أن منيت مؤتمراتها السابقة بقدر كبير من الفشل.

أطلق على جولة مباحثات هذا المؤتمر «جولة التنمية» (Doha Development Round)، أو إعلان الدوحة، أو أجندة الدوحة للتنمية (Doha Development Agenda) اشتملت على (٢١) موضوعاً تتضمن مواضيع مستجدة ومواضيع قديمة لم تستكمل عليها البحوثات، وقد وضع لها إطار زمني للمفاوضات حولها أقصاه ١/ ١/ ٢٠٠٥، ثم تم تمديده إلى نهاية عام ٢٠٠٦ بعد عدم التمكن من استكمال المباحثات حول هذه المواضيع في المؤتمرات الوزارية في كانكون وهونج كونج، وهذه المواضيع تشمل القضايا التالية: (Trade Topics, Doha Development Agenda, www.wto.org)

- ١ - قضايا تحت التطبيق أو التنفيذ تتعلق باتفاقية الجات ١٩٩٤ وهي مفصلة كالتالي:  
ميزان المدفوعات وإنفاذ للأسواق والزراعة والإجراءات الصحية والمنسوجات والملابس والعوائق الفنية والاستثمار المتعلق بالتجارة ومكافحة الإغراق والتقييم الجمركي والإجراءات التعويضية (الفقرات ١٢، ١٣، ١٤ من إعلان الدوحة).
- ٢ - التجارة في الخدمات (الفقرة ١٥ من إعلان الدوحة).

٣ - حماية حقوق الملكية الفكرية وتشمل: اتفاقية (التريبيس) والصحة العامة والمؤشرات الجغرافية ومراجعة بنود اتفاقية (التريبيس) من (الفقرات من ١٧ إلى ١٩ من إعلان الدوحة).

٤ - العلاقة بين التجارة والاستثمار ( الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ من إعلان الدوحة).

٥ - العلاقة بين التجارة والسياسة التنافسية (الفقرات من ٢٣ إلى ٢٥ من إعلان الدوحة).

٦ - الشفافية في المشتريات الحكومية (الفقرة ٢٦ من إعلان الدوحة).

٧ - التسهيلات التجارية (الفقرة ٢٧ من إعلان الدوحة).

٨ - الاتفاقيات التجارية الإقليمية (الفقرة ٢٩ من إعلان الدوحة).

٩ - البيئة والتجارة (الفقرات ٣١ إلى ٣٣ من إعلان الدوحة).

١٠ - التجارة الإلكترونية (الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة).

١١ - الاقتصاديات الصغيرة (الفقرة ٢٥ من إعلان الدوحة).

١٢ - التجارة والمديونية والتمويل (الفقرة ٣٦ من إعلان الدوحة).

١٣ - التجارة ونقل التكنولوجيا (الفقرة ٣٧ من إعلان الدوحة).

١٤ - التعاون الفني وبناء القدرات (الفقرات ٢٨ إلى ٤١ من إعلان الدوحة).

١٥ - الدول الأقل نموا (الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من إعلان الدوحة).

١٦ - المعاملة الخاصة والمختلفة (الفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة).

وفيما يلي نبذة عن سير المباحثات في القضايا الرئيسية للمؤتمر:

## ١ - تجارة السلع الزراعية،

دافعت دول الاتحاد الأوروبي عن سياسة دعمها للسلع الزراعية ولم ترغب في تقديم تنازلات في هذه القضية التي تهم مزارعيها، في حين طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بتحرير المزيد من قطاع الزراعة، أما الدول النامية فقد طالبت بوقف دعم القطاع الزراعي لتمكينها من التصدير للأسواق الدولية. وفي النهاية تم التوصل إلى نصوص غير حاسمة تقضى بإحالة القضية إلى مفاوضات مستقبلية موسعة.

## ٢ - قضايا البيئة:

تم التوفيق بين رغبات الدول المتقدمة فى ضرورة الالتزام بمعايير بيئية وترك الحرية للدول النامية فى اختيار الإجراءات البيئية المناسبة لحماية البيئة والصحة فيها فى ظل منظمة التجارة العالمية.

## ٣ - تجارة المنسوجات:

اعترضت الدول النامية وعلى رأسها الهند على القيود التى تضعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية وطالبت بإلغاء نظام الحصص الذى تقوم بممارسته بعض الدول المتقدمة، ولم يتم حل هذه المعضلة وتم الإشارة الغامضة باستمرار التفاوض حول هذا الموضوع مستقبلاً.

## ٤ - الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية:

حققت الدول الأقل نمواً إنجازاً كبيراً فى البيان الوزارى فى المؤتمر يؤكد حقها فى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة فيها وعدم تقييد الصناعات الدوائية بقيود مصطنعة، وإصرارها على الحق فى الترخيص الإجبارى للأدوية المقاومة للأدوية بدون الحصول على الموافقة المسبقة لشركات الأدوية العالمية صاحبة براءات الاختراع لهذه الأدوية.

## ٥ - علاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية:

هذه القضايا من المسائل الرئيسية التى تصر عليها الدول المتقدمة وتعارضها الدول النامية، وقد تم الاتفاق على الاستمرار فى التفاوض المتعدد الأطراف حولها وإعطاء الاهتمام للآليات التى تربط التجارة العالمية بالاستثمار والمشتريات الحكومية فى ظل اتفاقية الخدمات (GATS).

وقد ظهر من المفاوضات أن الدول النامية خاصة فى منطقة الكاريبى والدول الأفريقية لم تكن مستعدة للدخول فى اتفاقيات متعددة تزيد من التزامات بلدانها فى قضايا تصب فى مصلحة الدول المتقدمة بشكل رئيسى كالاستثمارات الأجنبية، والبيئة، والمشتريات الحكومية، ومعايير العمل والبيئة، والفداء؛ لأن الدول النامية ترى أن الدخول فى اتفاقيات جديدة متعددة الأطراف سيضيف عليها أعباء جديدة.

WTO, Doha 4 Ministerial Declaration. ([http://wto.org/minist\\_e/min\\_e/mindecl.htm](http://wto.org/minist_e/min_e/mindecl.htm).)

وقد تمخض المؤتمر الوزارى فى الدوحة عن نتائج غامضة تتعلق بالدعوة إلى مزيد من تحرير التجارة للدول النامية والرغبة فى إدخال مواضيع جديدة من قبل الدول المتقدمة، وقد أصرت الدول النامية على ضرورة سماع صوتها ومناقشة قضايا التنمية فيها قبل الشروع فى اتفاقيات جديدة.

وقد تضمن البيان الختامى للمؤتمر الوزارى للمنظمة المعقود فى الدوحة فى الفترتين (١٢ و ١٤) على أهمية أن يتم التوصل إلى تحقيق تحسينات جوهرية فى النفاذ للأسواق وإجراء تخفيضات على مراحل فى دعم الصادرات تمهيدا للإفائها وعمل تخفيضات جوهرية فى الدعم الزراعى المحلى المشوه للتجارة الدولية فى السلع الزراعية على أن يتم التوصل إلى نماذج تحقق هذا التوجه فى نهاية ٢٠٠٣/٣/٢١م، على أن يؤخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة للدول النامية وكذلك الاعتبارات غير التجارية من أجل الأمن الغذائى والتنمية الريفية والمحافظة على البيئة، ولكن المفاوضات حول هذه القضايا تعثرت ولم يتم التوصل إلى اتفاق يرضى الأطراف فى المفاوضات. (العبيد، ٢٠٠٦)

وقد تم تأجيل ونقل معظم القضايا المعلقة التى لم يتم التوصل إلى حلول لها إلى المؤتمرات الوزارية اللاحقة.

#### (٥) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون / المكسيك عام ٢٠٠٣م.

انعقدت جولة مفاوضات المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون / المكسيك فى شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٣م، وقد اعتبرت أجندة المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى كانكون امتداداً لأجندة الدوحة التى لم يكتب لها النجاح المتوقع والتى تضمنت قضايا الاستثمار، والمشتريات الحكومية، والغذاء، والزراعة، والبيئة، بالإضافة إلى قضايا التنمية .

وقد شهد المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها دولة نامية، مما أعطى قوة دفع كبيرة لمواقف الدول النامية فى المؤتمر رغم عدم التوافق التام بين مصالح الصين وبقية الدول النامية.

وقد ظهرت فى المؤتمر بوادر تصادم مصالح الدول النامية والدول المتقدمة حيث أصرت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى واليابان بأنها لم توافق بشكل نهائى على موضوع إعطاء الأولوية لقضايا التنمية التى تم

الدول النامية ودافعت بقوة عن قضايا تم استحداثها في مؤتمر الدوحة مثل: معايير العمل، والبيئة، وحقوق الإنسان، والغذاء وأن يتم إعطاء الأولوية لهذه المواضيع قبل قضايا التنمية، حتى إن دول الاتحاد الأوروبي أنكرت أنها ترى التخلص من الإعانات الزراعية التي وعدت بها الدول النامية، كما أن اليابان أصرت على موقفها بعدم إجراء تخفيضات على الأرز على أنه سلعة زراعية.

ومن جانب الدول النامية وعلى رأسها الهند والدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي أبدت عدم موافقتها النهائية على إدراج البنود التي طالبت باستحداثها الدول المتقدمة أثناء مؤتمر سنغافورة عام ١٩٩٦ وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والتنافسية والمشتريات الحكومية وإجراءات التسهيلات التجارية، وقد وافقت دول الاتحاد الأوروبي على التخلي عن إدراج بعض هذه القضايا والإبقاء على تسهيلات التجارة والشفافية في المشتريات الحكومية. (<http://www.ThirdWorldTraveler.Com.WtoDerailed.html>).

وقد أظهرت مجموعة (٢١) للدول النامية (G٢١) وعلى رأسها البرازيل والهند والصين قوة تفاوض معتبرة وصوتاً قوياً للدفاع عن مصالح الدول النامية، حيث تخوفت الهند من تخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية كما أصرت الدول النامية مجتمعة على ضرورة قيام الدول المتقدمة بإيقاف الدعم للسلع الزراعية حيث بلغ هذا الدعم ما يزيد عن (٢٠٠) مليار دولار لأن من شأن هذا الدعم أن يفرق أسواق الدول النامية بالسلع الزراعية الرخيصة وخاصة القطن في الدول الأفريقية، إلا أن الدول المتقدمة رفضت هذه المطالب مما سبب في انهيار وفشل مؤتمر كانكون.

وقد حاول وزير تجارة المكسيك إنقاذ المؤتمر بتقديمه اقتراحات حول الالتزامات الجديدة في اتفاقية الزراعة ولكن مقترحاته واجهت معارضة من جانب بقية الدول النامية وخاصة مجموعة (٢١) التي تفاوض باسم الدول النامية. (المبيد ٢٠٠٦)

بالرغم من أن نتائج مفاوضات المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في المكسيك كانت مخيبة للأمل، إلا أن الدول النامية بقيادة مجموعة (٢١) قد أثبتت صلابتها مواقفها في المؤتمر ودافعت بفعالية عن مصالح الدول النامية. وقد استمدت الدول النامية قوة إضافية بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها محسوبة على الدول النامية.

وقد عكس البيان الختامي للمؤتمر الوزاري في كانكون ضالة النتائج التي حققها المؤتمر حيث كانت الإشارة إلى موضوع الدعم الزراعي وخاصة للقطن غامضة، ووعد البيان



الختامى للمؤتمر بمراجعة سياسات قطاع المنسوجات ولم يتم ذكر أى توييزات للدول النامية عن أضرار سياسات الإغراق للسلع الزراعية التى تمارسها الدول المتقدمة.

## (٦) تقييم لنتائج مفاوضات المؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج / الصين عام ٢٠٠٥م.

انطلقت مفاوضات المؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج الصين فى الفترة من ١٣-١٨ من شهر ديسمبر ٢٠٠٥ اعتماداً على ما يسمى بأجندة الدوحة للتنمية التى أطلقت فى المؤتمر الوزارى الرابع فى الدوحة عاصمة قطر فى عام ٢٠٠١. والمؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج يهتم بإطار المفاوضات التجارية الشاملة المتعددة الأطراف التى بدأت فى أجندة الدوحة للتنمية والتى تشمل بنوداً أهمها: زيادة التحرر التجارى فى قطاعات الزراعة والخدمات والسلع الصناعية وتوفير التنمية المستدامة للدول الأقل نمواً وفتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية وخاصة الأقل نمواً منها.

ويأتى المؤتمر الوزارى السادس للمنظمة فى هونج كونج على أنه مؤتمر إنقاذ للمؤتمرات السابقة والتى حالف معظمها الفشل فى سيائل وكانكون . وقد شاركت فى المؤتمر (١٤٩) دولة عضو فى المنظمة الدولية من بينها المملكة العربية السعودية والتى تم قبولها مؤخراً قبل أسبوع من بداية المؤتمر باعتبارها العضو (١٤٩) .

وقد تصدى المؤتمر السادس إلى أهم القضايا الحساسة كإلغاء الدعم الزراعى حيث تتحدى الاتفاقية الزراعية على إلغاء الدعم للصادرات الزراعية الذى يتم معظمه فى الدول المتقدمة والذى يبلغ نحو (٣٠٠) مليار دولار سنوياً، وإتاحة الفرصة للصادرات الزراعية للدول النامية لكى تتنافس بشكل عادل فى الأسواق العالمية.

وقد اختلفت وجهات النظر حول المسائل المطروحة وخاصة مسألة الدعم والإعانات للقطاع الزراعى لكل من الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى من جهة والدول النامية بقيادة الصين والهند والبرازيل والتى تمثل دولها (٧٥٪) من الدول الأعضاء فى المنظمة العالمية، حيث طالبت الدول النامية الدول المتقدمة بوضع جدول زمنى لإيقاف دعم المنتجات الزراعية وأظهرت أن ما يقدم للبصرة من دعم فى بعض الدول المتقدمة يزيد على ما يحصل عليه الإنسان الفقير فى بعض الدول النامية. وقد احتجت المنظمات غير الحكومية والمتظاهرون من جميع أنحاء العالم على الهجمة الشرسة للعولة لصالح الشركات المتعددة الجنسية حيث اعتقل ما يزيد عن (٩٠٠) متظاهر.

وقد طالبت الدول النامية والناشئة في مجموعة العشرين بقيادة وزير خارجية البرازيل بوقف الدعم للسلع الزراعية بحلول عام ٢٠١٠م، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي (والذي يمثل ٢٥ دولة) لم توافق على هذا العرض. وقد كان موضوع خفض الدعم للصادرات الزراعية في الدول الغنية يشكل نقطة الخلاف الرئيسة في المؤتمر حيث إن هذا الدعم يلحق ضرراً بالمنتجين الرئيسيين في دول الجنوب.

وقد حاول باسكال لامي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في الأيام الأخيرة من المؤتمر من إنقاذ المؤتمر من الفشل، وقد تم التوصل إلى حلول وسط تقضى بقيام الدول المتقدمة بإلغاء دعم الصادرات الزراعية تدريجياً وينتهي هذا الدعم بحلول عام ٢٠١٣م، ووقف الدعم الزراعي للقطن وهو مطلب ملح للدول الأفريقية المنتجة للقطن لتمكينها من التصدير والنفوذ للأسواق العالمية.

وقد اختتمت المفاوضات في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج ببيان ختامي يتضمن النقاط التالية: (WTO Delegates Race for Compromise Deal ([http://news.Yahoo.com/wto\\_meeting](http://news.Yahoo.com/wto_meeting)).

١ - الاتفاق على إلغاء الدعم وقيود الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣. (وهذا يزيل أحد العقبات الرئيسة للوصول إلى اتفاق تجارى كامل حول أجندة الدوحة).

٢ - رفع الدعم عن صادرات القطن (وقد كان هذا مطلب الدول الأفريقية المنتجة للقطن وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً على هذا المطلب).

٣ - تسمح الدول المتقدمة بدخول (٩٧٪) من وارداتها من الدول الأقل نمواً بدون رسوم جمركية ولا حصص استيراد ابتداء من العام ٢٠٠٨م.

٤ - الإلغاء المتوازي لكل صور دعم الصادرات والقيود على كل إجراءات التصدير على أن تستكمل العملية بنهاية عام ٢٠١٣.

٥ - تحديد تاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٦ م على أنه أقصى موعد للتوصل إلى مسودة اتفاق شامل بشأن أجندة الدوحة.

وما زالت هناك قضايا معلقة مثل: التخفيضات الجمركية على السلع المصنعة بالإضافة إلى قضايا الخدمات المالية، والمشتريات الحكومية، ومكافحة الإغراق، واتفاقيات التدايير التعويضية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وقضايا الاستثمار، والتمويل، والبيئة، والعمل والتي تعدها الدول الأقل نمواً موضوعات تشكل عبئاً عليها لأنها تؤثر في ميزتها النسبية في الوقت الراهن. وقد أجلت هذه القضايا إلى حين

بحثها مجدداً في نهاية عام ٢٠٠٦ م على أنها جزء من أجندة الدوحة . (Ministerial Declaration of the Sixth Conference of WTO in Hong Kong during 13-18 December 2005. WT/Min.(05)/w/3/Rev.1 December 17, 2005).

## (٧) الاستنتاجات وتأثير السياسات (Policy & conclusions Implication)

تتبع أهمية المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من كونها صاحبة السلطة التشريعية العليا في المنظمة وما يصدر عنها من قرارات تصبح نافذة على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، كما أن أي اتفاقية تصدر عن هذه المؤتمرات الوزارية بالإجماع المطلق تعد إلزامية على جميع الدول تحت مبدأ الالتزام الشامل الموحد الذي يعد أهم مبدأ من مبادئ الانضمام للمنظمة. وفي الوقت نفسه فإن المؤتمرات الوزارية تضع الإطار العام للمفاوضات التجارية الشاملة متعددة الأطراف.

عقدت منظمة التجارة العالمية خلال فترة حياتها التي قاربت عشر سنوات منذ تأسيسها في ١٩٩٥/١/١م ستة مؤتمرات وزارية في سنغافورة ١٩٩٦، وفي جنيف عام ١٩٩٨، وفي سياتل عام ١٩٩٩، وفي الدوحة ٢٠٠١، وفي كانكون عام ٢٠٠٣، وأخيراً في هونغ كونج عام ٢٠٠٥م.

وقد لوحظ من سير المفاوضات في المؤتمرات الوزارية أن هناك تبايناً في مواقف الدول من القضايا المطروحة سواء بين المجموعات أو داخل التجمعات الإقليمية، وهذا التباين في المواقف يعكس الاختلاف في المصالح والناجم عن اختلاف المعطيات الاقتصادية ودرجة النمو بين البلدان. كما لوحظ أن مفاوضات المؤتمرات الوزارية أصبحت أكثر تعقيداً وصعوبة وتحتاج إلى المتابعة الدقيقة لمواقف الدول والاطلاع الواسع على التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وبالإضافة إلى صعوبة وتعقد المفاوضات فإن منظمة التجارة العالمية تواجه الاحتجاجات الشعبية من المنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع المدني احتجاجاً على العولة الاقتصادية والتي تصب بشكل رئيسي في صالح الدول المتقدمة.

ولا يخفى على المراقب والمحلل لنتائج هذه المؤتمرات الوزارية أن منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات كبيرة في محاولاتها تحرير التجارة العالمية والوصول إلى التوافق العام في القضايا الشائكة المطروحة والمتعلقة بمسائل حيوية تهم الملايين من البشر كقضايا الدواء، والغذاء، والعمل، والبيئة، والاستثمار، والصادرات، والدعم الزراعي، وحقوق الملكية الفكرية.

وقد لوحظ أن اتخاذ قرارات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بطريقة الإجماع (Consensus) قد يعمق التوصل إلى قرارات نهائية لمعظم القضايا المطروحة على جداول أعمال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

ومن هنا يمكننا القول: إن النظام التجارى العالمى الذى تتبناه منظمة التجارة العالمية يمر فى مأزق حقيقى، لذلك لا بد من إعادة النظر فى آلية المفاوضات واستبدال طريقة اتخاذ القرارات فى المنظمة الدولية من التوافق العام بالإجماع إلى اتخاذ القرارات بالأغلبية والتقليل من زخم القضايا المطروحة بحيث يتم التركيز فى كل مرة على عدد محدود من القضايا بعد الإعداد الجيد لها من قبل الوفود المشاركة على أن يتم توعية الشعوب بهذه القضايا، وهذا يحتاج إلى حملات توعية مكثفة من قبل المنظمة الدولية ومن قبل حكومات الدول الأعضاء.

## المراجع

### أولاً - المراجع العربية:

- ١- الحمزاوي، محمد كمال خليل (٢٠٠٠) اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسات تطبيقية للنشاط الائتماني ومحدداته. منشأة المعارف. الإسكندرية.
- ٢- العبيد، عبد الله بن عبد الله (٢٠٠٦) القطاع الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية: الاستثناءات والالتزامات والتحديات والفرص. وزارة الزراعة. الرياض.
- ٣- العلمي، فواز عبد الستار (٢٠٠٥) نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، رئيس الفريق الفني السعودي لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وزارة التجارة والصناعة. الرياض.
- ٤- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٥) الجات وآليات منظمة التجارة العالمية. الدار الجامعية. الإسكندرية.

### ثانياً - المراجع الإنجليزية:

- 1 - Ministerial Declaration of the Fourth Session Doha: 9-14 November 2001(WT/MIN (01) DEC/1).  
(<http://www.wto.org> Understanding of the WTO).
- 2- Trade Topics, Doha Development Agenda, ([www.wto.org](http://www.wto.org)).
- 3- Phillips, Jim (2000), What Happens After Seattle, Dollars & Sense Magazine, January-February, 2000.
- 4- WTO (2000), What Happens After Seattle, ([http://www.thirdworldtraveler.com/WTO\\_MAI/what\\_after\\_Seattle.html](http://www.thirdworldtraveler.com/WTO_MAI/what_after_Seattle.html)).
- com.wto\_derailed.html. <http://www.thirdworldtraveler.com>.
- 5- WTO, Doha 4th Ministerial Declaration, ([http://wto.org/minist\\_e/min01\\_e/mindecl.htm](http://wto.org/minist_e/min01_e/mindecl.htm)).
- 6- WTO (2000), What Happens after Seattle, ([http://www.thirdworldtraveler.com/WTO\\_MAI/what\\_after\\_Seattle.html](http://www.thirdworldtraveler.com/WTO_MAI/what_after_Seattle.html)).
- 7- WTO Delegates Race for Compromise Deal. ([http://news.Yahoo.com/wto\\_meeting](http://news.Yahoo.com/wto_meeting)).
- 8- Ministerial Declaration of the Sixth Conference of WTO in Hong Kong during, 13-18 December 2005, (WT/Min.(05)/w/3/Rev.1 December 17, 2005).



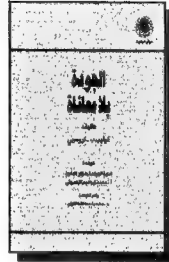


# من الإدارات الجيدة للمعهد

## كتاب

### الجودة بلا معاناة

تأليف: فيليب ب. كروسي  
ترجمة: أ. محسن إبراهيم الدسوقي  
راجع الترجمة: د. سعيد بن عبدالله القرني  
الناشر: معهد الإدارة العامة  
سنة النشر: ١٤٢٧هـ  
عدد الصفحات: ٢٤٨ صفحة



عمل على توضيح المدخل إلى تحسين الجودة، وهو يتمثل في الفهم الصحيح لمعني الجودة، وليس وضع نظام معقد. وأراد المؤلف تأكيد أن تحقيق الجودة جزء عادي من عمل الإدارة، وليس شيئاً يفترض أن تقوم به جماعة خاصة. وأكد أنه يمكن تحقيق كل هذا دون التشديد على الموظفين، متنبأ في ذلك منهجاً مختلفاً بعض الشيء عن غيره من المؤلفين. وهو منهج استخدم فيه القصص وضرب الأمثلة؛ بفرض التوضيح للإدارة أن انعدام الجودة هو المشكلة. وكان السؤال هو: كيف يمكن القيام بذلك، حتى لا يكون مجرد فكرة ميتة؟

واستطلع المؤلف رأى القراء في جميع أنحاء العالم - حيث كان الكتاب يترجم إلى لغات متعددة - مستفسراً فيما إذا كان الكتاب قد حقق هدفه. فأشار القراء في إجاباتهم إلى أن الكتاب يمس مشكلة شائعة في العالم. وأعجب الجميع بالتفسير المرن للمبادئ الأربعة لإدارة الجودة في المنظمة.

لقد باتت الحاجة إلى اهتمام الإدارة بالجودة واضحة لهم، منذ نشر كتاب: الجودة مجاناً Quality is Free عام ١٩٧٩م، وهو للمؤلف نفسه. ولقد تحقق الكثير من التقدم منذ ذلك الوقت، واستمادت شركات كثيرة أسهمها وسمعتها في السوق فيما يتعلق بالجودة. إن التوجه هو إيجاد "نظام يعمل على تحقيق الجودة عند تبنيها في المنظمة، والتقدم للحصول على جائزة الجودة؛ ليكون ذلك دليلاً على وجود الجودة". ولا يوجد الآن، كما هو مهود من قبل، أي نظام يضمن أي شيء في الإدارة. ولا شك أن استيعاب المفاهيم يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوب فيها.

وتبدأ كتب عديدة بشهرة كبيرة واستقبال حافل، ثم ينتهي بها الأمر إلى زاوية النسيان. ولقد بدأ كتاب "الجودة بلا معاناة" بداية متواضعة، ولكنه اكتسب شهرة بمرور السنوات؛ لأنه بوسع الجميع استخدامه دليلاً عملياً لتحقيق الجودة. ويشرح الكتاب مفاهيم الجودة بلغة سلسلة - هي لغة الحياة اليومية - ويقدم قصصاً تحتوي على أمثلة ترتبط بالواقع.



## من الإدارات الجديدة للمعهد

### كتاب

#### الخروج من الأزمة

تأليف: وليام إدواردز ديمينغ

ترجمة: حمد بن ناصر القضيبي

راجع الترجمة: د. صالح بن إبراهيم الخضير

الناشر: معهد الإدارة العامة

سنة النشر: ١٤٢٧هـ

عدد الصفحات: ٥١٦ صفحة



يعتبر ديمينغ أحد أهم رواد الجودة إن لم يكن أهمهم على الإطلاق. وينسب البعض إليه الفضل في حصول المنتجات اليابانية على ميزتها التنافسية التي تتمتع بها حالياً؛ ذلك أن أفكاره التي قدمها لليابانيين لعبت دوراً مهماً في إعادة بناء الصناعة اليابانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال مساهمته في إرساء مبادئ الجودة في الصناعة. وقد أدى نجاح التجربة اليابانية إلى أن قامت الولايات المتحدة - موطنه الأصلي - بدعوته للمساهمة في تطوير الصناعة وأساليب الإدارة.

وتتلخص أفكار ديمينغ في أن على المنظمات التركيز على إدارة الجودة، وهذا يتطلب عملية تحول في الفكر الإداري للقائمين على الإدارة في المنظمات.

ويخلص ديمينغ في نقاطه الأربع عشرة المبادئ الأساسية لهذا التحول، ويوضح في هذا الكتاب ما يجب على الإدارة أن تقوم به، فالإدارة وظيفتها لا يمكن فصلها عن مصلحة الشركة، ولا يمكن للإدارة أن تتعلم عملية التحول وتحسين الجودة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للشركة من خلال الخبرة فحسب، بل عليها أن تتعلم كيفية إحداث التغيير، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تطبيق النقاط الأربع عشرة، ومعالجة مواطن الضعف التي تؤثر سلباً في منشآت المنظمة. ويتناول هذا الكتاب الأساليب التي يجب أن يتبعها المديرون في تطبيق الجودة والتحسين المستمر لها.

إن هذا الكتاب ضرورة لكل باحث ومدير وموظف يهتم بالجودة؛ لكونه حجر الأساس للفكر العالمي في مجال الجودة.



## قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكى فى الدورية لمدة:

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ خمس سنوات

الاسم:

المهنة / الوظيفة:

العنوان:

مرفق شيك مصدق بمبلغ (.....) مقبول الدفع لمعهد الإدارة العامة،

الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو يمثل القيمة عن مدة الاشتراك.

التاريخ: / / التوقيع:

تعاد هذه القسيمة إلى:

الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة - ١١١٤١ المملكة العربية السعودية

ملاحظة: فى حالة تغيير العنوان يرجى الإخطار بالعنوان الجديد.

## PUBLIC ADMINISTRATION Subscription Form

I would like to subscribe to your journal for:

☐ one year ☐ two years ☐ three years ☐ five years

Name: .....

Organization: .....

Address: .....

Please find a bank draft for \$ ....., payable to the IPA, Riyadh,  
Saudi Arabia, in payment for this subscription.

City: ..... State: ..... Zipcode: ..... Telephone: .....

Date: ..... / ..... / 20 ..... Signature: .....

Order Address: Institute of Public Administration, General Department of Printing and Publishing  
Riyadh 11141 Saudi Arabia

Please notify if postal address changes.



مركز البحوث

دورية علمية متخصصة وحكومية  
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة  
الرياض - المملكة العربية السعودية



Research Center

A professional Quarterly journal  
published by  
the Institute of Public Administration  
Riyadh, Saudi Arabia



### • ثمن العدد:

- في المملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية الأخرى: ١٠ ريال
- أو ما يعادلها بالدولار.
- خارج البلاد العربية : ٤ دولارات.

### • الاشتراكات السنوية:

الاشتراكات	لغة سنة	لغة سنتين	لغة ثلاث سنوات	لغة خمس سنوات
<b>♦ الأفراد:</b> - في المملكة العربية السعودية. - في البلاد العربية بالريال أو ما يعادلته بالدولار. - في البلاد الأخرى.	٤٠ ريالاً	٧٠ ريالاً	١٠٠ ريالاً	١٥٠ ريالاً
	٤٥ ريالاً	٨٠ ريالاً	١١٥ ريالاً	١٨٠ ريالاً
	١٦ دولارًا	٣٠ دولارًا	٤٤ دولارًا	٧٠ دولارًا
<b>♦ المؤسسات:</b> - في المملكة العربية السعودية. - في البلاد الأخرى.	٨٠ ريالاً	١٥٠ ريالاً	٢٢٠ ريالاً	٣٥٠ ريالاً
	٢٨ دولارًا	٥٠ دولارًا	٧٤ دولارًا	١٠٠ دولارًا

توجه المراسلات المتعلقة بالاشتراك في الدورية إلى العنوان التالي:  
 الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١، المملكة العربية السعودية  
 مدير عام الإدارة العامة للطباعة والنشر - هاتف: ٤٧٧٨٩٤٠  
 إدارة النشر - هاتف: ٤٧٤٥٢٨٦ أو ٤٧٤٥٤٥٦ - فاكس: ٤٧٤٥٥٤٢  
 E-Mail : [publish@ipa.edu.sa](mailto:publish@ipa.edu.sa)

Research, studies and articles published in the Journal express the opinion of their authors and do not necessarily express the opinion of the Institute of Public Administration.

• **Price Per Issue:**

- Saudi Arabia and other Arab countries (10) Saudi Riyals or equivalent in U. S. Dollars .
- Other countries (4) U. S. Dollars .

• **Subscriptions:**

Subscription	One Year	Two Years	Three Years	Five Years
<b>* Individuals :</b>				
- Saudi Arabia	40 Riyals	70 Riyals	100 Riyals	150 Riyals
- Arab countries (or equivalent in U. S. Dollars) .	45 Riyals	80 Riyals	115 Riyals	180 Riyals
- Other countries	16 U. S. Dollars	30 U. S. Dollars	40 U. S. Dollars	70 U. S. Dollars
<b>* Institutions :</b>				
- Saudi Arabia	80 Riyals	150 Riyals	220 Riyals	350 Riyals
- Other countries	28 U. S. Dollars	50 U. S. Dollars	74 U. S. Dollars	100 U. S. Dollars

\* Correspondence for subscription should be addressed to :

General Department for Printing and Publishing

P. O. Box 205, Riyadh 11141, Saudi Arabia.

\* Publication Department Tel. : 4745456 - 4745286 - Fax : 4745542

E-Mail : [publish@ipa.edu.sa](mailto:publish@ipa.edu.sa)

## **Abstract**

### **Assessment of the Outcome of the Ministerial Conferences of the World Trade Organization from Singapore to Hong Kong (1996 – 2005)**

**Dr. Khalil Olayan Abd Al-Rahim**

The Marrakesh Conference, which established the World Trade Organization (WTO) on January 1, 1995, called for a ministerial conference to be held at least once every two years to discuss current issues. The ministerial conference is the highest WTO authority. It is a decision-making authority, and the importance of its decisions lies in the fact that they are obligatory to all member countries. Any agreement unanimously ratified in these conferences is also obligatory. In addition, ministerial conferences draw the general framework for trade negotiations that involve several parties.

WTO still faces serious challenges in its efforts to liberate world trade and reach a general consensus over intricate issues, such as medicines, food, labor, the environment, investment, commodity and service exports, intellectual ownership rights, and development.

The negotiations of the six ministerial conferences went on over a period of ten years. It is clear by now that there is some discrepancy in implementing commitments of member countries to the ratified agreements, and there is also a conflict of the interests of these countries in regards to emerging issues. Developed countries promote new issues for discussion, such as the environment, labor standards, human rights, and foreign investments. Meanwhile, developing countries object to the discussion of such topics before developed countries meet their commitments, particularly in issues such as anti over-flooding measures, technical assistance to developing countries, and higher support for agriculture.

Likewise, there is a conflict of interests among countries belonging to the same group, whether developed or developing. There are also some antagonistic sentiments against WTO, entertained by civil society groups, non-governmental organizations, environment supporters, consumers, farmers, and others in all world countries. They all object to economic globalization.

It has been noted that decision-making at ministerial conferences by unanimous voting may impede final decisions. Therefore, the mechanism of negotiations and the decision-making method must be reconsidered, and the intensity of issues under discussion must be reduced, so that fewer issues can be considered each time, after being thoroughly reviewed by participating delegations. The peoples of the countries involved must be made aware of these issues after the ministerial conferences.

## **Abstract**

### **The Current Status of the Saudi Agricultural Sector on the Shadow of the Kingdom's Admission to the WTO: Exemptions, Obligations, Challenges and Opportunities**

**Dr. Abdullah Abdullah Al-Obaid**

WTO is considered one of the most influential organizations in the world. The Kingdom experienced hard negotiations with the WTO till it could fulfill all the admission requirements. Agriculture was one of the most important topics in all negotiation levels. The following article strives to assess the final results of negotiation concerning the agricultural sector and this will include assessing the exemptions made and the obligations imposed.

To achieve this end, an overview of the agricultural sector status during the GATT and the WTO was introduced, in addition to the status of agriculture in the Saudi economy and a look at the final negotiations including obligations and exemptions. The article concludes by tackling the future of the agricultural sector in regard to challenges and potential opportunities. Moreover, it discusses the requirements of the upcoming phase and the role of both the public and private sectors after admission is finalized.

## **Abstract**

### **The Impacts of the Kingdom's Admission to the WTO (Admission Features and Results – Challenges and Opportunities)**

**Dr. Yehia A. Abouel -Futooh**

With Kingdom's admission to the WTO, it became a necessity for citizens –as consumers and investors- and for the private sector to illustrate the negotiation circumstances and to uncover the results, challenges and opportunities that will emerge as a result of this admission. This article aims at analyzing the features of this admission, as well as the major results of negotiations in the different sectors; in addition to surveying the pro and against admission opinions.

For that end, the analytical descriptive approach was used depending on library resources and negotiation team's comments on the process published at books and journals.

The article is divided into four sections. The first section tackles the definition of the WTO. The second section tackles the issues of features and obstacles of the Kingdom's admission. The third one is concerned with analyzing the negotiation results ; while the fourth is about the opportunities and challenges of the admission.

## **Abstract**

### **The Impact Of the Kingdom of Saudi Arabia's Admission to the World Trade Organization on Saudi Banking Sector.**

**Dr. Fahad kh. Al-Badi**

This study aims to investigate the impact of Saudi Arabia admission to the World Trade Organization (WTO) on the Saudi's banking sector. To achieve this objective, the study went through the main tasks and operations of the WTO, and discussed the nature of services provided in the admission accord, as well as the obligations and commitments of member states. Moreover, the study looked at the structure of the Saudi banking sector and investigated the challenges it may had after the admission to the WTO. Further to that, the study examined the negative and positive outcomes that may take place in this sector after the admission.

The study concludes that the cost banking services are expected to decrease after the entrance of foreign banking institutions in the Saudi's banking sector. It also expects that the fierce competition brought by the foreign banks will lead to the Enhancement and diversity in banking services provided by local Saudi banks. Moreover, a merger among some local banks would be important to increase their competitiveness worldwide through enhancing their efficiencies. In addition to that, the study reached a conclusion that Saudi banks must put more attention on training and enabling human resources, and they must increase their investment on the recent banking technologies since that can be translated into better and more efficient banking services, not to mention the diversity. Above that all, they must innovate new services that meet customers' needs and aspirations.



---

## **CONTENTS**

---

## **Page**

- 
- The Impact of the Kingdom of Saudi Arabia's Admission to the Word Trade Organization on Saudi Banking Sector.  
**Dr. Fahad k. Al-Badi** **1**
- 
- The Impacts of the Kingdom's Admission to the WTO (Admission Features and Results – Challenges and Opportunities).  
**Dr. Yehia A. Abouel -Futooh** **31**
- 
- The Current Status of the Saudi Agricultural Sector on the Shadow of the Kingdom's Admission to the WTO: Exemptions, Obligations, Challenges and Opportunities.  
**Dr. Abdullah A. Al-Obaid** **65**
- 
- Assessment of the Outcome of the Ministerial Conferences of the World Trade Organization from Singapore to Hong Kong (1996 – 2005).  
**Dr. Khalil O. Abd Al-Rahim** **101**
-

# PUBLIC ADMINISTRATION

● Volume Forty Seven  
● Issue Number 1

## Editorial Board

### **SUPERVISOR GENERAL**

Prof. Dr. Abdulrahman A. Higan  
Acting Deputy Director General  
for Research and Information  
Tel. : 4778926

### **CHIEF EDITOR**

Talal A. Al-Ahmadi  
Director General of Research Center  
Tel. : 4787572

### **MEMBERS**

Dr. Abdulmohsen F. Al-luhaid  
Dr. Fahad Khalaf Al-Badi  
Dr. Houmood Saleh Al-Knaan  
Dr. Reda Ebrahim Saleh  
Dr. Ajlan M. Al-shehri  
Dr. Hamdy M. El-Agamy

### **EDITORIAL SECRETARY**

Saud G. AL-Hajouj  
Tel. : 4745087

#### **\* Correspondence:**

Correspondence concerning editing should be addressed to:  
Editor, *Public Administration*, Institute of Public  
Administration, P. O. Box 205, Riyadh, Saudi Arabia.  
Fax: 4792136



# PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal  
published by  
The Institute of Public Administration,  
Riyadh, Saudi Arabia

ISSN : 0256 - 9035  
© I. P. A. 0137 / 14

## CONTENTS:

- The Impact of the Kingdom of Saudi Arabia's Admission to the World Trade Organization on Saudi Banking Sector.

Dr. Fahad kh. Al-Badi

- The Impacts of the Kingdom's Admission to the WTO (Admission Features and Results – Challenges and Opportunities).

Dr. Yehia A. Abouel -Futooh

- The Current Status of the Saudi Agricultural Sector on the Shadow of the Kingdom's Admission to the WTO: Exemptions, Obligations, Challenges and Opportunities.

Dr. Abdullah Abdullah Al-Obaid

- Assessment of the Outcome of the Ministerial Conferences of the World Trade Organization from Singapore to Hong Kong (1996 – 2005).

Dr.Khalil Olayan Abd Al-Rahim



# PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal  
published by  
the Institute of Public Administration,  
Riyadh, Saudi Arabia

Special Issue

- The Impact of the Kingdom of Saudi Arabia's Admission to the World Trade Organization on Saudi Banking Sector.

Dr. Fahad k. Al-BADI

- The Impact of the Kingdom's Admission to the WTO (Admission Features and Results - Challenges and Opportunities).

Dr. Yehia A. Abouel- Futooh

- The Current Status of the Saudi Agricultural Sector on the Shadow of the Kingdom's Admission to the WTO: Exemptions, Obligations, Challenges and Opportunities.

Dr. Abdullah A. Al-Obaid

- Assessment of the Outcome of the Ministerial Conferences of the World Trade Organization from Singapore to Hong Kong (1996 - 2005).

Dr. Khalil O. Abd Al-Rahim

● Volume Forty Seven ● Number 1 ● Muharram 1428 ● Jan. 2007